The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Literature
Master of Arabic language

الجامعـة الإسـلاميـة بغـزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــة الآداب
ماجستيـر لغـة عربيـة

آراء أصحابِ أبي حيان في كتابهِ إرتشافُ الضربِ
دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ

The Views of Abi Hayyan's Companions on his Book Irtishaf Ad-Darb

إعداد الطالبة:

إسراء طارق الرملي

تحت إشراف:

أ.د محمود محمد العامودي

أستاذ النحو والصرف

قُدمَ هَذا البحثُ استِكمَالًا لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ المَاجِستِيرِ

فِي (النحو والصرف) بِكُليةِ (الآداب) فِي الجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

جمادى الآخرة 1436هـ – مارس 2018م

إقـرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

آراء أصحاب أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب

دراسة وصفية تحليلية

The Views of Abi Hayyan's Companions on his Book

Irtishaf Ad-Darb

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism، and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**إسراء طارق الرملي**	**اسم الطالبة:**
Signature:	**إسراء طارق الرملي**	**التوقيع:**
Date:		**التاريخ:**

نتيجة الحكم

الرقم العام للنسخة	3106663	اللغة	ع

التاريخ: 20180807

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

الطالبة: سراء طه عبد الرحيم الزعل

رقم جامعي: 2201402067 قسم: اللغة العربية كلية: الآداب

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمَّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

183

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب

.....

إدارة المكتبة المركزية

.....

ملخص الدراسة باللغة العربية

الحمد لله الأحد الصمد، الحمد لله واهب النعم، وصلى الله على رسولنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُعَدُّ أبو حيان الأندلسي من جهابذة النحو العربي، وارتكز هذا البحث على جمع وتوثيق وتحليل آراء أصحاب أبي حيان النحوية والصرفية، وجمع هذه المسائل والتي بلغ عددها (158) مسألة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف بلفظة (أصحابنا) في كتاب إرتشاف الضرب لأبي حيان وترجمة حياتهم، بالإضافة إلى دراسة آراء أصحاب أبي حيان والتعرف على مدى تأييده للمذهب البصري وأصحابه المغاربة، بالإضافة إلى اعتراضاته عليهم الواردة في كتابه الإرتشاف، سواءً أكانت اعتراضاته هنا صريحةً أم ضمنية، وكانت عينة الدراسة هي كتاب ارتشاف الضرب.

وقد اتبعت الباحثة في منهج الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ورصدت نتائج الدراسة في نقاط كان أبرزها، هو ترجيح أبو حيان للمذهب البصري وأهل المدرسة البصرية بالرغم من تأييده لأصحابه المغاربة، بعد رصد نتائج التأييد والاعتراض واحتساب عدد المسائل.

وأوصت الباحثة الدارسين والمتخصصين بتجميع آراء أصحاب أبي حيان فهي بحاجة إلى دراسة شاملة ومحللة تساعدهم على توسيع مداركهم النحوية.

والدعوة إلى عقد الندوات العلمية والمؤتمرات؛ للكشف عن مكنونات كتب أبي حيان النحوية وإعطائها أهمية كبيرة واستيعاب في دراستهم.

وأرجو من الله التوفيق والسداد

Abstract

Abu Hayyan Al-Andalusi is one of the greatest Arabic grammarians. This research aims at collecting, documenting and analyzing the grammatical and morphological views of Abu Hayyan's companions, and collecting these issues numbering 160 issues. This study aims to identify the word “ashabuna” in Abu Hayyan’s Irtishaf Al-darb book and translating their lives. In addition, the study aims to examine the views of the companions of Abu Hayyan and determine the extent of his support for the Basri doctrine and his fellow Moroccans, as well as his objections to them which are contained in his book Irtishaf Ad-darb, whether his objections are explicit or implied.

The study sample was Irtishaf Ad-darb book. The researcher followed the descriptive analytical method and the results of the study were presented in points, the most prominent of which is the weighting of Abu Hayyan for the Basri doctrine and the people of the Basri School, despite his support for his Moroccan companions.

After tracing the the results of support and objection and measuring the number of issues, the researcher recommended that researchers and specialists compile the views of the companions of Abu Hayyan, since they need a comprehensive and analytical study to help them expand their grammatical understanding, for they have many individual and compelling views and visions. The researcher recommends holding scientific seminars and conferences in order to discover the hidden meanings of Abu Hayyan’s grammatical books and give them great importance and comprehension in their studies.

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوزِعنِي أَن أَشكُرَ نِعمَتَكَ ٱلَّتِي أَنعَمتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَلِدَيَّ وَأَن أَعمَلَ صَالِحاً تَرضَهُ وَأَدخِلنِي بِرَحمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّالِحِينَ﴾

[النمل:19]

الإهداء

عيناي تدوران وأمامهما الكثير، ولكني لا أشعر أني أرى إلا حين أشاهدكما يا مقلتيّ، ها أنا أمامكما أسمع نبض قلبيكما يصغي لكل حرف أتفوه به، فاسمعوني جيدا يا أغلى من لديّ "أبي" و"أمّي" يا من لا أستطيع أن أحيطكما بأقواس قلبي كلها، أحبكم جداً ولم أبذل جهدي هذا إلا لكي أرى هذه السعادة الحية وهي تترجل أمامي وتعلو أنغام صوتي.

إلى العطف المكنون بين ذراعيهما، إلى أجمل صفحتي قدري وسند أيامي، إلى أخي الجميل "أحمد" وأخي الغالي المحامي "محمد".

لأختي ملائكية الهوى "إسلام" صديقة السّراء والضّراء، واسعة التضحية والعطاء، صاحبة الفضل الأكبر ومتممة روحي وأجمل عطايا القدر.

إلى طوق سعادتي الوردية أخواتي المحيطات بي من كل جنب، كنتم خير من اتكأت عليهم يا واهبات السعادة "مريم، روان، هلا" أهدي كل عبارات الحب لكم.

فراشات بيتنا "حمود، ليان، عبد العزيز، لونا" كنتم خير الأرزاق لنا وأجملَ تقاسيم القدر.

شكر وتقدير

(وأما بنعمة ربك فحدّث) ... من وافر النعم وواهبها، أشكرك ربي حق الشكر الأجمل، والعطاء المعجّل، أشكرك ربي بمنحي سبل الوصول والتيسير في طريق العلم الموجّل.

وشكري الأول لتيسيرك لي صاحب العلم، وواسع المعرفة، أستاذي الدكتور محمود محمد العامودي أستاذ النحو والصرف بالجامعة الإسلامية بغزة، وعميد كلية الآداب السابق فيها، إليك يا من بذلت جهدك معي، ولم تنتظر مني العطاء.

إنني أتقدم بجزيل الشكر، ووافر التقدير، وبالغ الوفاءَ والود إليك مشرفي الفاضل، أهدي إليك أجمل عبارات العز والرفعة اللائقة بشخصك الكريم.

أتيتك سائلة، ورددتني باحثة مدركة، فتحت لي أبواب معرفتك دون انغلاق، وأمددتني بما احتجت من كتب ومراجع من مكتبتك الغنية برفوف العلم وأمهات الكتب.

عاجزة أنا أمام سمعتك العلمية الحسنة، وجهدك الطيب والمبارك فيه، وما قدمته لي من إرشادات أكاديمية عميقة، وساعدتني للخروج بهذا البحث بإشرافك السديد ونصحك الرشيد.

فكل الشكر لك أيها العملاق الشامخ في علم العربية والنحو والصرف.

الباحثة/ إسراء طارق الرملي

حق وعرفان

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله عز وجل"

انطلاقا من قول الشافعي، فإنني أشكر الله تبارك وتعالى الذي خلقني وهداني، ووهبني من نعمه العظيمة، وآلائه الكثيرة، فله الحمد والشكر، وله المنة والفضل كله.

وأعطف شكري وامتناني، وتقديري إلى مناقشي الكريمين: الدكتور باسم البابلي أستاذ النحو والصرف في الجامعة الإسلامية، والدكتور جميل عدوان، اللذين شرفاني بالموافقة على مناقشة رسالتي وتكرما بذلك، وتجشما قراءة هذه الرسالة العلمية الجادة، لتقديم التوجيه والنصح اللازمين، وإثراء الرسالة من غزير علمهما... فلكما مني كل الشكر والتقدير.

كما وأبث واحة من قطوف الشكر الخاص للأستاذ الدكتور وليد أبو ندى في إسداء نصحه لي في بداية طريقي الدراسي في كلية الدراسات العليا، وتصويبه السديد لكل سؤال واستفسار ومعرفة، كل الشكر والامتنان لك أستاذي.

وأتقدم بخالص شكري وتقديري للدكتور مشير عامر رئيس العلاقات العامة سابقا، صاحب السمعة العلمية الحسنة، والتواضع الغزير، والعلم الوفير، الراقي بتعامله، والفاضل بأسلوبه.

وشكر وافر لتاريخ الذكرى أقدمه لجامعتي الغراء الجامعة الإسلامية، وجهابذة علمائها من كلية الآداب قسم اللغة العربية الذين أمدونا بعلمهم، ودرسونا على أيديهم، وساعدونا على التألق والإنجاز، وأخص منهم بالذكر: الدكتور أسامة حماد، رئيس قسم اللغة العربية، والدكتور يوسف عاشور، والأستاذ الدكتور ماجد النعامي، والدكتور كمال غنيم.

قائمة المحتويات

إقرار ..... ب
نتيجة الحكم ..... ت
ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ث
Abstract ..... ج
آية قرآنية ..... ح
الإهداء ..... خ
شكر وتقدير ..... د
حق وعرفان ..... ذ
قائمة المحتويات ..... ر
المقدمة 1
سبب اختيار الموضوع 2
منهج دراسة البحث 3
الدراسات السابقة لموضوع البحث 3
أهداف الدراسة 3
خطة البحث 4
التمهيد 5
حياة أبو حيان الأندلسيّ (ت745هـ) 5
وكتابه "ارتشاف الضرب" 5
التعريف بأبي حيان 6
اسمه ونسبه 6
مولده ونشأته 6
علمه ورحلاته 6
صفاته وأخلاقه 7
مذهبه الديني 7
شيوخه 8
تلاميذه 8
أقوال العلماء فيه 10
نظمه 10
مؤلفاته 11
وفاته 11
منهج ارتشاف الضرب 12
سبب تأليف الكتاب 12

تقسيم الكتاب 12
أسلوب المؤلف في الفرد والتوثيق 13
مصادر الكتاب 13
الفصل الأول 14
آراء أصحاب أبي حيان في كتابه إرتشاف الضرّب 14
1. باب فعل 15
2.باب الحذف 15
3.باب محال البدل والقلب والنقل 16
4. باب محال البدل والقلب والنقل 17
أ.باب فصل 17
5.باب التصغير 18
6.باب جمع التكسير 19
7.اسم الجمع 20
8. قلب الألف 21
9.الاسم المقصور 22
10.تثنية الاسم المقصور 23
11.إعراب الأسماء الستة 24
12.إعراب المثنى والمجموع على حده 25
13.باب جمع المؤنث السالم 26
14.تحريك عين جمع المؤنث 27
15.باب التنوين 28
16.باب الحكاية 29
17.باب التقاء الساكنين 29
18.باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة 30
19.باب العدد 31
أ.فصل 31
20.باب العدد 31
ب.فصل 31
21.باب العدد 32
ت.فصل 32
22.باب الكناية عن العدد 33
23.باب الاعراب 34
أ.فصل 34

24.باب الاعراب 35
ب.فصل 35
25. ت.باب فصل 36
26.باب الاعراب 36
ث.فصل 36
27.باب ما لا ينصرف 37
28.باب التسمية 38
29.باب النكرة والمعرفة 39
30.التعريف والتنكير 40
31.باب المضمر 41
32.باب المضمر 41
33.باب المضمر 42
أ.فصل 42
34.ب.باب فصل 43
35.ت.باب فصل 45
36.باب العلم 46
37.باب اسم الإشارة 47
38.باب المعرفة بالأداة 47
أ.فصل 47
39.باب المعرفة 48
ب.فصل 48
40.باب المعرفة 49
ت.فصل 49
41.باب الموصول 50
أ.فصل 50
42.باب الموصول 51
ب.فصل 51
43.باب الموصول 52
ت.فصل 52
44.باب الموصول 53
ث:فصل 53
45.باب الموصول 53
ج.فصل 53

46.باب الموصول 54
ح.فصل 54
47.باب الاخبار 54
أ.فصل 54
48.باب الإخبار 55
ب.فصل 55
49.باب الإخبار 56
ج.فصل 56
50.باب المبتدأ 57
أ.فصل 57
51.ب.باب فصل 58
52.ت.باب فصل 58
53.ث.باب فصل 59
54.ج.باب فصل 61
55.باب إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل 62
أ.فصل 62
56.ب.باب فصل 63
57.ت.فصل 64
58.باب "لا" العاملة عمل "إن" 64
أ.فصل 64
59.ب. فصل 65
60.باب الفاعل 66
61.باب المفعول الذي لم يسم فاعله 67
أ.فصل 67
62.باب فصل 67
63.باب المفعول المطلق 68
أ.فصل 68
64.ب. فصل 69
65.باب المفعول فيه 70
أ.فصل 70
66.باب المفعول فيه 70
ب.فصل 71
67.ت. فصل 71

68.ث. فصل.....72
69.ج. فصل.....73
70.باب المستثنى.....74
أ.فصل.....74
71.باب المستثنى.....75
ب.فصل.....75
72.ت. فصل.....76
73.ث. فصل.....76
74.ج. فصل.....77
75.ح. فصل.....78
76.باب الحال.....78
أ.فصل.....78
77.ب فصل.....79
78.ت. فصل.....79
79.ث. فصل.....80
80.ج. فصل.....81
81.باب التمييز.....82
أ.فصل.....82
82.باب التمييز.....83
ب.فصل.....83
83.باب التمييز.....84
ت.فصل.....84
84.باب التمييز.....84
ث.فصل.....84
85.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب.....85
أ.فصل.....85
86.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب.....86
ب.فصل.....86
87.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب.....87
ت.فصل.....87
88.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب.....88
ث.فصل.....88
89. باب النواصب للفعل المضارع للمعرب.....89

ج.فصل 89
90.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب 90
ح.فصل 90
91.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب 90
خ.فصل 90
92.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب 92
د.فصل 92
93.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب 92
ذ.فصل 92
94.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب 93
د.فصل 93
95.ز. فصل 93
96.باب المجرور 94
أ.فصل 94
97.باب المجرور 95
ب.فصل 95
98.باب المجرور 96
ت.فصل 96
99.باب المجرور 96
ث.فصل 96
100.باب المجرور 97
ج.فصل 97
101.باب المجرور 98
ح.فصل 98
102.باب المجرور 99
خ.فصل 99
103.باب المجرور 100
د.فصل 100
104.باب المجرور 100
ذ.فصل 100
105.باب المجرور 101
ر.فصل 101
106.باب المجرور 101

ز.فصل 101
107.باب المجرور 102
س.فصل 102
108.باب المجرور 103
ش.فصل 103
109.باب المجرور 103
ص.فصل 103
110.باب المجرور 104
ض.فصل 104
111.باب المجرور 105
ط.فصل 105
112.باب المجرور 106
ظ.فصل 106
أ.فصل 106
114.باب القسم 107
ب.فصل 107
115.باب القسم 108
ت.فصل 108
116.باب القسم 109
ث.فصل 109
117.باب الإضافة 110
أ.فصل 110
118.باب الإضافة 110
ب.فصل 110
119.باب الإضافة 111
ت.فصل 111
120.باب فصل 112
121.باب فصل 112
ج.فصل 112
122.باب المجزوم 113
أ.فصل 113
123.باب المجزوم 114
ب.فصل 114

124.باب المجزوم..... 115
ت.فصل..... 115
125.باب المجزوم..... 115
ث.فصل..... 115
126.باب فصل 116
ج.فصل 116
127.باب في أدوات يحصل بها التعليق 117
أ.فصل..... 117
128.ب.فصل..... 118
129.باب عطف البيان 118
130.باب التوكيد 119
أ.فصل..... 119
131.باب التوكيد 120
ب.فصل..... 120
132.باب البدل..... 121
أ.فصل..... 121
133.باب البدل..... 121
ب.فصل..... 121
134.باب البدل..... 122
ت.فصل..... 122
135.باب البدل..... 123
ث.فصل..... 123
136.باب ذكر الحروف المتفق عليها..... 124
أ.فصل..... 124
137.باب ذكر الحروف المتفق عليها..... 125
ب.فصل..... 125
138.باب ذكر الحروف المتفق عليها..... 126
ت.فصل..... 126
139.باب ذكر الحروف..... 127
ث.فصل..... 127
140.باب ذكر الحروف..... 128
ج.فصل 128
141.ح.فصل 129

142.خ.فصل 129
143.د.فصل 130
144.باب القول في الأفعال وأقسامها 131
145.باب نعم وبئس 132
146.باب صيغ التعجب 133
147.باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر 134
148.باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل..... 135
149.باب التنازع..... 135
150.باب الاشتغال 136
151.باب النداء 137
153.باب أسماء لازمت النداء..... 138
154.باب المصدر..... 139
155.باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل 140
أ.فصل..... 140
156.باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل 141
ب.فصل..... 141
157.باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل 141
ت.فصل..... 141
158: باب الحقيقة والمجاز..... 142
التوضيح والتحليل 142
159: باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل 142
ج:فصل 142
160: باب الحقيقة والمجاز..... 142
الفصل الثاني 144
موقف أبي حيان من أصحابه..... 144
المبحث الأول: مفهوم أصحابنا 145
ابن أبي العافية..... 145
ابن الباذش..... 145
ابن الأبرش 146
السهيلي..... 146
أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون 147
أبو جعفر بن مضاء..... 147
ابن خروف النحوى الأندلسىّ 148

أبو علي الشلوبيين..... 148
أبو بكر بن طلحة 148
ابن عصفور 149
ابن مالك 149
أبو الحسن الأبذي 150
ابن الضائع 150
بصرية أبي حيان..... 152
المبحث الثاني: موافقات أبي حيان لأصحابه بالتأييد أو السكوت..... 153
المبحث الثاني: السكوت..... 155
المبحث الثالث: اعتراضات 156
موقف أصحاب أبي حيان من ابن مالك..... 158
مخالفات أصحاب أبي حيان من ابن مالك..... 158
أولاً: الصرف:..... 158
ثانياً: النحو: 159
موقف ابن عصفور من أصحاب أبي حيان..... 162
آراء أصحاب أبي حيان الموافقة لابن عصفور 163
الخاتمة 164
أولاً: النتائج 164
ثانياً: التوصيات..... 165
الفهارس الفنية..... 167
فهرس الآيات القرآنية..... 167
فهرس الأبيات الشعرية..... 169
مصادر البحث ومراجعه..... 171

المقدمة

إن الحمد لله تعالى، نحمده و نستعينه ونستهديه، ونؤمن به ونتوكل عليه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين...

أما بعد:

يعد تعدد الآراء ومناقشة المخالفين طريقًا للبيان والإرشاد، فاختلاف الردود وكثرة الاعتراضات هي مدخل يسير به الباحث نحو مقام النُّظّار، فكان هذا منهج علماء اللغة العربية النحوية وغيرهم.

حيث تفاوتت آراء أصحاب أبي حيان والاعتراض عليها في كثير من المسائل النحوية، والتي تم جمعها من كتابه ارتشاف الضرب .

ويعد الإمام الفقيه أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ) من أعلام الفقه العدول المشهورين، وقد كان أندلسيًّا في منهجه وطريقة فكره، وكان أبو حيان من أشهر نَحوِيّيها في القرن الثامن الهجرِي، وقد أسهم في الحركة العلميَّة بنصيب وافر، خاصةً فيما يتصلُ باللغة والنحوِ والصَّرفِ والتفسيرِ والأَدبِ.

ولد في "مطخشارش" مدينة من حاضرة غرناطة، ولم يَطُلْ استقراره في الأندلس، بل عاش متنقلًا حتى استقر في القاهرة ، وقد قال عنه الذهبي إنه: "أغزر العرب علمًا، وأعلم مُفتٍ في الأندلس وفي مصر".

وقد ذاعت مصنفاته وانتشرت، حتى طارت في الآفاق واشتهرت، مخلفًا ثروة من المؤلفات في علوم النحو واللغة والقراءات، اهتم بها الناس من بعده، وكان من أشهر تلك المصنفات الكتب النحوية التي تركها الإمام الأندلسي ارتشاف الضرب من لسان العرب ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب.

ويعد كتاب ارتشاف الضرب موسوعة نحوية جمع فيها أبو حيان مسائل النحو وروافده، بحيث سلك فيه منهجًا فريدًا بين النحاة في تأليف كتابه، ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطلع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين .

وقد احتوى الكتاب العظيم على آراء النحاة بمختلف مذاهبهم واتجاهاتهم الخاصة، حيث كان يكثر من ذكره لكلمة (أصحابنا) وينسب لهم الكثير من الآراء، الموافقة لأوائل النحاة، أو المخالفة لهم، وكان يولي آراء أصحابه الكثير من الاهتمام والمتابعة.

ومن هنا بدأت فكرة جمع ودراسة آراء أصحاب أبي حيان الأندلسي أعلام المدرسة الأندلسية، ونفض الغبار عن تراثهم ومصنفاتهم، والوقوف على أبرز جهودهم في خدمة ميدان اللغة والنحو العربي.

ومادة هذه الرسالة تبدأ بالتعرف على آراء أصحاب أبي حيان، وذكر مسائله النحوية وتحليلها في كتابه ارتشاف الضرب، وتنتهي بالتعرف على آراء أبي حيان بين الموافقة والاعتراض على أراء أصحابه.

وهذه الرسالة بعون الله، ثم بتوجيه المشرف الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي تقوم على اكتشاف المنابع المجهولة، وجمع الآراء القيمة بين ورقاتها باذن الله.

وما توفيقي إلا بالله .

سبب اختيار الموضوع

1. التعرف على أصحاب أبي حيان وآرائهم .
2. ارتشاف العلم من مسالك النحو في كتابه ارتشاف الضرب .
3. دراسة آراء أصحاب أبي حيان الواردة في موسوعته النحوية العظيمة، والتي سيقوم الباحث بتخريجها من مظانها النحوية لصاحبها أبي حيان.
4. تحليل آراء أبي حيان الأندلسي، وبيان مدى موافقاته واعتراضاته على أصحابه والتعرف عليهم.

منهج دراسة البحث

لقد اقتضت طبيعة البحث أن يسلك الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لدراسة الموضوعات المشكلة لموضوع البحث ، والذي يعتمد على الخطوات الآتية:

1. تحليل آراء أصحاب أبي حيان الأندلسي الواردة في كتابه إرتشاف الضرب.
2. تجميع المسائل النحوية التي اشتملت على لفظة (أصحابنا) في الكتاب.
3. بيان مذهب أبي حيان النحوي ومصطلحاته النحوية الخاصة والشواهد التي استخدمها لتقوية آرائه النحوية.
4. موافقات أبي حيان لأصحابه بالتأييد أو السكوت.
5. اعتراضات أبي حيان على أصحابه.

الدراسات السابقة لموضوع البحث

1. آراء أبي حيان في همع الهوامع للسيوطي– دراسة نحوية تحليلية، (مهند عواد)– رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية– غزة.

أهداف الدراسة

قد اتفقت الدراسات السابقة على دراسة كتابه ارتشاف الضرب وتناولته من عدة جوانب مختلفة، غير أن هذه الدراسة تتميز عما سبقها بتناول آراء أصحاب أبي حيان الأندلسي النحوي، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة .

خطة البحث

خطة بحث مقترحة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف تحت عنوان:

آراء أصحاب أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب

دراسة وصفية تحليلية

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة:

وفيها سبب اختيار البحث وأهميته ومنهج البحث والدراسات السابقة عليه .

التمهيد:

وفيه حياة أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، وكتابه ارتشاف الضرب .

الفصل الأول

وفيه مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم (أصحابنا) عند أبي حيان.

المبحث الثاني: آراء أصحاب أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب وفيه ذكر المسائل التي وردت لأصحاب أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب حسب ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو، وتحليل هذه المسائل .

الفصل الثاني

موقف أبي حيان من أصحابه وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موافقات أبي حيان لأصحابه بالتأييد أو السكوت .

المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على أصحابه .

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

التمهيد

حياة أبو حيان الأندلسيّ (ت745هـ)

وكتابه "ارتشاف الضرب"

التعريف بأبي حيان

اسمه ونسبه

هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان ، الشيخ الإمام الحافظ العلامة فريد عصره ، وشيخ الزمان، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجيّاني الغرناطي النَّفري، نسبه إلى قبيلة من البربر، ثم المصري الظاهري، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأدبيه(1).

مولده ونشأته

كان مولده مَطْخَشَارِش، وهي مدينة من حضرة غرناطة بلاد الأندلس، في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة هجري، ثم رحل إلى مالقه، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة[2].

علمه ورحلاته

"قرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس، وبلاد إفريقية ، وثغر الإسكندرية، وبلاد مصر والحجاز، وحصل الإجازات من الشام، والعراق، واجتهد، وطلب وكتب، وله إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، ونظم ونثر، وله الموشحات البديعة، عارف باللغة وضابط لألفاظها، وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما، وله اليد الطولي في تفسير القرآن، والحديث، والشروط، والفروع، وتراجم الناس، وطبقاتهم، وتواريخهم، وحوادثهم، وتقيد أسمائهم، خصوصًا المغاربة على ما يتلفظون به من إمالة، وترخيم وتفخيم، اهتم بمؤلفات سيبويه وابن مالك[3]، وتولى تدريس التفسير بالقبة المنصورة، والإقراء بالجامع الأقمر"[4].

---

(1) فوات الوفيات، صلاح الدين، ج71/4 والوافي بالوفيات، الصفدي ج175/5 ومعجم الشيوخ السبكي ص473، والدرر الكامنة، العسقلاني، ج58/6 وبغية الوعاة، السيوطي، ج280/1 وطبقات المفسرين، الداوودي، ج287/2 والشهادة الزكية، الحنبلي، ج1/ 31 والأعلام، الزركلي، ج152/7.

(2) انظر: فوات الوفيات، ج72/4 وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي،ج277/9، والدرر الكامنة، العسقلاني، ج58/6 الشهادة الزكية، الحنبلي، 30 والبدر الطالع، اليمني، ج288/2 والأعلام، الزركلي، ج152/7 .

(3) فوات الوفيات، صلاح الدين، ج 75/4 ونكث الهيمان، الصفدي، ج266/1 والوافي بالوفيات، الصفدي، ج 175/5

(4) الوافي بالوفيات، صلاح الدين، ج176/5، وذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني ص14، ومعجم الشيوخ، السبكي ص474.

صفاته وأخلاقه

كان شيخًا حسن العمة، مليح الوجه، ظاهر اللون، مشربًا حمرة، منور الشيبة؛ كبير اللحية مسترسل الشعر فيها، لم تكن كثة، وعبارته فصيحة، على لغة الأندلس يعقد القاف قريبًا من الكاف[1]، وكان نسيج وحده في ثقوب الذهن، وصحة الإدراك، والحفظ والاضطلاع بعلم العربية، والتفسير وطريق الرواية، إمام النحاة في زمانه غير مدافع، وكان شديد البسط، مهيبًا جهوريًا، مع الدعابة والغزل، وطرح السمت، شاعرًا مكثرًا، مليح الحديث، لا يمل، وإن أطال، وأسن جدًا وانتُفع به[2].

من صفات أبي حيان الغريبة أنه كان يوصف بالبخل، وكان لا يؤمن بالبدع الفلسفية، فقال الأدفوي عنه[3]: "وكان يفخر بالبخل، كما يفخر الناس بالكرم، وكان ثبتًا صدوقًا، حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية، والاعتزال والتجسيم".

مذهبه الديني

أجمعت أغلب كتب الطبقات، والتراجم التي وقفت عليها، أن أبا حيان كان مذهبه ظاهريّ، ثم اعتنق مذهب الشافعي، حيث قال الصفدي عنه[4]: "وكان أولًا يرى رأي الظاهرية؛ ثم إنه تمذهب للشافعي رضى الله عنه".

وكان أبو حيان يرفض الفلسفة والتجسيم والاعتزال وفي ذلك قال الأدفوي[5]: "كان ثبتًا صدوقًا حجة، سالم العقيدة من البدع الفلسفية، والاعتزال والتجسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر، ومحبة الإمام على بن أبي طالب". وقال ابن حجر[6]: "كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهرية من علق بذهنه".

---

(1) أعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي، ج176/5، والدرر الكامنة، العسقلاني، ج63/6، بغية الوعاة، السيوطي، ج282/1، وطبقات المفسرين، الداوودي، ج289/2 .

(2) الإحاطة في أخبار غرناطة، ابن الخطيب، ج28/3 .

(3) بغية الوعاة، السيوطي ج 282/1 وطبقات المفسرين، الداوودي، ج289/2 .

(4) الوافي بالوفيات، الصفدي، ج176/5، وأعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي، ج332/5 .

(5) بغية الوعاة، السيوطي، ج282/1 وطبقات المفسرين، الداوودي، ج289/2.

(6) الدرر الكامنة، العسقلاني، ج59/6 .

شيوخه

تلقى أبو حيان علوم اللغة والقرآن الكريم، والحديث الشريف والنحو على يد أكابر عصره من العلماء، والفقهاء، والأدباء والشيوخ[1]، ومنهم:

1- أبو علي بن أبي الأحوص القرشي الفهري[2]
2- ابن النحاس الحلبي النحوي[3]
3- أبو الحسن الأبذي[4]
4- أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي[5]
5- أبو جعفر الثقفي الغرناطي[6]

تلاميذه

كان أبو حيان من أكابر علماء عصره، وإمام اللغة، والنحو، وتتلمذ على يد أبي حيان كثير من التلاميذ الذين اشتهر بعضهم، وذاع صيتهم في شتى العلوم، ومنهم[1]:

---

(1) انظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ج184/5وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج278/9ومعجم الشيوخ للسبكي، ص473 والدرر الكامنة، العسقلاني، ج58/6، وبغية الوعاة، السيوطي، ج280/1 .

(2) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبو الأحوص، الأستاذ المجود أبو علي الحياني الأندلسي الفهري، المعروف بابن الناظر قاضي المرية ومالقة؛ كان من فقهاء المحدثين القراء النحاة الأدباء، توفي (679هـ) . غاية النهاية، الجزري، ج242/1، وبغية الوعاة، السيوطي، ج535/1.

(3) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبو نصر، الإمام العلامة حجة العرب، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي، شيخ العربية بالديار المصرية، توفي (698هـ) انظر : فوات الوفيات ج294/3، والبلغة، الفيروزآبادي، ص 248 وبغية الوعاة، السيوطي، ج13/1.

(4) هو على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبدي، كان نحويًا ذاكرًا للخلاف في النحو من أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه، ولم يكن يعرفه كحفظه وقال أبو حيان في النضار: كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية، توفي (680هـ) بغية الوعاة، السيوطي، ج199/2 .

(5) هو محمد بن على بن يوسف بن محمد بن يوسف أبو عبد الله رضي الدين الأنصاري الشاطبي، الإمامة العلامة في علم العربية واللغة، كان عالي الإسناد في القرآن، كان رضي الدين إمام عصره في اللغة تصدر بالقاهرة، وأخذ الناس عنه، روي عنه الشيخ أثير الدين أبو حيان، توفي (684هـ) انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ج530/15 والوافي بالوفيات، الصفدي، ج530/4 .

(6) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن عاصم، الإمام العلامة المقرئ المحدث الحافظ المنشئ البارع عالم الأندلس النحوي صاحب التصانيف، قال أبو حيان كان يحرر اللغة ويعلمني المنطق يعني النطق وكان أفصح عالم رأيته، توفي (708هـ) الوافي بالوفيات، الصفدي، ج 140/6.

1- إبراهيم بن عبد الله المقرئ النحوي[2]
2- ابن أم قاسم المرادي[3]
3- بهاء الدين السبكي[4]
4- ناظر الجيش[5]
5- أبو جعفر الأندلسي[6]
6- ابن جابر الهواري المالكي[7]

---

(1) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج 287/9 والدرر الكامنة، العسقلاني، ج64/6 وبغية الوعاة، السيوطي، ج280/1 وطبقات المفسرين، الداوودي، ج 288/2 وشذرات الذهب، ابن هشام، ج252/8 ومعجم المؤلفين، الدمشقي ج130/12.

(2) هو إبراهيم بن عبد الله بن على بن يحي بن خلف المقرئ، الشيخ برهان الدين الحكوي اعتني بالعربية والقراءات ولازم درس الشيخ أبو حيان، توفي (749هـ)الدرر الكامنة، العسقلاني، ج31/1 وشذرات الذهب، ابن هشام، ج272/8.

(3) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادي النحوي، اللغوي، والفقيه، كان إمامًا في العربية والقراءات أخذ العربية عن عدد من العلماء منهم : أبو حيان، توفي (749هـ) شذرات الذهب، ابن هشام، ج272/8، وبغية الوعاة، السيوطي، ج517/1 .

(4) هو أحمد بن عبد الكافي بن على بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام السبكي، الشافعي بهاء، بهاء الدين أبو حامد فقيه أصولي، مشارك في بعض العلوم، أخذ عن أبوه وأبو حيان وتوفي (756هـ) انظر : الدرر الكامنة العسقلاني، ج248/1 وبغية الوعاة، السيوطي، ج342/1.

(5) هو محمد بن يوسفي بن أحمد الإمام الفاضل البارع العلامة النحوي الرئيس القاضي محب الدين الحلبي الشافعي، عالم بالعربية، من تلاميذ أبو حيان، توفي (769هـ) انظر: بغية الوعاة، السيوطي،ج275/1 والأعلام،الزركلي،ج 153/7.

(6) هو أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي، أبو جعفر الأندلسي، ولد بعد السبعمائة وتعاني الآداب فرافق أبا عبد الله بن جابر الأعمي فحجا معه، ودخلا القاهرة، ولقيا أبا حيان وغيره، وكان أبو جعفر مقتدًا على النظم والنثر عارفًا بالنحو وفنون اللسان دينًا حسن الخلق حلو المحاضرة كثير التواليف في العربية وغيرها، توفي (779هـ) الدرر الكامنة، المصدر السابق: ج 403/1 وبغية الوعاة، السيوطي، ج 403/1.

(7) هو محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسي الهواري المالكي أبو عبد الله شمس الدين : شاعر، عالم بالعربية أعمي من أهل المرية توفي (780هـ) بغية الوعاة، السيوطي، ج34/1 والأعلام، الزركلي، ج328/5.

أقوال العلماء فيه

حظي الشيخ الإمام أبو حيان بمكانة علمية عالية مرموقة بين العلماء والأدباء، ويتضح لنا ذلك من خلال أقوال العلماء فيه:

وقال عنه الصفدي[1]: الشيخ الإمام الحافظ العلامة، فريد العصر وشيخ الزمان وإمام النحاة، ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالًا منه؛ لأني لم أره إلا وهو يسمع، أو يشغل أو يكتب، ولم أره في غير ذلك، وله إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، وله نظم ونثر، وله الموشحات البديعة، وهو ثبت فيما ينقله، محرِّر لما يقوله، عارف باللغة، ضابط لألفاظها، وأما النحو والتصريف، فهو إمام الدنيا في عصره فيهما.

قال مجد الدين الفيروزآبادي عنه[2]: "الشيخ أثير الدين أبو حيان شيخ البلاد المصرية والشامية، ورئيسهما في علم العربية، قصده الطلاب من الأقطار، ووضع في الفنون المصنفات السامية الباهرة، وهي تنيف على خمسين مصنفًا".

وقال عنه السيوطي[3]: "نحوي عصره، ولغويه ومقرئه، وتقدم في النحو في حياة شيوخه، واشتهر اسمه، وطار صيته، وألف الكتب المشهورة، وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته".

نظمه

لقد نظم الشيخ العلامة أبو حيان أبياتاً شعرية كثيرة، وله ديوان شعر[4] ومنها:

عـــداي لهـــم فضـــل علـــى ومنـــة فـــلا أذهـــب الـــرحمن عنـــي الأعاديـــا

هـــم بحثـــوا عـــن زلتـــي فاجتنبتهـــا وهـــم نافســـوني فاكتســـبت المعاليـــا

ومن نظمه أيضًا

يقـــول لـــي العـــذول ولـــم أطعـــه تســـل فقـــد بـــدا للحـــب لحيـــه

تخيـــل أنهـــا شـــانت حبيبـــي وعنـــدي أنهـــا زيـــن وحليـــه

(1) نكت الهميان في نكت العميان، الصفدي، ج1/ 266-267 .

(2) البلغة، الفيروزآبادي، ص251 .

(3) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ج 536/1

(4) البيت الأول والثاني من الطويل، والثالث والرابع من الوافر، والخامس والسادس من السريع، أبو حيان في فوات الوفيات، صلاح الدين، ج72/4، وأعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي، ج347/5 والوافي بالوفيات، الصفدي، ج176/5، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي ج285،/9 وبغية الوعاة، السيوطي، ج283/1 .

ومنه:

راض حبيبـــي عـــارض قـــد بـــدا يـــا حســـنه مـــن عـــارض رائـــض

وظـــن قـــوم أن قلبـــي ســـلا والأصـــل لا يعتـــد بالعـــارض

مؤلفاته[1]

لقد ألف أبو حيان مجموعة كبيرة من الكتب في مجالات عدة ومنها: في التفسير والنحو، والصرف، واللغة والقراءات، ومن الكتب التي ألفها الشيخ العلامة أبو حيان:

كتاب الأبيات الوافية في علم القافية، وكتاب إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، وكتاب الأفعال في لسان الأتراك، وكتاب الإسفار الملخص من كتاب شرح سيبويه للصفار، وكتاب البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، وكتاب التجريد لأحكام سيبويه، وكتاب تحفة الندس في نحاة الأندلس، وكتاب التذيل والتكميل في شرح التسهيل وكتاب الفصل في أحكام الفصل، وكتاب مجاني العصر في تراجم رجال عصره، وكتاب نفحة المسك في سيرة الترك، وكتاب نوافث السحر في دمائث الشعر.

ومما لم يكمل تصنيفه: كتاب مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد، وكتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وكتاب نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب (رجز)، وكتاب مجاني الهصر في شعراء العصر، والمخبور في لسان اليحمور، رحمه الله تعالى.

وفاته

عاش الشيخ العلامة أبو حيان طيلة حياته في طلب العلم، وخدمة العلم والعلماء، حيث ترك مجموعة من الكتب في علوم اللغة والقرآن والحديث والنحو والتراجم، وبعد هذا التطواف والتجوال لأبي حيان في شرق البلاد وغربها شاءت إرادة الله أن تختم حياته بالقاهرة، فتوفي في الثامن عشر من صفر سنه خمس وأربعين وسبعمئة هجري ودفن في مقابر الصوفية بالقاهرة"[2]، وقيل: "إنه توفي عشي يوم السبت الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة هجري، بمنزله بظاهر القاهرة، ودفن بمقابر الصوفية"[3]، وقال الصفدي في رثائه[4]:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، خديجة الحديثي.

(2) فوات الوفيات، صلاح الدين، ج72/4 والوافي بالوفيات، الصفدي، ج185/5 وذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني ج1/ 15 والبلغة، الفيروزآبادي، ج1/ 252.

(3) طبقات الشافعية الكبرى، السبكي ج279/9 .

(4) البيتان من الرجز للصفدي في الوافي بالوفيات، ج185/5، وبغية الوعاة، السيوطي، ج283/1 .

مـــات أثيـــر الـــدين شـــيخ الـــورى فاســـــتعر البـــــارق واســـــتعبرا

ورق مـــن حســـن نســـيم الصـــبا واعتـــل فـــي الأســـحار لمـــا ســـرى

منهج ارتشاف الضرب

اعتمد أبو حيان في ترتيب موضوعات كتابه إرتشاف الضرب على الصرف أولا ثم النحو، خلافا لما عهدناه في مؤلفات النحاة، ثم أدخل باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه، واجتهد في ترتيب المعارف والتوابع.

وكان أيضا يتحرى صفة النقل والرواية فيكتابه، ويتحاشى الغموض أو التكرار، أو الاستطراد، بالإضافة إى اهتمامه في تقريب الحقائق النحوية إلى أذهان الدارسين، وذلك باستعماله لمصطلحات شاعت بين النحاة في عصره.

سبب تأليف الكتاب

ألّف أبو حيان كتابه المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل وكان قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب، فأراد أن يختصره مجرّدا منه الاستدلال والتعبير إلا في بعض الحالات، فألف كتاب إرتشاف الضرب من لسان العرب، فكان هدفه الأول هو الاختصار مع الحفاظ سلامة اللفظ وبيان التمثيل، بالإضافة إلى تحقيق دافعه الثاني في استدراك ما أغفله من فوائد في كتبه وتقريب القاصي من المعاني.

ويختلف منهج أبي حيان في كتابه الإرتشاف عن منهجه في كتبه الأخرى؛ والسبب هو حجم التفرقة في اختلاف أسلوب التقديم بين كتابه المفصل التذييل والتكميل كان شارحًا مفهمًا ومفصلاً، وكتابه ارتشاف الضرب حين كان مؤلفًا صاحب طريقة ومنهج وأسلوب خاص يعرض تأليفه.

تقسيم الكتاب

قسم كتبه إلى جملتين كما ذكرهما، وهي جملة أحكام الكلم قبل التركيب، وجملة أحكام الكلم حالة التركيب، وصنفها إلى قسمين بأحكامٍ إفرادية، وكان علم التصريف هو القسم الأول الشارح لحروف الهجاء ومخارجها وصفاتها، وزيادة الحروف وتجريدها.

– وانحصر القسم الثاني من علم التصريف في التصغير، والتكسير، وفي المصدر، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمقصور والممدود.

أما تقسيمه للجملة الثانية من كتابه الإرتشاف فقد عقد به أحكام الإعراب للكلمة بعد التركيب، فيطلق على الكلمة إما معربة وإما غير معربة، وقسمه إلى أبواب منها باب الإعراب وباب المبتدأ والخبر

وباب الفاعل والمفعول وباب المنصوبات والمجرورات وباب الجوازم والإضافة. أو غير معربة وهي المبني من الكلام والمدغم بين كلمتين، والتقاء الساكنين والهمزتين، بالإضافة إلى أقسام العدد والكناية عن العدد والوقف، وفصول أخرى تابعة للصرف.

– وانتهى بكتابه في ذكر النعت ومنعوته، وعطف البيان والنسق والبدل، وصيغ التعجب و(كان) هو المبوّب الأول بين النحاة لصيغ التعجب فلم يصنفه النحاة السابقون له، وبهذا يكون قد تميز في الإرتشاف عن كتابه السابق التذييل والتكميل في زيادته لتبويب صيغ التعجب. بالإضافة أيضا إلى تبويبه لفصلٍ في نوادر التأليف، وباب الضرائر الشعرية الجائز للشاعر ذكرها أو إبدالها.

أسلوب المؤلف في الفرد والتوثيق

– واعتمد أبو حيان في تبويبه للإرتشاف تبويبًا جديدًا حيث انتقل هنا من شارح لكتاب التسهيل لابن مالك إلى مؤلف لمواضيع جديدة لم يذكرها النحاة السابقون مثل باب الضرائر.

– كان يوثق مصادر المعرفة العلمية أو المستدل بها من المصادر والمراجع والكتب التي استقى منهم في كتابه، كما نقل لنا في الكتاب مادة غزيرة من كتب مفقودة لم تصل إلينا، مثل كتاب البسيط لمحمد بن ضياء الدين بن العلج، والإفصاح لابن هشام الخضراوي، وكتاب الفرح للجَرْمين وكتاب الأوسط للأخفش[1].

– وكان الإرتشاف حافلًا بالكثير من آراء النحاة المتقدمين، وداعمًا للدارسين النحويين؛ وذلك لتطور المذاهب المختلفة ما بين أصحابنا المغاربة والمدارس البصرية والمدارس الكوفية، مبينًا تأييده واعتراضه أو سكوته والاكتفاء بذكر آرائهم، مما استفاد السيوطي من آراء أبي حيان الغزيرة ولخصه في كتابه "همع الهوامع".

– لم يتعصب أبو حيان لرأيه مطلقًا؛ فكان ذاكرًا للعديد من آراء جهابذة المدارس النحوية البصرية والكوفية والبغدادية، وكان مؤيدا أحيانًا ومعارضًا أحيانًا أخرى أو ساكتًا غير معلق لآرائهم.

مصادر الكتاب

– اعتمد أبو حيان في كتابه الإرتشاف على كتب نحوية وصرفية وبلاغية، أهمها: الكتاب لسيبويه، والبسيط والإيضاح، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، والمحكم لابن سيدة وآخرون.

– أكثر أبو حيان من الشواهد القرآنية والشعر والقراءات ولغات القبائل المختلفة.

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج41/1

الفصل الأول

آراء أصحاب أبي حيان في كتابه إرتشاف الضرّب

1. باب فعل

قال أبو حيان[1]: "وفي كلام ابن عصفور ما يقتضي أن مذهب الكسائي أنه يجيء (بفتح العين) إذا كانت حرف حلق، ولم يتعرض للام إذا كانت حرف حلق، وفي كلام بعض أصحابنا أن الكسائي يجعل المضارع بالفتح إلا ما سمع فيه الضم".

التوضيح والتحليل

من أوزان الفعل الماضي: "فعَل" وهذا أخفُّ الأوزان، ويأتي لمعانٍ كثيرة بسبب خِفّته، منها المغالبة وهي بمعنى اشتراك شيئين في أمر واحد بحيث يغلب أحدهما الآخر، مثال قولك: قتَل قاتلتُه أقتُله فتكون "أقتُله" هي فعل المغالبة.

وذهب أبو حيان أن المغالبة لا تأتي إلا من الفعل "فَعَلَ" الذي مضارعه على وزن "يَفْعُل" بضم العين، ووزن المغالبة "أفعُلُ" بضم العين يعني كرَم يكرُم فأنا كارمتُه أكرُمه، أكرُمه هو المغالبة.

وتحدث الكسائي عن فتح عين فعل المغالبة كما قال أصحاب أبي حيان إذا كانت حرف حلق وخالف البصريين في ذلك.

وهذا يبين مخالفة أبي حيان أصحابه في هذه المسألة، والمرجح هو ضم عين الفعل الذي وزنه (فعل).

قال ابن يعيش[2]: "باب المغالبة مختص بفعَل يفعُل منه، كقولك: كارمني فكرَمته أكرُمه، وكاثرني فكثَرته أكثُره، ...، وعن الكسائي أنه استثنى أيضًا ما فيه أحد حروف الحلق وأنه يقال فيه أفعلَه بالفتح".

وقال ابن الحاجب (ت:686 هـ) [3]: "وباب المغالبة يبنى على فعَلته أفعُله بالضم، نحو: كارمني فكرَمته أكرُمه، إلا باب وعدت وبعت ورميت، فإنه أفعِله بالكسر، وعن الكسائي في نحو شاعرته فشعرته أشعَره بالفتح".

وقال السيوطي(ت:911gهـ) [4]: "ولزموا الضم في باب المبالغة على الصحيح، نحو: ضاربني فضربته أضرُبه وكابرته فكبرته أكبُره وفاضلني ففضلته أفضُله، وجوز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق قياسًا، نحو: فاهمني ففهمته أفهَمه وفاقهني فقهته أفقَهه".

2.باب الحذف

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج157/1

(2) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج370/1

(3) الشافية، ابن الحاجب، ج18/1

(4) همع الهوامع، السيوطي، ج309/3

قال أبو حيان[1]: "وقد سمع الحذف في ... أو نونًا، فمثل أصحابنا حذفها بـ (دد) وفل، وقالوا الأصل: ددن، وفلان".

التوضيح والتحليل

اتفق أبو حيان هنا مع أصحابه في حذف النون، فأكثر الحذف حدوثًا يحصل في لام الكلمةK لأن الطرف ضعيف جدًا، ويطرأ عليه تغييرات عديدة، وقد تكون لام الكلمة المحذوفة واوًا، وهذا كثير الحذف مثل: (أبٌ وأخٌ) أصلهما أبوٌ وأخوٌ، وقد تكون اللام المحذوفة ياءً وهذا أقل مثل يد، وأصلها يديٌ، وقد يطرأ حذف لام الكلمة على الهمزة، وهذا أقل وأقل، مثل: روس، جمع رأس أصلها رؤوس، ولكن إن كانت اللام نونًا فإن البصريين قالوا: حُذفت اللام، وهي نون كلمة، ودَدٌ أصلها دَدَنٌ والدُدُ هو اللهو، فمنهم من قال: المحذوف نون وأصلها دَدَنٌ، ومنهم من قال: أصلها دَدَدٌ، والمرجح هو حذف النون إن كان في لام الكلمة لضعفه، أما فُل فأصلها فلان، وبقيت فل حيث تم حذف لام الكلمة وهي النون وحذفت الألف هنا للترخيم.

قال ابن عصفور (669هـ) [2]: "حذفت النون من "مذ" بدليل قولهم في اللغة الأخرى: منذ. وقالوا: "دَدٌ" وأصله على قولٍ "دَدَنٌ"، وقالوا: "فُل" وأصله فلان ".

وقال السيوطي[3]: "في حذف اللام إن كانت نونًا كـ(دَد وفُل) والأصل دَدَنٌ وفلان".

3.باب محال البدل والقلب والنقل

قال أبو حيان[4]: "ولو عرض كسر الواو، فقيل: ويٌ على قول من أبدل، وأدغم، وكسر كما كسر في ريَة الذي أصله: رؤيَة فأبدل، وأدغم، وكسر، فمذهب سيبويه، جواز إبدال هذه الواو، العارض كسرها همزة فتقول: إيٌ، وقال بعض أصحابنا: لا يجوز إبدالها همزة".

التوضيح والتحليل

يتحدث أبو حيان عن إبدال حرف الواو همزة، فمن مواضع الإبدال كسر الواو في أول الكلمة، حيث تبدل الواو المكسورة في وِشاح لهمزة في إِشاح، حيث اختلف العلماء في طبيعة القياس عليه، فابن مالك والجمهور أجازوا ذلك، وخالفهم المبرد، وقاس عليه سيبويه وأبو حيان، فأبدلوا الواو المكسورة بكسر

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج252/1

(2) الممتع، ابن عصفورج398/1

(3) همع الهوامع، السيوطي، ج466/3

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج259/1

غير أصلي في أول الكلمة، وذهب الجمهور والمبرد وأصحاب أبي حيان إلى منع القياس هنا في غير المسموع وهذا مخالف لأبي حيان، والمرجح منع الإبدال على القياس.

قال سيبويه (ت765 هـ) [1]: "ومثل ذلك قولهم: ريا وريةٌ حيث قلبوا الواو المبدلة من الهمزة فجعلوها كواو شويت. وقد قال بعضهم: ريا وريةٌ، كما قالوا: ليٌّ. ومن قال ريةٌ قال في فعلٍ من وأيت فيمن ترك الهمز: ويٌّ، ويدع الواو على حالها، لأنه لم يلتق الواوان إلا في قول من قال: أعد، ومن قال: ريا فكسر الراء قال: ويٌّ فكسر الواو إلا في قول من قال: إسادةٌ".

وقال ابن السراج (ت:316هـ) [2]: "ومثل ذلك قولهم: ريا وروية حيث قلبوا الواو المبدلة من الهمزة، فجعلوها كواو شويت يريد: رويا وروية، وقد قال بعضهم: ريا وروية، كما قالوا: لي، ومن قال: روية قال في فُعْل من وأيت فيمن ترك الهمزة: وي: يدع الواو الأولى على حالها لأنه لم يلتق واوان إلا في قول من قال: أعد في وعد هذا قول سيبويه، وقال أبو العباس: هذا غلط، لأن الذي يقول: وي ينوي الهمزة، فكيف يفر من الهمز الذي هو الأصل، ويأتي بغير الأصل، ومن قال: ريا فكسر الراء قال: وي فكسر الواو وأبدلوا الياء من الواو في قولك: هذا أبوك وأخوك ثم قالوا: مررت بأخيك وأبيك وكذلك: مسلمون إذا قلت: مررت بمسلمين".

4. باب محال البدل والقلب والنقل

أ.باب فصل

قال أبو حيان[3]: "أو عين "فُعَّل"، فيطرد الإعلال، والأجود التصحيح، فإن كان مفعولًا من "فعل" فالذي ذَكر أصحابنا أن الإعلال شاذ، وأن التصحيح هو القياس فتقول: "مَرضُوٌّ"، والإعلال عند ابن مالك أرجح، فتقول: "مرضِيٌّ".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان هنا موضعًا من مواضع قلب الواو ياءً، وهو إن كانت الواو عين جمع على وزن "فُعَّل" مثل "قُوَّم" و"صُوَّم" فيجوز قلبها ياء، فتقول "قُيَّم" و"صُيَّم"، والأجود عدم القلب، أما إذا كانت الواو لامًا لوزن مفعول لفعِل مكسور العين فنقل أبو حيان عن البصريين شذوذ قلب الواو ياءً، فتقول من "رَضِيَ": "مرضُوّ"، والقلب أرجح عند ابن مالك فتقول: "مرضِيٌّ، وعارض أصحاب أبي حيان ذلك ولم يجوزوا الإعلال، والمرجح هو قول أبي حيان.

---

(1) الكتاب، سيبويه،ج405/4

(2) الأصول في النحو، ابن السراج ج260/3

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج291/1

قال ابن عقيل (ت:769هـ) [1]: "قال عن وزن "مفعول": "وإن كان معتلًا بالواو فالأجود التصحيح إن لم يكن الفعل على فعِل، نحو: معدو من عدا، ولهذا قال المصنف: "من نحو عدا"، ومنهم من يعل، فيقول: معدي، فإن كان الواوي على فعل فالصحيح الإعلال، نحو مرضي من رضي قال الله تعالى: "ارجعي إلى ربك راضية مرضية" والتصحيح قليل نحو مرضو".

قال الزمخشري[2]: "وقالوا: "مسنية" وهو من "سنوت الأرض "أي: سقيتها، وأرض مسنية أي مسقية. وقالوا: "مرضي" وهو من "الرضوان"، والوجه فيما كان واحدًا الواو، والأخرى عربية كثيرة".

قال المرادي (ت:749هـ)[3]: "والذي يختار إعلاله هو ما كان فعله على فعِل –بكسر العين– كمرضيّ، فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أولى؛ لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له؛ ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح، قال تعالى: "ارجعي إلى ربك راضية مرضية" ولم يقل: مرضُوَّة، مع كونه من الرضوان. وقال بعضهم: "مَرْضُوّة" وهو قليل، هذا ما ذكره المصنف؛ أعني: ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مَرْضِيّ، وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس، وأن الإعلال فيه شاذ، وصرح بعض المغاربة بعد اطراد الإعلال فيه، وظاهر كلام سيبويه اطراده، قال: والوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة".

5.باب التصغير

قال أبو حيان[4]: "والثنائي وضعًا، ذكر أصحابنا أنه يجعل لامه حرف علة واوًا أو ياء وقيل: ياء فتقول: عني في تصغير (عن) مسمى به".

التوضيح والتحليل

يعد الاسم في اللغة مكونًا من أحرف أقلها ثلاثة، ومنهم ما يزيد عن ستة أحرف، وقال أبو حيان في تصغير الأسماء: فإن الاسم الثلاثي يصغر على وزن فُعيل، مثال: كلب كليب، أما الرباعي فإنه يصغر على فعيعل فنقول: جعفر جعيفر، والخماسي على فعيعيل، فنقول: تصغير دينار دنينير، ويتم تصغير الأسماء السداسية والسباعية بحذف حرفين وتصغيرهم على فعيعيل.

ولا يتم الحذف في الأسماء ثنائية الأحرف، حيث لا يتم تصغير "عن" أو "هل"، وهنا أعارض قول أبي حيان في إمكانية تصغير الأسماء دون ثلاثية الأحرف.

---

(1) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج239/4

(2) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج498/5

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المرادي، ج 1613/3

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج363/1

أما أصحاب أبو حيان فقد أجازوا تصغير الأسماء المكونة من حرفين، وذلك بإضافة واو أو ياء فيكون تصغير "هل": "هُلَيٌّ".

قال ابن هشام (ت:761هـ) [1]: "وإذا سمي بما وضع ثنائيًا؛ فإن كان ثانيه صحيحًا، نحو: هل وبل، لم يزد عليه شيء حتى يصغر، فيجب أن يضعف، أو يزاد عليه ياء، فيقال: هليل أو هلي".

وقال الأشموني(ت:900هـ)[2]: "وتمام القول في هذا أنه إذا سمي بما وضع ثنائيًّا، فإن كان ثانيه صحيحًا نحو: هل وبل، لم يزد عليه شيء حتى يصغر، فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء فيقال: هليل أو هلي، فإن كان معتلًّا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لو وكي وما –أعلامًا– لوّ وكيّ بالتشديد وماء بالمد".

6.باب جمع التكسير

قال أبو حيان[3]: "فِعَل يطرد لاسم تام على فِعْلة فرقة وفرق، وحجة وحجج، ومرية ومرى، وديمة، وديم، وزعم بعض أصحابنا أنه لم يجئ فِعْلة صفةً بالتاء وليس كما زعم، ففي المخصص: صغرة، وكبرة، وعجزة وفرقة في ألفاظ هي صفات هكذا للمفرد والمثنى والمجموع، فإن كان غير تام لم يجمع على فعل نحو: رقة ورقة".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أن من صيغة أوزان جمع التكسير صيغة فِعَل، فيكون جمعًا لاسم مفرد على وزن فِعْلة، مثل: حِجَّ حِجج فيعد هذا الجمع الموزون على فِعْلة اسمًا، وبعض أصحابه قالوا: صفة، فقد احتج أبو حيان بمجيئها صفة، والمرجح هو مجيئها صفة كـ"صغرة" فإمكاننا النعة بالأسماء التي على وزن فعلة.

قال المرادي[4]: "من أمثلة جمع الكثرة: فِعلٌ، وهو مطرد في فعلة، قال في التسهيل: اسمًا تامًا، نحو فرقة وفرق، واحترز بالاسم من الصفة كقولهم: صِغرَة وكِبرَة وعِجزَة في ألفاظ ذكرت في المخصص، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد وللمثنى والمجموع، وبالتام من نحو رِقَة فإن أصله ورق، لكن حذفت فاؤه".

قال السيوطي[1]: "اسم تام على فِعْلة بالكسر والسكون، نحو فرقة وفرق، بخلاف الوصف نحو صغرة وكبرة".

---

(1) أوضح المسالك، ابن هشام،، ج3/4

(2) حاشية العلامة الصبان، الأشموني، ج4/237_238

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج428/1

(4) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج 1388/3

قال الأزهري(ت:905هـ) [2]: "البناء الرابع: فِعَل، بكسر أوله وفتح ثانيه، وهو جمع لاسم تام على زنة فِعْلة، بكسر أوله وسكون ثانيه، غير واحد: فعل كحجة وحجج. وفي التنزيل: "ثماني حجج"، وكسرة وكسر، وفرية، (بالفاء والياء المثناة تحت، وهي الكذبة) وفرى، وخرج بذكر الاسم الصفة نحو: صغرة وكبرة وعجزة، وبالتمام نحو: عدة وزنة، فإنهما نقصا الفاء".

7.اسم الجمع

قال أبو حيان[3]: "واسم الجمع لا ينقاس جمعه، هذا ظاهر كلام سيبويه، ويظهر من كلام سيبويه وغيره جواز جمعه، ولا خلاف في جموع الكثرة أنها لا تجمع قياسًا، ولا أسماء المصادر، ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها، فإن اختلفت، فقيل: لا ينقاس جمعها على ما جاء منه، وعليه جماعة أصحابنا".

التوضيح والتحليل

اسم الجمع هو ما لا واحد له من لفظه، مثل: ماء، وزيت، ودم، وإنَّما واحده من معناه، والجمع لا ينسب إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام.

وذكر أبو حيان أن جمع اسم الجمع يتضح باختلاف أنواعه، فهو اسم يفرق بين مفرده وجمعه بتاء تلحق المفرد، وبياء النسب، وهما اسم الجنس الجمعي واسم الجمع الإفرادي، فيقال في حالة الإفراد تمرة وحالة الجمع: تمر دون التاء، وكذلك يفرق بياء النسب كروميّ، وعربيّ.

واشترط بعض أصحاب أبي حيان عدم جواز جمع الكثرة والمصدر وأسماء المصادر والأجناس جمع كثرة إلا باختلاف أنواعه، أما المبرد والرماني فقد أجازوا ذلك، والمرجح هو منع جمعهم جمع كثرة.

قال الرضي (ت:686هـ) [4]: "اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد، كما قال سيبويه: وغيره سواء كسّرته أو صححته، كأكالب وبيوتات، بل يقال فيما قالوا ولا يُتجاوز، فلو قلت: أفلُسَات وأَدْلِيات في أفلس وأدل، لم يجز، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير ولا تجمع قياسًا، وكذلك المصدر لأنه أيضًا اسم جنس، فلا يقال الشتوم والنصور في الشتم والنصر، بل يقتصر على ما سمع، كالأشغال والحلوم والعقول، وكذا ما لا يقال في الأبرار في جمع البُرّ، بل يقتصر في جميع ذلك على المسموع إلا أن يضطر شاعر فيجمع الجمع".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، ج 335/3

(2) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري، ج 532/2

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 473/1

(4) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ج208/2

8. قلب الألف

قال أبو حيان[1]: "والمهموز إن كان قبل الهمزة ألف زائدة والهمزة أصل نحو: قراء أقرت فقيل: قراءان، وقل إبدالها واوًا، ولم يذكره سيبويه، وفي كتاب بغية الآمل: خطأ النحويون الفارسي في جواز قلبها واوًا قياسًا على النسب، أو مبدلة من أصل، نحو: كساء، فإقرارها أولى من قلبها، فتقول: كساءان وكساوان، ... أو ملحقة بأصل نحو: علباء فقلبها واوًا أولى من إقرارها، فتقول: علباوان وعلباءان، وهذه الأولوية في كساء وعلباء ذهب إليها بعض أصحابنا، ومنهم ابن مالك".

التوضيح والتحليل

يتحدث أبو حيان عن قلب الألف الزائدة همزة، في نحو: قرا أقريت، وتحدث أبو حيان عن اختلافات النحاة في هذه المسالة.

فالاسم الممدود إما أن تكون همزته أصلية، كقُرّاء، فهذه الهمزة تبقى على حالها في التثنية، فتقول فيها: قراءان.

وإما أن تكون الهمزة مزيدة للتأنيث، كحمراء، فهذه تقلب واوًا في التثنية، فتقول: حمراوان، وإما أن تكون الهمزة مبدلة من أصل، مثل كساء، فلك في هذين وجهان: إما أن تلحقها بالأصلية فتبقى الهمزة من غير قلب، فتقول: كساءان، وإما أن تلحقها بالمزيدة للتأنيث فتقلبها، فتقول: كساوان، وعدم القلب هنا أولى، وإما أن تكون الهمزة مزيدة للإلحاق، نحو: علباء، فلك في التثنية وجهان: إما القلب، فتقول: علباوان، وإما الإقرار، فتقول: علباءان، والقلب أولى عند أبي حيان وأصحابه.

قال ابن عقيل[2]: "وقد تقلب ياء، فيقولون في كساءان وكسايان، ولا يقاس عليه".

قال ابن السراج[3]: "اعلم أن الممدود بمنزلة غير المعتل ، تقول في كساء: كساءان، وهو الأجود ، فإن كان لا ينصرف وآخره زيادة جاءت للتأنيث فإنك تبدل الألف واوًا ، وكذلك إذا جمعته بالتاء ، وذلك قولك: حمراوان وحمراوات، وناس كثيرون يقولون: علباوان وحرباوان ، شبهوه بحمراء إذا كان زائدًا مثله ، وإنما تثنيته علباءان وحرباءان ؛ لأن علباء ملحق بسرداح، والملحق كالأصل، وهذا يبين في التصريف، وقال ناس: كساوان، وغطاوان، ورداوان، وإن جعلوه بمنزلة علباء، و"علباوان" أكثر من "كساوان".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج561/2

(2) المساعد، ابن عقيل، ج61/1

(3) الأصول في النحو، ابن السراج، ج481/2

قال ابن مالك[1]: "وحكم همزة الممدود في النسب حكمها في التثنية القياسية، فإن كانت أصلية كهمزة قراء سلمت، فقيل، قرائي كما يقال في التثنية: قراءان، وإن كانت بدلًا من ألف التأنيث قلبت واوًا، فقيل: صحراوي، كما قيل في التثنية صحراوان، وإن كانت منقلبة عن أصل أو زائدة للإلحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوًا كما فُعل في التثنية، فيقال: كسائي وكساوي وعلبائي وعلباوي كما قيل في التثنية: كساءان وكساوان وعلباءان وعلباوان".

قال ابن عقيل[2]: "والممدود: إما أن تكون همزته بدلًا من ألف التأنيث أو للإلحاق أو بدلًا من أصل أو أصلًا، فإن كانت بدلًا من ألف التأنيث فالمشهور قلبها واوًا، فنقول في صحراء وحمراء: صحراوان وحمراوان، وإن كانت للإلحاق كعلباء أو بدلًا من أصل نحو كساء وحياء، جاز فيها وجهان: أحدهما قلبها واوًا، فتقول علباوان وكساوان وحياوان، والثاني إبقاء الهمزة من غير تغيير، فتقول علباءان وكساءان وحياءان، والقلب في الملحقة أولى من إبقاء الهمزة وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واوًا، وإن كانت الهمزة الممدودة أصلًا وجب إبقاؤها، فتقول في قراء ووضاء قراءان ووضاءان".

9.الاسم المقصور

قال أبو حيان[3]: "وقال بعض أصحابنا في المقصور الزائد على ثلاثة أحرف لا خلاف بين النحويين في أنه لا يثنى إلا بالياء، ثم ذكر تلك الألفاظ التي شذت".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أن الاسم المقصور هو اسم معرب مختوم بألف لازمة مفتوح ما قبلها، نحو: هدى وحبلى وذكرى، وعند تثنية هذا النوع من الأسماء، فإن كانت ألفه رابعة فصاعدًا فيجب قلب الألف ياء مطلقًا، تقول: حبليان وملهيان، ولكن شذ حذف الألف من بعض أسماء هذا النوع، فقد سمع عنهم: قهقران وخوزلان، فهما تثنية قهقرى وخوزلى، والأصل أن نقول: قهقريان وخوزليان بقلبها ياءً، ولكن الكوفيين أجازوا حذف الألف خامسة قياسًا، وأوجب أصحاب أبي حيان قلبها ياء، وما سمع عن العرب فهو شاذ يُحفظ ولا يقاس عليه، والمرجح قلبها ياء.

قال سيبويه[4]: "أما ما كانت ألفه زائدةً فنحو: حبلى، ومعزى، ودفلى، وذفرى، لا تكون تثنيته إلا بالياء، لأنك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلا من الياء كسلقيته، وذلك قولك: حبليان، ومعزيان، ودفليان، وذفريان".

---

(1) شرح الكافية، ابن مالك، ج1951/4

(2) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج107/4

(3) ارشاف الضرب، أبو حيان، ج 564/2

(4) الكتاب، سيبويه،ج390/3

وقال ابن يعيش[1]: "ولو صرفت لكان بالياء، نحو: حبليت، وحبريت، والألف في أرطى للإلحاق ...، وحكمها في شبه المنقلبة عن الياء حكم ألف التأنيث، لذلك قلبت في التثنية ياء، فقلت: حبليان، وأرطيان، وقبعثريان، هذا مذهب البصريين فيما جاوز الثلاثة من المقصور، قلّت حروفه أو كثرت، وأما الكوفيون فيحكون عن العرب أنه إذا تعدى المقصور الأربعة، وكثرت حروفه، حذفوا ألفه في التثنية، ولم يفرق أصحابنا بين القليل والكثير".

وقال ابن الأنباري (ت 577هـ)[2]: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية، فقالوا في تثنية خوزلى وقهقرى: خوزلان وقهقران، وذهبوا أيضًا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في قاصعاء وحاثياء: قاصعان وحاثيان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود".

10.تثنية الاسم المقصور

قال أبو حيان[3]: "والثلاثي: إن كانت ألفه منقلبة عن واو أو ياء انقلبت لأصلها نحو: عصوان ورحيان، هذا مذهب البصريين، لم يفرقوا بين كون الاسم على فعَل أو فعِل أو فعُل. ونقل ابن مالك عن الكسائي أنه يجيز في نحو: رضى وعلا أن يثنى بالياء قياسًا على ما سمع من قول العرب في رضى رضيان، ونقل أصحابنا عن الكوفيين: أن المقصور الثلاثي إذا كان مضموم الأول أو مكسوره يثنى بالياء، كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو، إلا لفظتين شذتا وهما: حمى ورضى، فإن العرب تثنيهما بالياء والواو".

التوضيح والتحليل

الاسم المقصور إن كان ثلاثيًا فعند التثنية تقلب ألفه إلى أصلها، فمثلًا لو أردنا أن نثني كلمة عصا فإن أصل ألفها واوٌ، فنقول: عصوان، ولو أردنا أن نثني كلمة رحى فإن أصل ألفها ياء فنقول: رحيان، وهذا هو مذهب أصحاب أبي حيان، أما الكسائي فيجيز في المضموم والمكسور الأول مما أصل ألفه واو أن تقلب ألفه ياء عند التثنية، واحتج بأن العرب قالت في رضى رضيان، والمشهور من مذهب الكوفيين أن المقصور الثلاثي إن كانت فاؤه مضمومة أو مكسورة فيطرد قلب ألفها ياء عند التثنية، واوًا كان أصل الألف أم ياء، إلا لفظتين شذ فيهما هذا، فتثنيتهما بالوجهين وهما: حمى ورضى.

---

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، ج200/3

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج621/2

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج565/2

قال المرادي (ت749هـ) [1]: "والثالث: قوله بعضهم: رضيان في رضى، وقياسه رضوان؛ لأنه من ذوات الواو، وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك، فأجاز تثنية نحو رضى وعلا من ذوات الواو المكسورة الأول والمضمومة بالياء".

قال أبو حيان في التذييل[2]: "أما الكوفيون فإن المقصور الثلاثي عندهم إذا كان مضموم الأول أو مكسوراً ثني بالياء، كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو، فيقولون في تثنية ربًا وضحًى وهدًى: ربيان وضحيان وهديان، إلا لفظتين شذتا، وهما رضى وحمى، فإن العرب تثنيهما بالياء والواو، فقالوا: رضيان ورضوان وحميان وحموان، فإن كان مفتوح الأول وافقوا البصريين في تثنيته".

قال ابن هشام[3]: "الرابع: المعتل المقصور، وهو نوعان:

أحدهما: ما يجب قلب ألفه ياء، وذلك أن تكون ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى: ﴿ودخل معه السجن فتيان﴾[4] وشذ في حمى حموان بالواو.

والثاني: ما يجب قلب ألفه واوًا وذلك في مسألتين، إحداهما: أن تكون مبدلة من الواو كعصا وقفا ومنا، وهو لغة في المن الذى يوزن به قال: "عصا في رأسها منوا حديد"، وشذ قولهم في رضى: رضيان بالياء مع أنه من الرضوان".

11.إعراب الأسماء الستة

قال أبو حيان[5]: "وكون هذا الجمع علامته واو وياء هو المحفوظ المشهور في لسان العرب... وقال بعض أصحابنا: ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم، إلا أن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر، وأنشدوا على الإعراب في النون أبياتًا، حملها المبرد، على أن ذلك مذهب للعرب لا يختص بالشعر".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أن الأصل في إعراب الأسماء أن يكون بالحركات الضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرًا، ولكن بعض الأنواع من الأسماء خرج عن الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف، ومن

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج 1369/3

(2) التذييل والتكميل، أبو حيان، ج 23/2

(3) أوضح المسالك، ابن هشام، ج 299/4

) سورة يوسف، 4.64(

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 568/2

هذه الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم، أما جمع المذكر السالم فمذهب جمهور العرب إعرابه بالواو رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا، فتقول: جاء المسلمونَ، ورأيتُ المسلمينَ، ومررت بالمسلمينَ.

أما المذهب الآخر من كلام أصحاب أبي حيان فذكروا أن إعراب جمع المذكر السالم يكون بالنون على أصل إعراب الأسماء، ولكن في هذه الحالة يلزم الياء في جمع المذكر السالم، والمتفق عليه هو رأي "أصحابنا" في ذكر النون والياء عند جمع المذكر السالم.

قال ابن مالك[1]: "وقد يجعل إعراب هذا النوع في نونه وتلزمه الياء، ولا تحذف نونه حينئذ للإضافة، وإلى هذا أشرت بقولي: "وربما استعمل مثل حين ... باب سنين".

قال الزمخشري[2]: "وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء إذ ذاك".

قال ابن الناظم:

وبابـــه ومثـــل حـــين قـــد يـــرد ذا البـــاب وهـــو عنـــد قـــوم يطـــرد[3]

يعني: باب سنين قد يستعمل مثل حين، فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة، ولا تسقطها الإضافة نحو: هذه سنين، ورأيت سنينًا، ومررت بسنينٍ".

12.إعراب المثنى والمجموع على حده

قال أبو حيان[4]: "وذهب بعض أصحابنا المغاربة إلى أنها لهجات إعراب، فمن حيث الحرف حرف علة هو حرف الإعراب، ومن حيث كونه ألفًا، أو واوًا، أو ياءً هو دليل على الإعراب، أو هو من تلك الحيثية الإعراب نفسه".

التوضيح والتحليل

اختلف النحاة في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الضمة مقدرة على الألف والواو، والفتحة والكسرة مقدرتان على الياء، وتبنى هذا المذهب الأعلم والسهيلي وأبو حيان، أما الجرمي فذهب إلى أنه في الجر والنصب معرب بالتغيير والانقلاب، وبعدمه في الرفع واختاره

(1) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج 194/1
(2) المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج236/1
(3) شرح ابن الناظم، ابن ماك، ج26/1
(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 569/2

ابن عصفور، وذهب المبرد والأخفش إلى أن حركة الإعراب مقدرة على ما قبل حروف العلة الألف والواو والياء، والمذهب الشائع وهو مذهب الكوفيين والزجاجي وكثير من متأخري النحاة أن الحروف نفسها هي الإعراب، وهذا أسلم وأبعد عن التكلف.

وأما المذهب الأخير الذي نسبه أبو حيان لبعض أصحابه من المغاربة فهو أن لهذه الحروف جهتي اعتبار، فمن حيث هي حروف علة فهي حروف إعراب، ومن حيث كونه ألفًا أو واوًا أو ياء فهو دليل إعراب أو الإعراب نفسه، ومن المرجح أن هذا المذهب متناقض؛ لأن كونه حرف إعراب فهو محكوم عليه بالأصالة وكونه دليل إعراب أو نفس الإعراب فهو محكوم عليه بالزيادة .

قال سيبويه[1]: "واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفًا، ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكون تابعًا لما الجَرُّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه، والرفُع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلبَ وأقوى".

قال أبو حيان في التذييل والتكميل[2]: "وذهب بعض أصحابنا المغاربة إلى أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار، فمن حيث الحرف حرف علة هو حرف إعراب، ومن حيث كونه ألفًا أو ياء أو واوًا هو دليل على الإعراب، أو هو الإعراب نفسه. وهذا ليس بشيء لأنها من حيث هي حرف إعراب هو محكوم له بحكم غير الزائد، ومن حيث هو دليل أو إعراب هو زائد، فتناقضا".

13.باب جمع المؤنث السالم

قال أبو حيان[3]: "فإن كان فعلاء الصفة لا أفعل لها من حيث الوضع، نحو: امرأة عجزاء، أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء، فنص أصحابنا على أنه لا يجوز عجزاوات ولا عذراوات".

التوضيح والتحليل

تحدث أبو حيان عن الصفات التي لا تجمع بالألف والتاء إن كانت على وزن فعلى فعلان أو فعلاء أفعل، فيما أجاز ابن مالك جمع الصفات على وزن فعلاء ولا مقابل لها على أفعل، في حين منع

(1) الكتاب، سيبويه، ج 179/1

(2) التذييل والتكميل، أبو حيان، ج 301/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 587/2

أصحاب أبي حيان ذلك، فلا نقول: عجزاء عجزاوات، ومن المرجح عدم جمعها وقد كان جمع خيفاء ودكاء من الشواذ، لأنهم عاملوهما معاملة الأسماء وليس الصفات.

قال ابن مالك[1]: "لا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل، نحو: عجزاء وهطلاء وسيراء ؛ لأن منع الألف والتاء، في نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها، فلا مانع من جمعها بالألف والتاء على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في: خيفاء وهي الناقة التي خيفت أي اتسع جلد ضرعها، وكذا سمع في: دكّاء وهي الأكمة المنبسطة. وكلاهما نظير ما ذكرت من عجزاء وهطلاء وسيراء في أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل، فثبت ما أشرت إليه".

وقال الصنعاني (ت837هـ)[2]: "إن كان من الثانى جُمع، تقول: هطلاوات وعجزاوات وشوكاوات، وإن كان من الأول فزعم أبو حيَّان أنها لا تجمع قال: لأن مذكرها كالملفوظ به".

14.تحريك عين جمع المؤنث

قال أبو حيان[3]: "وقال أصحابنا: لجبة وربعة الساكنة العين: يجوز في جمعها التسكين، لأنهما صفتان، والفتح لأنهما استعملا استعمال الأسماء فوليتا العوامل تقول: جاءني ربعة، وحلبت لجبة".

التوضيح والتحليل

رجح أبو حيان تسكين عين الكلمة في الاسم الثلاثي إذا كان صفة أو معتل العين المضعف، وتفتح عند الجمع، فنقول صعْبة صعَبات، في حين رجح أصحابه تحريك الحرف الأوسط بالفتح لمعاملته معاملة الأسماء وتسكينه؛ لأنه صفة، فنقول في حالة الجمع: لجْبة جمعها لجَبات، والسكون هو المرجح لمشابهها بالفعل.

قال المبرد (ت 285هـ) [4]: "وأما قولهم شاة لجبة وشاء لجباب، فزعم سيبويه أنهم يقولون لجبة ولجبة، وإنما قالوا: لجبات على قولهم: لجبة، وقال: قوم بل حرك لأنه لا يلتبس بالمذكر لأنه لا يكون إلا في الإناث، ولو أسكنه مسكن على أنه صفة كان مصيباً، وقد جاء في الأسماء بالإسكان".

قال ابن يعيش[1]: "وتسكن في الصفة لا غير، وإنما حركوا في جمع لجبة وربعة؛ لأنهما كأنهما في الأصل اسمان، وصف بهما، كما قالوا: امرأة كلبة وليلة غم".

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، ج 113/1

(2) البرود الضافية والعقود الصافية،الصنعاني، ج 1270/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 594/2

(4) المقتضب، المبرد، ج192/2

قال ابن مالك[2]: "ويجوز في لجبة القياس وفاقًا لأبي العباس، يعني أنك تقول: لجْبات بالسكون كما تقول ضخْمات، وظاهر قوله: والتزم فعْلات في لجبة أنه لم يسمع من العرب في لجْبة الساكنة الجيم إلا الفتح في الجمع، وقد ذكرنا أنه يجوز أن يكون من باب الاستغناء فلا يكون جمعا للجبة".

15.باب التنوين

قال أبو حيان[3]: "وأهل الحجاز لا يعوضون؛ بل يبقون حروف الإطلاق إذا أنشدوا، ويسميه أصحابنا تنوين الترنم".

التوضيح والتحليل

يتحدث أبو حيان عن دخول تنوين الترنم، وهي النون التي تلحق الأسماء والأفعال والحروف، ويعوض به عن حركات الضم والفتح والكسر، ويطلق بالمد على آخر حرف عوضًا عن المد، وأطلق عليه أصحاب أبو حيان تنوين الترنم، وأما أهل الحجاز فإنهم لا يعوضون، وهذا المرجح لأن النون في تنوين الترنم ليس تنوينًا معوضًا، وإنما حرف نون، والدليل أنه يثبت عند الوقف.

قال سيبويه[4]: "أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت، وذلك قولهم – وهو لامرىء القيس:

قِفا نَبكِ مِن ذِكْرَى حبيبٍ ومَنْزِلي بِسقْط اللّوى بينَ الدّخول بحوْملِ[5]

فإذا أنشدوا ولم يترنموا، فعلى ثلاثة أوجه: أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نون منها وما لم ينون على حالها في الترنم، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء.

وأما ناسٌ كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونًا ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد.

وأما الثالث: فأن يجر والقوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء، سمعناهم يقولون لجرير: أقلّلي اللومَ عازلَ والعتابْ، وللأخطل: واسأل بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيّ ما فَعَلْ وكان هذا أخف عليهم".

---

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، ج260/3

(2) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج68/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج670/2

(4) الكتاب، سيبويه، ج 4/ 206_207

(5) انظر: ديوان امرئ القيس ص8

16.باب الحكاية

قال أبو حيان[1]: "ويجوز أن تأتي به على طريقة التأكيد، فتذكره متأخرًا، فتقول، أيًّا ضربت؟ وبأيٍّ مررت؟ وأجاز بعض أصحابنا أن تأتي به متقدمًا، ولا يقدمون العامل في الاستثبات إلا مع (أيّ) و (مَن) و (ما) من سائر أسماء الاستفهام".

التوضيح والتحليل

يتحدث أبو حيان هنا عن تأخير ذكر العامل للتأكيد، وأجاز أصحابه تقديم العامل على أي في حكاية اللفظ المفرد مع استفهام بأيٍّ أو مَن وهو من أسماء الصدارة، ومن المرجح عدم التقديم للعامل لأن الاستفهام لا يعمل فيما قبله.

قال ابن عقيل[2]: "ويجوز أن يقول: أيًّا ضربت؟ وبأيّ مررت؟ فيظهر العامل توكيدًا، بشرط تأخره؛ وعلى طريق الكوفيين يجوز تقديم العوامل، لأن الاستفهام للاستثبات يجوز عندهم تقديم العامل فيه مع أيّ وما ومَن ".

وقال الأزهري[3]: "ويجوز أن تصرح بالفعل مؤخرًا توكيدًا، قاله الكوفيون. ومقتضى قواعد البصريين أنه يتعين كونها مبتدأ والخبر محذوف تقديره: أيٌّ قام، لأن الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر. والكوفيون يجيزونهما".

17.باب التقاء الساكنين

قال أبو حيان[4]: "وإذا خففت همزة أقرئ، ولم يقرئ وشبهها، وجاء بعدها ساكن، فقال أبو علي: الوجه أن تكسر لالتقائهما، ولا تحذف، فإن قلت: اقرأ ولم يقرأ حذفتها لالتقاء الساكنين، وقال بعض أصحابنا: القياس عندي أن ترد همزة ثم تسهل على حال ما يسهل أمثالها، فتجعل بين بين، ويقع الساكن بعدها".

التوضيح والتحليل

يتحدث أبو حيان عن حال الهمزة الواقعة بعد ساكن، والوجه العام في ذلك الكسر للتحريك بين ساكنين، ولكن أصحابه لم يجيزوا ذلك وإنما آثروا رد الهمزة لأصلها.

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج681/2

(2) المساعد على تسهيل الفوائد لاين عقيل،ج260/3

(3) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، (ت 950هـ) ج481/2

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 724/2

قال الرضي[1]: "وفي: اقرأ آية، ثلاثة أوجه: أن تقلب الأولى ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، فينطق بألف بعده همزة محققة، وأن تحذف الثانية بعد أن تلقى حركتها "على الأولى، وأن يجعلا معاً بين بين، وهي حجازية علم أن في جعل الهمزتين بين بين معًا؛ نظرًا، لأن شرط جعل "الهمزة الأولى بين بين" أن تكون متحركة، وهمزة اقرأ ساكنة".

18.باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة

قال أبو حيان[2]: "فأما همزة الاستفهام إذا جاءت بعدها همزة؛ فإن كانت همزة وصل فذكر سيبويه أنها تخفف بين بين، وذكر أصحابنا أنها تخفف بالبدل؛ فإن كان بعدها همزة قطع نحو: أأنت، أئذا، أألقى، سُهلت بين بين، وجاز أن تُدخل بينهما ألفًا فتقول: آأنت، آإذا، آألقى، ومنهم من يبدلها حرفًا من جنس حركتها، فيقول: أانت، إيذا، أو لقي، ويجوز أن تدخل بينهما ألفا،وقد حكىعنهم التحقيق في ذلك، بشرط أن يفصل بينهما ألف، نحو: أاأنت، أاإذا، أاألقي، نحو قوله: تفكر أإياه لعيون أم قردا، وهو أحسن من الجمع بينهما بغير فصل".

التوضيح والتحليل

يتحدث أبو حيان عن مجيء همزة بعد همزة الاستفهام، فيجيز هنا إدخال حرف الألف بينهما دون فصل، ويوضح ذلك بقوله وهو أحسن من الجمع بينهما بغير فصل.

ويخالف هنا قول أصحابه، فإنهم يرجحون تخفيفها بالبدل، ويكون ذلك إما بقراءتها بين بين، أي بين لفظ الحرف الأصلي وبين تليين الهمزة حسب حركتها، ومنهم من أجاز دخول ألف بين الهمزتين، ومنهم من يبدلها بحرف جنس من جنس حركتها.

قال سيبويه[3]: "وأمَّا أهل الحجاز فمنهم من يقول: آأنّك وآأنت، وهي التي يختار أبو عمرو، وذلك لأنهم يخففون الهمزة، كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين، فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق.

ومنهم من يقول: "إن بني تميم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفًا، وأمَّا الذين لا يخففون الهمزة فيحققونهما جميعًا ولا يدخلون بينهما ألفًا. وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيءٌ لم يكن من تحقيقها بدٌّ وخفَّفوا الثانية على لغتهم".

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ج717/2

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 731/2–732

(3) الكتاب سيبويه، ج 551/3

وقال ابن السراج[1]: "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا؛ وذلك لأنهم كرهوا التقاء الهمزتين، ففصلوا، كما قالوا: اخشينان، فهؤلاء أهل التحقيق، وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول: آإنك وآأنت، وهي التي يختار أبو عمرو ويدخلون بين الهمزتين ألفًا، ويجعلون الثانية بين بين، كما يخفف بنو تميم في التقاء الهمزتين، وكرهوا الهمزة التي هي بين بين مع الأول كما كرهوا معها المخففة، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونهما جميعًا ويدخلون بينها ألفًا، وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بد وخففوا الثانية".

19.باب العدد

أ.فصل

قال أبو حيان[2]: "حكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسّر منكرًا أو معرفًا، فتقول: عشرو درهم، وأربعو ثوب، وهذا عند أصحابنا شاذ ولا يبنى عليه قاعدة ".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أن العقود من الأعداد ما بين العشرين إلى التسعين تضاف إلى معرفة أو نكرة مع حذف النون، ولم يجز أصحاب أبي حيان حذف النون عند الإضافة وأبقوه منصوبًا، ومنهم ابن مالك وصاحب المقرب.

قال المرادي[3]: "وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرًا أو معرفًا، فتقول: عشرو درهم وعشرو ثوب، وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذي لا تبنى على مثله القواعد".

قال السيوطي[4]: "ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة، فيقول عشرو درهم وأربعو ثوب ".

قال ابن عصفور[5]: "وأما ما حكاه الكسائي من قولهم: أخذته بمائة وعشري درهم، فشاذ لا يلتفت إليه".

20.باب العدد

ب.فصل

---

(1) الأصول بالنحو، ابن السراج، (ت 929هـ)، ج 405/2

(2) إرتشاف الضرب أبو حيان،ج741/2

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المرادي، ج1326/3

(4) همع الهوامع، السيوطي،ج 348/3

(5) المقرب، ابن عصفور، ج305/1

قال أبو حيان[1]: "ويجوز التصحيح على قلة: فتقول: ثلاثة أحمدين، وثلاث زينبات، وقال بعض أصحابنا: إن جمع التصحيح من النوعين يضاف إليهما، وإن كان لهما جمع من باب مفاعيل فتقول: ثلاثة أحمدين، ولا يحسن ثلاثة أحامد".

التوضيح والتحليل

تعين إضافة جمع التصحيح عند أبي حيان على قلة في حالات وأوزان أخرى، ويكثر من جمع التكسير ويؤثر على الصحيح في باب مفاعل، أما أصحاب أبي حيان فإنهم يضيفون إلى جمع التصحيح بنوعيه إن كان الجمع على صيغة مفاعيل، ومثَّل على ذلك: ثلاثة أحمدين وهو جمع تصحيح قلة، وليس ثلاثة أحامد.

قال المرادي[2]: "وأما جمع التصحيح فلا يضاف إليه غالبًا إلا إن أهمل غيره أو جاور ما أهمل أو قل استعمال غيره... ويختار التصحيح في هذين الموضعين، فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره، لم يضف إليه إلا قليلًا، نحو: ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات، وإلى هذا أشرت بقولي: "غالبًا".

قال ناظر الجيش[3]: "وكلام الشيخ يقتضي أنّ الجمع بصيغة مفاعل يؤثر على جمع التصحيح، فيقال: ثلاثة أحامد، وثلاث زيانب، ويجوز التصحيح على قلّة، فيقال: ثلاثة أحمدين، وثلاث زينبات، وهو عجب، فإنه قال قبل ذلك بأسطر: إن جمع التصحيح لا يضاف إليه إلا إذا لم يكن لذلك المفرد جمع غير هذا الجمع، فتبين مناقضة كلامه الثاني لكلامه الأول".

21.باب العدد

ت.فصل

قال أبو حيان[4]: "فإن سبق ذلك المؤنث بوصف دل على التذكير، فالتاء، نحو: له ثلاثة ذكور من البط، وأربعة فحول من الإبل، وقال بعض أصحابنا: يجوز حذف التاء فلا يلحظ الوصف، لكن الأولى أن يلحظ".

التوضيح والتحليل

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج748/2

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج 1323/3

(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، (ت 778هـ)، ج 2413/5-2414

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 753/2

ذكر أبو حيان أنه إذا سبق المعدود المؤنث صفة دالة على المذكر، فإنه يثبت بقاء التاء في العدد، وذهب أصحاب أبي حيان إلى جواز حذفها، والمرجح هو حذف التاء لأنه لزم التذكير، ولموافقة المعدود في جواز حذف التاء في العدد الدال على المذكر.

قال ابن سيده[1]: "يُرِيد أَن الحكم فِي اللَّفْظ للسابق من لفظ الْمُؤَنَّث أَو الْمُذكر، فَإِذا قلت: ثَلَاث من الْإِبِل أَو الْغنم ذُكُور نزعت الْهَاء، لِأَن قَوْلك: من الْإِبِل أَو من الْغنم يُوجب التَّأْنِيث، وَإِنَّمَا قلت ذُكُور بعد مَا يُوجب تَأْنِيث اللَّفْظ فَلم تغير. وَكَذَلِكَ إِذا قلت: ثَلَاثَة ذُكُور من الْإِبِل فقد لزم حكم التَّذْكِير بِقَوْلِك: ثَلَاثَة ذُكُور".

قال ابن عقيل[2]: "فإن سبق اسم الجنس أو اسم الجمع المؤنثين دليل تذكير، لزم بقاء التاء، نحو: لي ثلاثة ذكور من البط، وأربعة فحول من الإبل، وإن تأخر الوصف الدال على التذكير لم يعتبر، فتقول: لي ثلاث من البط ذكور، وثلاث من الإبل فحول، وهذا ظاهر كلام المصنف، أعني لزوم التاء عند السبق المذكور، وصرح بذلك في الشرح، وهو ظاهر كلام سيبويه، وأجاز بعض المغاربة حذف التاء ملاحظة لما بعد".

22.باب الكناية عن العدد

قال أبو حيان[3]: "وتمييزها مفرد لا جمع خلافًا للكوفيين...، وإلى هذا جنح بعض أصحابنا، قال: كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع، إنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، فأما أن يكون السؤال عن الجماعات، فيسوغ تمييزها بالجمع، فتقول: كم رجالًا عندك، تريد: كم جمعًا من الرجال"؟".

التوضيح والتحليل

تنقسم كم إلى كم الاستفهامية وكم الخبرية، وتتميز كم الخبرية بتمييز مفرد، حيث ميز أبو حيان كم الاستفهامية بمنصوب مفرد، وأجاز أصحابه تمييزها جمعًا إذا كان استفسارًا عن جمع، خلافًا للكوفيين، والمرجح أن الإفراد أكثر وأبلغ.

(1) العدد في اللغة، ابن سيده، م:458هـ،ج 47/1

(2) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل،ج 75/2

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج779/2

قال السيوطي[1]: "واختاره بعض المغاربة، فقال: كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع؛ لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجالا عندك، تريد: كم جمعًا من الرجال".

قال المرادي[2]: "...أن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين في الإفراد والنصب، نحو: "كم شخصًا؟ ". أما إفراده فلازم خلافًا للكوفيين؛ فإنهم يجيزون جمعه نحو: "كم شهودًا لك؟ "، ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة؛ لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفًا. وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو: "كم غلمانًا لك؟ ".

قال ابن الناظم[3]: "أما كم الاستفهامية: فإن لم يدخل عليها حرف جر، فمميزها مفرد منصوب".

23.باب الاعراب

أ.فصل

قال أبو حيان[4]: "قال الأخفش: هي زوائد دوال على الإعراب كالحركات، فظاهر هذا القول أنها ليست حروف إعراب ولا إعراباً، وذهب أبو علي وجماعة من أصحابنا إلى أنها حروف إعراب ودوال على الإعراب، وكأنه جمع بين قول الأخفش وقول سيبويه".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان قول الأخفش في إعراب الحروف، فالأحرف عند الأخفش دلائل إعراب، وليست إعراباً، وأن إعرابهم يكون بحركات مقدرة في الحروف التي قبل هذه الحروف، ونسب هذا إلى الأخفش، وذهب الكوفيون إلى أن الحروف هي الإعراب، وقام بذلك الخليل وسيبويه، ولم يبد أبو حيان رأيه في هذه المسألة، إنما ذكر قول الأخفش، ومعه أقوال النحاة، والمرجح الإعراب بالأحرف.

قال العكبري[5]: "وقال الأخفش: هي زوائد دوالٌ على الإعراب كالحركات، وهذا لا يصحَّ لوجهين:

---

(1) همع الهوامع، السيوطي،ج 351/2

(2) توضيح المقاصد والمسالك،المرادي، ج1335/3

(3) شرح ابن الناظم، ابن مالك، ج526/1

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج839/2

(5) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ج92/1

أحدهما أنَّ الإعراب الذي يدلُّ عليه لا يصحُّ أن يكون فيها، إذ كانت زوائد على المعرب كزيادة الحركة، ولا يصحُّ أن يكون في غيرها لتراخيها عنه، والوجه الثاني أنَّها لو كانت زوائد لكان (فوك وذو مال) اسمًا معربًا على حرف واحد، وهذا لا نظير له".

قال أبو حيان في منهج السالك[1]: "ذهب الأخفش، والمازني، والزيادي، والمبرد إلى أن هذه الحروف دلائل إعراب، وليست بإعراب، وذهب آخرون إلى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل هذه الحروف، ونسب هذا إلى الأخفش".

24.باب الاعراب

ب.فصل

قال أبو حيان[2]: "وزعم الفارسي: أن الميم لا تثبت حالة الإضافة إلا في الشعر، والصحيح جواز ذلك في النثر، والنظم، وعلى قول أبي علي وأصحابنا".

التوضيح والتحليل

أجاز أبو حيان إثبات الميم عند الإضافة إضافة صريحة في النثر والنظم، واتفق أصحابه على ذلك، أما الفارسي فزعم أن الميم حقها ألا تثبت مع إضافة في غير الشعر، وأنشد العلماء، أي لا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الإضافة بالضرورة، وثبتت الميم أيضاً في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح[3]: "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".

قال ابن عقيل[4]: "لا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الإضافة بالضرورة، خلافًا للفارسي وما أنشده نظمًا: يصبح ظمآن وفي البحر فمه".

قال الأشموني[5]: "وإذا أفرد "فوك" عوض من عينه –وهي الواو– ميمًا، وقد تثبت الميم مع الإضافة ... ولا يختص بالضرورة، خلافا لأبي علي".

---

(1) انظر: منهج السالك، أبو حيان،ج7/1

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان،ج841/2

(3) متفق عليه. انظر: مشكاة المصابيح: ولي الدين التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي– بيرزت، ط3، 1985م.رياض الصالحين، ص40

(4) شرح التسهيل، ابن مالك، ج30/1

(5) شرح الأشموني، الأشموني،ج53/1

25. ت.باب فصل

قال أبو حيان[1]: "فنص أكثر أصحابنا على أنه لا يحذف حرف اللين للجازم، وأنك تقول: لم يقرا، ولم يوضو، ولم يقري، وزعم ابن عصفور أنه يجوز حذفه للجازم فتقول: لم يقر، ولم يوض، ولم يقر".

التوضيح والتحليل

ذكر العلماء أن حروف الفعل المسبوق بجازم هي ليست لام الفعل الأصلي، فمنهم من قال إنها حروف إشباع وضعت حسب الحركات السابقة لها، أو هي مبدلة من حروف اللين، فنقول قرأت تصبح قريت وهكذا.

ولم يجز أبو حيان وأصحابه حذف حرف اللين إذا كان مبدلًا من همزة من الفعل، فنقول لم يقرا، لم يوضُو، ولم يقري، ولكن ابن عصفور أجاز حذفها، فنقول: لم يَقْرَ، ولم يوض، ولم يقر.

قال ابن عصفور[2]: "وإن كان مبدلًا من همزة نحو يقرا ويقري ويوضو، جاز فيه وجهان:

أحدهما حذف حرف العلة إلحاقًا بالمعتل المحض.

والثاني إثباته، إجراء له مجرى الصحيح، وعلى الحذف جاء قوله:

جريـــئٍ متـــى يُظلـــمْ يُعَاقـــبْ بِظلمِـــهِ ســـريعًا وإلا يُبْـــدَ بـــالظلمِ يَظْلِـــمِ[3]

وقال أبو حيان في التذييل[4]: "ونص ابن عصفور في "شرح المقرب" أن من حذف حروف العلةً في مثل لم يقر، ولم يقرر، ولم يوض، إنما جاء على ما حكاه الأخفش من هذه اللغة، أنهم يبدلون الهمزة حرف علة محضًا، وليس ذلك بقياس، وهي لغة ضعيفة، فكان ينبغي على هذا الذي حكاه وقرره من ضعف هذه اللغة وعدم اطرادها أن لا يبني الحكم عليها في "المقرب"، ولا يبدأ بها على الإثبات، فيشعر بجوازها على الإطلاق".

26.باب الاعراب

ث.فصل

قال أبو حيان[5]: "وإذا كان حرف الإعراب صحيحًا، فلا يجوز إلا ظهور الإعراب فيه، وحذف الحركة منه، خصه أصحابنا بالشعر، وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ذلك لا في الشعر ولا غيره، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك، وإن كان قليلًا".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 849/2

(2) المقرب، ابن عصفور، ج 50/1

(3) زهير ابن أبو سلمى، من معلقته المشهورة، انظر :ديوانه: 24

(4) التذييل والتكميل،ج 206/1

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 850/2

التوضيح والتحليل

أجاز أبو حيان وأصحابه ظهور الإعراب في الحروف الصحيحة للأسماء الستة المعربة وهي الألف والواو والياء مع حذف الحركة منها، فهم يرون أن حذف الضمة والكسرة في الشعر جائز، وخالفه المبرد في عدم جواز ذلك، وهناك من أعربوها بالحركات في حالة الإضافة بغير لام، وخصه أبو حيان بالشعر.

قال سيبويه [1]: "وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة (فخِذ) حيث حذفوا فقالوا: (فخْذٌ)، وبضمة (عضُدٍ) حيث حذفوا فقالوا: (عَضْد)؛ لأن الرفعة ضمة، والجرة كسرة".

قال ناظر الجيش[2]: "أما إذا لم تضف أصلًا فإعرابها بالحركات الظاهرة، وأما إذا أضيفت إلى الياء فحكمها في الإعراب حكم المضاف إلى الياء؛ وأشار بقوله إلى ثلاث لغات يكون فيها معربًا بالحركات مفردًا كان أو مضافًا".

قال أبو علي[3]: "وفي ذوات الكلم أسهل منه فيما كان علمًا للإعراب، وقد حكى سيبويه:

رُحــــتِ وفـــــي رِجْلَيْـــكِ مـــا فِيهمـــا وقـــد بـــدا هَنْـــكِ مِـــنَ المِئْـــزَرِ[4]

وقد أنكر ذلك أبو العباس وأصحابه ...، ثم حذف علم الإعراب مثل: بدا هَنْكِ".

27.باب ما لا ينصرف

قال أبوحيان[5]: "وقال بعض أصحابنا: إن كثرت تسمية المؤنث به نحو: حلوب، وسمي به مذكرًا منع، وإن لم يكثر صرف، نحو: قبول".

التوضيح والتحليل

يتناول أبو حيان مسألة تسمية المذكر باسم المؤنث، فالاسم المؤنث رباعي الوضع مثل زينب وسعاد، لو سمي به مذكر يبقى ممنوعًا من الصرف، ولو كان الاسم مشتركًا بين المذكر والمؤنث يكون

(1) الكتاب، سيبويه، ج4/ 203_ 204

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج260/1

(3) البغداديات، أبو علي النحوي (ت 377 هـ)، 431

(4) نسبه البغدادي إلى الاقشير الأسدي انظر الخزانة 279/2

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 2/ 879 _880

منصرفًا، وقال أصحاب أبي حيان، لو كان هذا المشترك غلب عليه تسمية المؤنث به وسمي به مذكر منع من الصرف، وإن لم يكثر صرف.

قال ناظر الجيش[1]: "وهو احتراز من نحو: ظلوم وقتول، فإنك إذا سميت به رجلًا لم ينصرف عنده، لأنه سبقه تذكير ولم ينفرد به المذكر؛ لأنه يطلق على المؤنث كما يطلق على المذكر".

قال الصنعاني[2]: "وإن كان زائدًا على الثلاثة، فإما أن يشترك فيه المذكر والمؤنث، أو يختص بالمؤنث إن كان مشتركًا، نحو: جريح وصبور وبابه، ولسان وسبيل، فثلاثة مذاهب:

الأول: الصرف، وهو قول عامة البصريين.

الثاني: إن أخذ عن مؤنث منع، أو عن مذكر صرف، وهو قول عامة الكوفيين، قال الفراء: والأغلب الصرف واعتبار اللفظ.

الثالث: التفصيل، فإن غلب في المؤنث منع، نحو: حلوب وظلوم، وإلا صرف، نحو: صبور وشكور".

28.باب التسمية

قال أبو حيان [3]: "وحكى: هذا ياسمونُ البرِّ ورأيت ياسمونَ البرِّ، ومررت بياسمونِ البرِّ، قال بعض أصحابنا: وهذا شاذ لا يقاس عليه".

التوضيح والتحليل

يقول أبو حيان إذا كان الاسم المحكي جمع مذكر سالماً، فإننا نقول في حكايته وجهين: الأول إثبات الواو وجعل الإعراب على النون، ونعامله معاملة الممنوع من الصرف، فلو سميت رجلًا بمسلمون، قلت: جاء مسلمونُ ورأيت مسلمونَ ومررت بمسلمونِ، والوجه الثاني قلبها ياء، ونجعل الإعراب على النون، ونعامله معاملة المصروف فتقول: جاء مسلمينٌ ورأيت مسلمينًا ومررت بمسلمينٍ، وهذا شاذ عند أصحابه.

قال ابن عصفور[4]: "حكوا في التسمية وجهين غير هذين: أحدهما جعل الإعراب في النون، وإبقاء الواو على كل حال. فيقولون: هذا ياسمونٌ، ورأيت ياسمونًا، ومررت بياسمونٍ. فيكون الماطرون جمعا سمي به، على هذا الوجه. والوجه الآخر: أن تكون النون مفتوحة في كل حال، وقبلها الواو، فيقال: هذا ياسمونُ البرِّ ورأيت ياسمونَ البرِّ، ومررت بياسمونِ البرِّ".

---

(1) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج4017/8

(2) البرود الضافية، الصنعاني، (ت837هـ)، ج 148/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج898/2

(4) الممتع، ابن عصفور، ج110/1

قال ابن سيده (ت458هـ)[1]: "وَالْعرب تَقول: الياسمون فِي حَال الرّفْع وَالنّصب والجر، وَيَقُولُونَ: ياسمون الْبر، فيثبتون النُّون مَعَ الْإِضَافَة ويفتحونها، وَمِنْهُم من يرويهِ: بالماطرون، ويعرب الياسمون".

قال الأزهري[2]: "قالوا: هذا ياسمونُ بضم النون من غير تنوين".

29.باب النكرة والمعرفة

قال أبو حيان [3]: "وإنما الخلاف في العلم، والنكرة المقبل عليها، فقيل النداء يعرف النكرة المقبل عليها، والعلم بعد زوال تعريف العلمية، والذي صححه أصحابنا: أن العلم في النداء باق على تعريف العلمية، وأن النكرة المقبل عليها تعرفت (بأل) المحذوفة منها النائب حرف النداء منابها".

التوضيح والتحليل

عرَّف أبو حيان الاسم بأنه معرفة ونكرة، وفي أيهما أصل خلاف، وأقسام المعارف كما هو مشهور خمسة: الضمير، والعلم، والإشارة، والمحلى بأل، والمضاف إلى واحد منها، وزاد ابن مالك الموصول والمنادى المقصود، ولكن اختلفوا في العلم بتعريف علمية المنادى والنكرة المقصودة، فهل يكون تعريفه بالعلمية أم بالنداء؟

يوضح أبو حيان أن تعريف العلم بالنداء بعد زوال العلمية وتعريف النكرة المقصودة بالنداء، وذهب أصحاب أبي حيان إلى أن العلم المنادى باق على تعريف العلمية، وأما النكرة المقصودة فتعريفها بأل المحذوفة التي نابت "يا" منابها.

قال السيوطي[4]: "والمراد به النكرة المقبل عليها، نحو: يا رجل، فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك، وذهب قوم إلى أن تعريفه بأل محذوفة، وناب حرف النداء منابها، قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة، نحو: يا رجلًا خُذ بيدي أنه باق على تنكيره، وأما العلم، نحو: يا زيد، فذهب قوم إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية، والأصح أنه باق على تعريف العلمية، وإنما ازداد بالنداء".

قال ابن الأنباري[5]: "لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم، نحو: يا زيد، بل يعرى عن تعريف العلمية ويعرف بالنداء؛ لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية،

---

(1) العدد في اللغة، ابن سيده، ج32/1

(2) التصريح على التوضيح، الأزهري، ج74/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج909/2

(4) همع الهوامع، السيوطي، ج 219/1

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري،ج276/1

وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأنه لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى".

قال المرادي[1]: "المعرف يشمل ما له تعريف قبل النداء، نحو: يا زيد، وما حصل له تعريف في النداء، نحو: يا رجل، أما نحو: يا زيد، فقيل: باقٍ على علميته، وهو مذهب ابن السراج، وقيل: سلب تعريف العلمية، وتعرف بالإقبال، وهو مذهب المبرد والفارسي".

30.التعريف والتنكير

قال أبو حيان[2]: "وأما ذو "أل"والموصول فقيل هما في رتبة واحدة في التعريف، وقيل ذو "أل"أعرف من الموصول، وقيل الموصول أعرف منه، وقال أصحابنا: أعرف المضمرات المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس، وأعرف المشار إليه ما كان للقريب ثم للوسط، وأعرف ذي "أل"ما كانت فيه للحضور، ثم للعهد في شخص ثم للعهد في جنس".

التوضيح والتحليل

ذهب أبو حيان إلى جعل ذو "أل" والموصول في رتبة واحدة في التعريف، وذكر أصحاب أبي حيان معرفة ذي "أل" قبل الموصولات، أي جعلها أعرف من الموصول.

قال ابن مالك[3]: "ذو الأداة أعرف من الموصول، وشبهته أن ذا الأداة يوصف بالموصول كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتابَ الَّذِي جاءَ بِهِ مُوسى﴾[4]، والموصوف به إما مساوٍ، وإما دون الموصوف؛ ولا قائل بالمساواة، فثبت كون الذي أقل تعريفًا من "الكتاب".

قال المرادي[5]: "وأعرفها المضمر على الأصح ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة، وقيل: هما في مرتبة واحدة، وقيل: ذو الأداة أعرف من الموصول، والمضاف إلى واحد منها في مرتبته مطلقًا على رأي المصنف، إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في مرتبة العلم على رأي أكثرهم".

---

(1) توضيح القاصد والمسالك، المرادي،ج1058/1

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان،ج909/2

(3) شرح التسهيل، ابن مالك، ج118/1

(4) الأنعام:91

(5) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج385/1

قال الأشموني[1]: "فأعرفها المضمر على الأصح، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم المحلى، وقيل: هما في مرتبة واحدة، وقيل: المحلى أعرف من الموصول".

31.باب المضمر

قال أبو حيان[2]: "وتقول في ليس: ليسني، وجاء "ليسي"في الشعر، وجوزه بعض أصحابنا في الكلام".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أنه إذا لحقت ياء المتكلم الفعل، فإنه يلحقه نونٌ تسمى نون الوقاية؛ لتقي الفعل من الكسر، فتقول: ضربني واضربني ورويدني، وتلحق الفعل غير المتصرف مثل: عساني وليسني.

وحذف النون من ليسني مختص بالشعر كقوله:

عـــددت قـــومي كعديـــد الطـــيس إذ ذهـــب القـــوم الكـــرام ليســـي[3]

واعتبر أصحاب أبي حيان أن هذا جائز في الكلام، وليس للضرورة الشعرية فقط.

قال ابن السراج[4]: "وحكي أن بعضهم قال: عليه رجلًا ليسي، أي: غيري. وهذا قليل شاذ".

قال المرادي[5]: "نون الوقاية: وهي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم، إذا نصبت بفعل، نحو: أكرمني، أو باسم فعل، نحو: عليكني، بمعنى: الزمني، أو بإنّ وأخواتها، نحو: ليتني. وتلزم مع الفعل واسم الفعل، إلا ما ندر من قوله: إذ ذهب القوم الكرام ليسي".

32.باب المضمر

---

(1) شرح الأشموني، الأشموني، ج 86/1

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج923/2

(3) التخريج: الرجز لرؤبة وهو ليس موجودا في ديوانه وإنما في ملحق ديوانه ص175 ؛ وخزانة الأدب ج5/324_325، والدرر ج1/ 204، وشرح التصريح ج 1/ 110، وشرح شواهد المغني ج 2/ 488، 769، ولسان العرب ج 6/ 128 "طيس" ؛ والمقاصد النحوية ج 1/ 244 ؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص99، والجنى الداني ص150، وجواهر الأدب ص15، وخزانة الأدب ج 5/ 396، وسر صناعة الإعراب ج2/ 32، وشرح ابن عقيل ص60، وشرح المفصل ج 3/ 108، ولسان العرب ج 6/ 211 "ليس"، ومغني اللبيب ج1/ 171،ج 2/ 344، وهمع الهوامع، ج 1/ 64 – 233.

(4) الأصول في النحو، ابن السراج، ج142/1

(5) الجنى الداني، المرادي، ج150/1

قال أبو حيان[1]: "وإن كانت ياء المتكلم في موضع جر بمن وعن، فنص أصحابنا على أن حذفها منها لا يجوز إلا ضرورة وظاهر كلام أبي موسى، وابن مالك أنه يجوز في الكلام فتقول: مني، وعني ".

التوضيح والتحليل

أوضح أصحاب أبي حيان أن حذف ياء المتكلم من حروف الجر "من وعن"، والتي تلزمهما نون الوقاية فتلفظ بالتشديد، وقد أجاز أصحابنا حذفها للتخفيف، وقالوا إن حذفها غير جائز إلا لضرورة شعرية، وذكر ابن مالك وأبو موسى جواز حذفها في الكلام، وليس في الضرورة الشعرية فقط، ولم يذكر أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

قال ابن الأنباري[2]: "وتلحق نون الوقاية أيضًا، قبل ياء المتكلم، إن جُرت بمن وعن. ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر. نحو قوله:

أيهـــا الســـائل عـــنهم وعنـــي لســت مــن قــيس ولا قــيس منــي[3]

أو بإضافة: قد، وقط، ولدن، وبجل.

33.باب المضمر

أ.فصل

قال أبو حيان[4]: "وعقد بعض أصحابنا أيضًا عقدًا في ذلك فقال: إذا تقدم العامل أو فصل بينهما بحرف عطف أو إلا، أو ما في معناها على الخلاف انفصل، فإن كان غير ما ذكر والعامل حرف لم يتصل إلا في إن وأخواتها أو اسم مصدر منون أو غير منون مضاف لظاهر، أو لمضمر مثله انفصل، وقد يتصل".

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 924/2

(2) الجنى الداني، المرادي، ج151/1

(3) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، ج379/5، القائل هو: زيد الخيل: زيد بن مهلهل بن زيد الطائي.

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 938/2

التوضيح والتحليل

إذا فصل بين العامل والضمير حروف، مثل العطف وإلا أو ما، فيرجح أصحاب أبي حيان وجوب الفصل بينهما، وإن لم يفصل إلا بحروف إن وأخواتها واسم المصدر والمضاف لظاهر أو مضمر فإنه ينفصل إذا تقدم، وقد يتصل متأخرا.

ولم يذكر أبو حيان رأيه في تلك المسألة.

قال المبرد[1]: "اعلم أَنَّ كلّ موضع تقدر فيه على الْمُضمر متَّصلا فالمنفصل لا يقع فيه تَقول قُمْت ولا يصلح قَامَ أَنا وكذلك ضربتك لا يصلح ضربت إيّاك وكذلك ظننتك قَائِما ورأَيتني ولا يصلح رأَيت إيَّاي فإن كان موضع لا يقع فيه المتَّصل وقع فيه المنفصِل هذا جملة".

34.ب.باب فصل

قال أبو حيان[2]: "والضمير الذي يفسره الخبر نحو قوله تعالى: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾[3] قاله الزمخشري، واختاره ابن مالك، وهو عند أصحابنا مما يفسره سياق الكلام".

التوضيح والتحليل

الضمير جيء به لاختصار اسم سابق، فهو في الأصل يعود على متقدم في اللفظ والرتبة، في اللفظ أي مكانه متقدم والرتبة أي مكانته متقدمة، ويجوز عوده على متأخر في اللفظ لا الرتبة، أما عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة فهو ممتنع، لأنه مخالف لما جيء به الضمير، ولكن استثنى النحاة من ذلك ستة مواضع مجموعة في قوله:

وعـــودُ مُضـــمرٍ علـــى مـــا أُخِّـــرا لفظًـــا ورتبـــةً أتـــى مُغتَفـــرًا

فـــي مُضـــمر الشـــانِ ونعـــم رجـــلا وربـــه فتًـــى كـــذا مـــا أبـــدلا

مـــا بعـــده منـــه ومـــا قـــد فُســـرا بخبـــرٍ وفـــي التنـــازع جـــرى

فتلـــك ســـتٌ وســـواها أوجبـــوا تقـــدم المرجـــع نعـــم المـــذهبُ

(1) المقتضب، المبرد، ج 261/1

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج 946/2

) المؤمنون، 336(

وتحدث أبو حيان عن أحد هذه المواضع وهو الضمير المفسر بالخبر بعده مثل قوله تعالى: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾[1] وقولهم: هي النفس تحمل ما حملت، فالضمير "هي" مبتدأ، ومرجعه وعوده على الخبر بعده، والمبتدأ متقدم لفظًا ورتبة، وعاد على الخبر المتأخر لفظًا ورتبة، وهذا الموضع هو رأي الزمخشري ووافقه عليه ابن مالك، أما الجمهور من أصحاب أبي حيان فاعتبروا أن الضمير مرجعه وعوده سياق الكلام المفهوم، وقد رد كلامَ ابن مالك أبو حيان في التذييل.

قال البغدادي (ت 1093هـ) [2]: "وَقَوله: هُوَ ضمير يفسره خَبره كَقَوْلِه تَعَالَى: إِن هِيَ إِلَّا حياتنا الدُّنْيَا. قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ: هَذَا ضميرٌ لَا يعلم مَا يعْنى بِهِ إِلَّا بِمَا يتلوه. وَأَصله: إِن الْحَيَاة إِلَّا حياتنا الدُّنْيَا ثمَّ وضع هِيَ مَوضِع الْحَيَاة لِأَن الْخَبَر يدل عَلَيْهَا ويبينها".

قال الزمخشري[3]: "هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه. وأصله إن الحياة إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيا، ثم وضع "هِيَ" موضع الحياة، لأنّ الخبر يدل عليها ويبينها. ومنه: هي النفس تتحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت"

قال ابن مالك[4]: "بعد ذكره كلام الزمخشري: "وهذا من جيد كلامه".

قال أبو حيان في التذييل[5]: "ولم يذكر أصحابنا في الضمير الذي يُفسره ما بعده، ولا ينوي بالضمير التأخير، أن يكون مُفسره الخبر، وإنما هذا يُفسره سياق الكلام. وأما ما ذهب إليه المصنف من أن "هي" مُفسرها هو "حياتُنا الدنيا" الذي هو الخبر فهو فاسد؛ لأنه إذا فسره الخبر، والخبر مضافٌ لشيءٍ وموصوفٌ بشيء، كان ذلك الضمير عائدًا على الخبر بقيد إضافته وقيد صفته، وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام: إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا، ولا يجوز ذلك، كما لا يجوز: ما غلامنا العالم إلا غلامنا العالم؛ لأنه يؤدي إلى أنه لا يُستفاد من الخبر إلا ما يُستفاد من المبتدأ، وذلك لا يجوزن ولذلك منعوا: رب الدر مالكها وسيد الجارية مالكها. وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه قال: "وضع هي موضع الحياة"، فلم يقل: "موضع حياتنا الدنيا" الذي هو الخبر. وقوله: "لأن الخبر يدل عليها ويبينها "يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمر هو الحياة".

---

(1) المؤمنون: 37

(2) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، ج561/8

(3) الكشاف، الزمخشري، ج187/3

(4) شرح التسهيل، ابن مالك، ج163/1

(5) التذييل والتكميل، أبو حيان، ج269/2

35.ت.باب فصل

قال أبو حيان[1]: "وذكر أصحابنا أن هذا الضمير يكون مذكرًا، ومؤنثًا سواء كان بعده مذكرًا، أم مؤنثًا نحو: هو زيد قائم، وهو هند قائمة، وهي هند قائمة، وهي زيد قائم، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير، والتأنيث مع التأنيث هذا مذهب أهل البصرة".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان في ضمير الشأن أنه من الأفضل تأنيث الضمير مع المؤنث وتذكيره مع المذكر، وأجاز أصحاب أبي حيان جواز مجيئه مع المذكر والمؤنث بغض النظر عن تذكيره أو تأنيثه الحقيقي، فأجاز مجيء الضمير المذكر إذا جاء بعده مذكرًا أو مؤنثًا والعكس، أي جاز التذكير والتأنيث، فنقول: هي أو هو حضر عمرو ويفسر حسب سياق الجملة.

قال ابنُ مالك[2]: "وإفراده لازمٌ، وكذا تذكيرهُ ما لمْ يَلِهِ مؤنثٌ، أو مذكرٌ شبيهٌ به مؤنثٌ، أو فعلٌ بعلامةِ تأنيثٍ، فيرُجحُ تأنيثهُ باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن".

وقال ابن هشام[3]: "أَحدهَا بَاب ضمير الشَّأْن، نَحْو هُوَ أَو هِيَ زيد قَائِم، أَي الشَّأْن والْحَدِيث أَو الْقِصَّة، فَإِنَّهُ مُفَسّر بِالْجُمْلَةِ بعده فَإِنَّهَا نفس الحَدِيث".

قال السيوطي[4]: "وَمذهب الْبَصرِيين أَن تذكيره مَعَ الْمُذكر وتأنيثه مَعَ الْمُؤَنَّث أحسن من خلاف ذَلِك نَحْو[5] ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[6]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تعمى الْأَبْصَار﴾[7]، وَيجوز التَّذْكِير مَعَ الْمُؤَنَّث، حُكي: "إِنَّه أمة الله ذَاهِبَة" والتأنيث مَعَ الْمُذكر كَقِرَاءَة ﴿أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُم آيَة أَن يَعْلَمَهُ﴾[8].

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج948/2

(2) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ج12/1

(3) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ج176/1

(4) همع الهوامع، السيوطي، ج273/1

(5) الإخلاص: 1

(6) الأنبياء: 97

(7) الحج: 46

(8) الشُّعراء: 197

36.باب العلم

قال أبو حيان[1]: "واتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان التي للأفعال على أنها تحكى نحو: ضرب وزنه فعل وانطلق وزن انفعل".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان وأصحابه أن الأوزان في العربية تستخدم للأفعال، وأوضحوا أن وزن الفعل الثلاثي المجرد يكون على وزن فعل، فنقول: في جلس على وزن فَعَلَ، واجتمع على وزن افتعل، وأما إن استعملت الأوزان في الأسماء فقد تفرع العلماء في حكمها حسب الأعلام الممنوعة من الصرف والمراد منها.

قال السيوطي[2]: "قد اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنها إن استعلمت للأفعال خاصة حكيت، نحو: ضرب وزنه فعل، وانطلق وزنه انفعل، وإن استعملت للأسماء، وأريد بها جنس ما يوزن، فإن حكمها حكم نفسها وهي أعلام، فإن كل فيها ما يمنع الصرف مع العملية لم تنصرف، نحو قولك: فعلان لا ينصرف وأفعل لا ينصرف. وإن لم يرد بها ذلك وأريد بها حكاية موزون مذكور معها، ففيه خلاف، نحو قولك: ضاربة وزنها فاعلة، فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة لأن هذه الأمثلة أعلام، فهذا علم فيه تاء التأنيث، ومنهم من قال: تحكى به حالة موزونة، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة، وإذا قال: عائشة وزنها فاعلة منع من الصرف إذ لا حكاية توجب تنوينه، بل إن قلنا بالحكاية جملة لزم هنا ترك الصرف لذلك. واختلافهم هنا– وأنت لم تذكر لفظ الأول بعينه– يوجب أن لا يكون اختلاف في الحكاية إذا ذكرته بعينه، وهذا من دقيق علم هذه الصناعة، وقوله: فحكمه حكمه، أي: حكم ما نزل منزلته من الصفات. مثاله: هذا رجل أفعل، حكمه حكم أسود لأنك تنزله منزلته"، وقال أبو حيان[3]: "إذ جعلته صفة لرجل، فامتنع الصرف".

قال ناظر الجيش[4]: "استعملت الأوزان للأفعال خاصة حكيت نحو: ضرب وزنه فعل وانطلق وزنه انفعل. وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنس ما يوزن فإن حكمها حكم نفسها، فهي أعلام؛ فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم تنصرف، نحو قولك: فعلان لا ينصرف، وأفعل لا ينصرف".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج971/2

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج291/1

(3) التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، ج329/2

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج633/2

37.باب اسم الإشارة

قال أبو حيان[1]: "وملخصه أن هاء التنبيه لا تكون فيما استعمل في الرتبة البعدي، وتجامع ما كان للرتبة القربى والرتبة الوسطى، وقال بعض أصحابنا: لم يجعل سيبويه للمشار ثلاث مراتب، بل مرتبتين: دنيا، وتراخ".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان ثلاثة مذاهب في أسماء الإشارة، الأولى وضعت للقريب، وثانية للبعيد وثالثة للرتبة الوسطى، وذكر أدلته على ذلك في كتابه التذييل والتكميل حين تحدث عنها فقال[2]: وأما "ألاك" بالقصر والتشديد فحكاها بعض اللغويين، وتقدم ذكرنا لها، وأنها في الرتبة الوسطى.

أما سيبويه أطلق لهم مرتبتين، أو كما حكى أبو حيان عنهم في كتابه ارتشاف الضرب الدنيا والتراخي، وأطلق أصحاب أبي حيان ثلاث مراتب: فكانت للقريب، والمتوسط، والبعيد.

والمرجح هو المرتبتان، وذلك حسب قول الحجازيين في ذلك المستعملة للبعيد وتلك للقريب والمقترنين باللام، فليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، على عكس لغة التميميين في عدم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة ليس له إلا مرتبتان: القريب والبعيد.

قال الأشموني[3]: "وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريباً "وَلَدَى البُعْدِ"وهي المرتبة الثانية من مرتبتي المشار إليه".

38.باب المعرفة بالأداة

أ.فصل

قال أبو حيان[4]: "ذكر أصحابنا فيها مذهبين: أحدهما مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع، وهي اللام، والألف ألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن، والثاني: مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج976/2

(2) التذييل والتكميل، أبو حيان، ج191/3

(3) شرح الأشموني، الأشموني، ج120/1

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج985/2

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان الخلاف في أحادية وثنائية أل التعريف، وقال إنه خلاف قليل الجدوى؛ لخلو استعمال بعض الألسن لها، وذكر رأي أصحاب أبي حيان في باب المعرفة بالأداة مذهبين: أولهما قولهم في أحادية أداة التعريف المكونة من الألف واللام، وأن ألفها حضرت ألف وصل وهي النوع الأول من جمل الألفات الاثنتين والعشرين، فاعتبروها من الموصولات نحو: الانطلاق، الاجتماع وهكذا.

ومنهم من اعتبرها ثنائية الوضع كحرف ثنائي الوضع مثل "هل"و "بل"، ولكن المرجح أنها أداة مرتبطة بالحرف التالي لها، أي يتم تعيينها حسب السياق كما ذكر أبو حيان.

قال ابن مالك[1]: "وهي: "أل" لا اللام وحدها، وفاقًا للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافًا لسيبويه".

قال المرادي[2]: "لام التعريف، عند من جعل حرف التعريف أحاديًا. وهم المتأخرون، ونسبوه إلى سيبويه".

39.باب المعرفة

ب.فصل

قال أبو حيان[3]: "قسموا هذه الأداة إلى عهدية وجنسية، فالعهدية قد تكون ما دخلت عليه متقدمًا لفظًا وحاضرًا مبصرًا، وذكر أصحابنا أنه يعرض في العهدية الغلبة، ولمح الصفة، فالغلبة كالذي في النجم للثريا، والبيت للكعبة، والتي للمح الصفة لم تدخل أولًا للتعريف؛ إذ هو علم في الأصل".

التوضيح والتحليل

اتفق النحويون على أن الألف واللام في كلام العرب تقسم أربعة عشر قسمًا، منها العهدية، حيث ذكر أبو حيان أغراض أل العهدية المتأخرة لفظًا، وأضاف أصحابه العهدية للغلبة، وهي أن يغلب لفظها وتحقيقها على الأفراد، فتقول: المدينة وتقصد بها طيبة، والتي للمح الصفة، وقال: أنها تدخل في العلمية وليست تعريفاً.

قال ناظر الجيش[1]: "مثال أل العهدية التي عرضت لها الغلبة أل التي في "البيت" المقصود به الكعبة، والتي في "النّجم" المقصود به الثريّا، و"المدينة" الطيبة، ومثال أل العهدية التي عرض لها لمح الصفة قولك: العبّاس، الضّحّاك، الحارث".

---

(1) أوضح المسالك، ابن هشام، ج180/1

(2) الجنى الداني، المرادي، ج138/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج986/2

قال المرادي[2]: "أن تكون للغلبة نحو البيت للكعبة، والمدينة لطيبة وهذه هي، في الأصل، التي للعهد، ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله معناه صار علمًا بالغلبة".

قال الشاطبي[3]: "يعني على أصل الصفة ولم يجعلوه سمي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه، ومن قال: حارث وعباس فهو يجري مجرى زيد. قال ابن خروف: وهذا في كل صفة سمى بها".

قال الشافعي(ت 1206هـ) [4]: "ذكره في باب العلم أحسن، فيقال: العلم ضربان: علم بالوضع وعلم بالغلبة؛ لأن النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذٍ مذكورين في مركزهما، بخلاف ذكر المضاف هنا فإنه استطراد. قوله: "بالغلبة عليه" هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له، وهي تحقيقية إن استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه وإلا فتقديرية".

40.باب المعرفة

ت.فصل

قال أبو حيان[5]: "وقال ابن مالك: وربما زيدت فلزمت نحو: اليسع، والآن والذين، وهي في الآن عند أصحابنا للحضور لا زائد".

التوضيح التحليل

ذكر أبو حيان أن زيادة أل في الآن عند أصحابه تعد للزمن الحاضر وليست زائدة، ولكنها قد تزاد عند ابن مالك كما في التي والذين، حيث إنها معرفة بدونها لأنهم أسماء موصولة، وذكرها العلماء فقالوا: وقد تزاد لازمًا: كاللات ... والآن والذين ثم اللات، وهي للتقليل، أي تزاد في قليل من المواضع، ولم يذكر رأيه في تلك المسألة.

قال ابن مالك[6]: "وربما زيدت فلزمت، نحو: الآن، وقيل: هي للحضور، ونحو الذي، وقيل: هي المعرّفة للموصول، ونحو اليسع".

---

(1) تمهيد القواعد في تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج826/2

(2) الجنى الداني، المرادي، ج196/1

(3) شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي، ج575/1

(4) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان الشافعي، ج268/1

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج990/2

(6) المساعد، ابن عقيل، ج200/1

قال ابن جني[1]: "زيادة أل في الذي والتي وبنات الأوبر، واللام في الآن زائدة وتعرفه بلام مقدرة".

قال الحازمي[2]: "زيادة أل على قسمين: الأول زيادة لازمة، وذكر من ذلك أربعة مواضع: اللات وهو اسم صنم كان بالطائف وأل فيه زائدة لازمة لأنه علم، والآن وهو اسم والذين من الموصولات وأل فيه أيضا زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة، والآن: وهو اسم للزمان الحاضر، وأل فيه زائدة لازمة، لم يستعمل في كلام العرب مجرداً منها، وهو مبني لتضمنه معنى أل التي تعرف بها، وهذا من القرائب، لكونهم جعلوه متضمنا معنى أل، وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة لازمة، والذين ...، واللائي: جمع التي، وهي مثل الذين في أن أل فيه زائدة لازمة".

41.باب الموصول

أ.فصل

قال أبو حيان[3]: "والمشهور عند أصحابنا أنها لا تكون تعجبية، فلا يجوز: مررت بالذي ما أحسنه، وإن كانت عندهم جملة خبرية".

التوضيح والتحليل

ذكر أصحاب أبي حيان أن جملة الموصول المصدرة بـ "الذي" قد تتعدد معانيها، فتكون مصدرية وقد تسبق بليت ولعل وعسى، وفي جملة الأمر والدعاء، ولم يوافق مجيئها في الجملة التعجبية، فهي ليست تعجبية، فلا نقول: جاء الذي ما أجمله؛ لأن النحويين تباينوا في جملة التعجب هل هي خبرية أم إنشائية، و قالوا: لا يجوز أن تكون صلة للموصول، وذهب آخرون أنها خبرية، واختلف هؤلاء فقال بعضهم كابن خروف وهو من أصحاب أبي حيان: إنه يجوز أن تكون صلة للموصول، وقال الجمهور: لا يجوز، وهذا هو رأي ابن عقيل، ولم يذكر أبو حيان رأيه في تلك المسألة.

والمرجح أنه لا يجوز أن تكون جملة التعجب موصولة، سواء كانت إنشائية، أو خبرية.

قال الأشموني[4]: "وأن تكون غير تعجبية، فلا يجوز: مررت بالذي ما أحسنه، وإن كانت عندهم جملة خبرية".

---

(1) الخصائص، ابن جني، ج346/3

(2) شرح المكودي على الألفية، الحازمي، ج42/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج997/2

(4) شرح الأشموني، الأشموني، ج148/1

قال الشافعي[1]: "وقيل لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه ففيه إبهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين".

قال ابن عقيل[2]: "فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه! وإنْ قُلْنا: إنها خبريّةٌ "؟ وما سبب قوله هذا ؟ معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صِلَة إنْ قلنا: إنها إنشائية، وإن قلنا إنها خبريّة كذلك؛ وذلك لأن العلماء اختلفوا في جملة التعجّب: أخبرية هي أم إنشائية ؟ فذهب بعضهم إلى أنها إنشائية".

42.باب الموصول

ب.فصل

قال أبو حيان[3]: "وزاد بعض أصحابنا في شروط جملة الصلة أن لا تكون مستدعية لفظًا قبلها".

التوضيح والتحليل

يتحدث أبو حيان عن دخول معنى الشرط للموصول، وذكر الخلاف بينهما، وتحدث عن شروط جملة الصلة عند أصحاب أبي حيان على أنها لا تستدعي لفظًا يسبقها، فلا نقول: مررت بالذي لكنه منطلق، ولا مررت بالذي إذن ينطلق، ومن المرجح قول أصحاب أبي حيان ؛ لأنه ممكن أن يتقدمه حرف يجتمع بحكمين اثنين، مثل قوله: جاءني الذي حتى أبوه قائم، فهنا يجتمع جملتان شرطيتان في جملة واحدة، وهذا لا يجوز.

قال أبو حيان[4]: "وذهبوا أيضًا إلى أنه لا يجوز الوصل بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فلا يجوز: جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه".

قال السيوطي[5]: "وَقيل: لَا؛ لِاجْتِمَاع الشَّرْطَيْنِ، الشَّيْء لَا يكون تَمام نَفسه، ورد بِأَن الثَّانِي غير الأول، لَا نَفسه، وبجملة تستدعي كلَامًا قبلهَا، وَقيل: لَا، فَلَا يجوز: جَاءَنِي الَّذِي حَتَّى أَبوهُ قَائِم؛ لِأَن حَتَّى لابد أَن يتقدمها كَلَام يكون غَايَة لَهُ".

قال الصنعاني[1]: "أن لا تكون مستدعية لكلام قبلها احتراز من الجملة الواقعة بعد حتى؛ لأنها غاية، فلا بُدَّ أنْ يتقدمها كلام، فلا يجوز: جاءني الذى حتى أبوه قائم".

---

(1) حاشية الصبان، الأشموني، ج237/1

(2) شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج81/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج997/2

(4) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان، ج13/3

(5) همع الهوامع، السيوطي، ج335/1

43.باب الموصول

ت.فصل

قال أبو حيان[2]: "وذكر بعض أصحابنا: أن في "الذي" البناء على الكسر، والجري بوجوه الإعراب".

التوضيح والتحليل

أوضح أبو حيان أن حركة الإعراب عند أصحابه في الاسم الموصول "الذي" مبنية على الكسر بتشديد الياء، وأوضح السيوطي في كتابه الهمع رأي أبي حيان وأصحابه في بناء ياء الذي بالتشديد، وتبين أنها ليست معربة، والمرجح البناء لأنه لو كانت معربة لكانت حركة إعرابها الفتح.

قال الصنعاني[3]: "والأقرب القول بالبناء مطلقًا؛ إذا لو كان هذا إعرابًا، وكانتا معربتين لسمع الفتح، فينبغي أن يجعل ذلك دليلًا على البناء على الضم، كما جعل الأول دليلًا على البناء على الكسر".

قال السيوطي[4]: "قَال أبو حيَّان: وظاهر كلام ابْن مَالك أَن الكسر وَالضَّم مع التَّشدِيد بناء، وبه صرح بعض أَصحابنا، وصرح أيضًا مع البناء بجواز الجري بوجوه الإِعراب".

قال البغدادي[5]: "على أن كسرة الياء المشددة من الذي كسرة بناء".

قال ابن عصفور[6]: "والذيّ، بتشديد الياء وإجرائها بوجوه الإِعراب أو كسرها على كلّ حال".

---

(1) البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة، الصنعاني، ج1/1051

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان،ج2/1002

(3) البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة، الصنعاني، ج1/1054

(4) همع الهوامع، السيوطي، ج1/320

(5) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، ج5/481

(6) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج3/64

44.باب الموصول

ث:فصل

قال أبو حيان[1]: "ويجوز حذف النون منهما، فتقول: اللذا، واللتا، والذي، والتي ...، وذكر أصحابنا أنه يجوز حذف النون من التثنية والجمع فصيحًا".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان وأصحابه جواز حذف النون في الأسماء الموصولة من التثنية والجمع، وقد ذكرها المرادي كلغة ثالثة في تثنية الأسماء الموصولة، وهي لغة بني الحارث، وقد خالف ذلك قول ابن مالك في التسهيل في عدم جواز حذفها إلا في الضرورة الشعرية.

قال المرادي[2]: "في تثنية "الذي والتي "لغة ثالثة وهي حذف النون ...، أن حذف النون من قوله: "هما اللتا" لضرورة الشعر وهو مخالف لما في التسهيل، فإنه قال: يجوز إثبات "نونها" وحذفها".

قال ابن الحاجب[3]: "أما حذف النون من الذين، نحو: جاءني الرجال الذي قالوا كذا، فهو قليل كقلة: اللذا، في المثنى".

قال البغدادي[4]: "على أَن حذف النُّون من قَوْله: اللذا، وَأَصله: اللَّذَان تَخْفِيفًا لاستطالة الْمَوْصُول بالصلة. هَذَا قَول الْبَصرِيين".

45.باب الموصول

ج.فصل

قال أبو حيان[5]: "وأنكر أن تكون "ماذا" بجملتها موصولة، وقال بعض أصحابنا: هذا الاستعمال جاء في الشعر".

التوضيح والتحليل

خرج النحويون في توظيف استخدام "ما" الاستفهامية و"ذا" الموصولة عند اجتماعهما معًا إلى استعمالها جملة صلة بمعنى "الذي"، وقال أبو حيان وأصحابه: إن مجيئها موصولة لا يأتي إلا لضرورة شعرية، وإن استعمالها على هذا الوجه قليل.

قال المرادي[6]: "وثانيهما أن يكون المجموع اسمًا واحدًا موصولًا، أو نكرة موصوفة".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1004/2

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج420/1-421

(3) شرح الرضي على الكافية، ابن الحاجب، ج20/3

(4) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، ج6/6

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1010/2

(6) الجنى الداني، المرادي، ج241/1

قال السيوطي[1]: "أما إِذا ركبت مَا مَعَ ذَا فصارا اسْماً وَاحِدًا، فيكون الْمَجْمُوع اسْما وَاحِدًا مَوْصُولا".

قال ابن هشام(ت761هـ) [2]: "أن تكون "ما" استفهامًا، و"ذا" زائدة، أجازه جماعة، منهم ابن مالك، في نحو: "ماذا صنعتَ"، وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: "لم ذا جئت"، والتحقيق أن الأسماء لا تزاد".

46.باب الموصول

ح.فصل

قال أبو حيان[3]: "ولو وصلت بظرف نحو: لأضربهم أيهم في الدار لم تبن، ويوجد في بعض تصانيف أصحابنا ما يدل على البناء مع الظرف".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان ترجيح بناء أصحابه لجملة (أي) إذا وصلت بجملة ظرف، ورجح أبو حيان إعراب "أي" حتى مع حذف المبتدأ أي صدر صلة الجملة الموصولة، حيث لا تأتي جملة الصلة ظرفًا إلا بربطها بفعل محذوف وجوبًا، والمرجح بناؤها، وخالفهم بذلك، فقد اتبع الكوفيين في إعرابها، فإذا أضيفت لا يجوز أن تبنى فإنها تعرب.

قال ابن السراج[4]: "فإن قلت: "اضرب أيهم في الدار"، و"اضرب أيهم هو قائم"، و"اضرب أيهم يأتيك"، نصبتَ".

47.باب الاخبار

أ.فصل

قال أبو حيان[5]: "برز ضمير الشأن، لما كان في صلة (أل)، وقال بعض أصحابنا لا يبرز".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، ج329/1

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله ابن هشام، ج397/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1018/2

(4) الأصول في النحو، ابن السراج، ج323/2

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1055/3

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان موقف أصحابه من استتار ضمير الشأن إن كان واقعًا في جملة صلة (أل)، فلا نقول: جاء الزائر هو منطلق زيد، بإظهار الضمير كما أجازه الزجاجي، ولم يذكر سيبويه رأيه في هذه المسألة.

قال المرادي[1]: "إذا رفعت صلة أل ظاهرًا كالمثال "السابق" فلا إشكال فيه، وإن رفعت ضميرًا، فإن كان لـ "أل" وجب استتاره، وإن كان لغيرها وجب إبرازه".

قال ابن مالك[2]: "لا فرق في الإخبار بين الذي والألف واللام إلا في وجوب رد الفعل مع الألف واللام إلى لفظ اسم الفاعل أو المفعول، ثم صلة الألف واللام إن رفعت ظاهرًا فهي معه بمنزلة الفعل، وإن رفعت مضمرًا فإن كان للألف واللام وجب استتاره، وإن كان لغير الألف واللام وجب بروزه".

48.باب الإخبار

ب.فصل

قال أبو حيان[3]: "لم يجز الإخبار به، لا تقول في "هذا ثاني اثنين": "اللذان هذا ثانيهما اثنان"، هكذا قال أصحابنا وابن عصفور، وهو عندي يصح".

التوضيح والتحليل

أجاز أبو حيان الإخبار في العدد المضاف إليه اسم الفاعل، واتفق مع المادة المضافة في الأعداد دون العشرة، أي من اثنين إلى عشرة، فيقول في ثاني اثنين: اللذان هذا ثانيهما اثنان، ولا يجوز الإخبار به عند أصحاب أبي حيان.

فاختلف أبو حيان وأصحابه في الإخبار عنهم، والأجود قول أبي حيان.

قال ابن السراج[4]: "ألا ترى أن العرب لا تقول: هذا خامس خمسة عددًا، ولا ثاني اثنين عددًا، وقد يجوز فيما دون العشرة أن تنون وتدخل الألف واللام؛ لأن ذلك بناء يكون في الأفعال، وإن كانت العرب لا تتكلم به في هذا المعنى ، قال: ولكنه في القياس جائز أن تقول: الثاني اثنين أنا، والثانيهما أنا اثنان، ليس بكلام حسن".

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج1317/3

(2) شرح ابن الناظم، ابن مالك، ج67/2

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1066/3

(4) الأصول في النحو، ابن السراج، ج332/2

قال الزمخشري[1]: "وإذا أضفت اسم الفاعل المشتق من العدد لم يخل من أن تضيفه إلى ما هو منه، كقوله تعالى: [2]﴿ثاني اثنين﴾، وثالث ثلاثة، أو إلى ما هو دونه".

49.باب الإخبار

ج.فصل

قال أبو حيان[3]: "ما نقل أصحابنا عن المازني: وهو أن تدخل الموصول على الأول، وعلى الثاني، وتأتي بكل جملة على انفرادها، وتوفي حقها من الخبر، والضمير، وكل جملة منهما قائمة بنفسها".

التوضيح والتحليل

يرجح أبو حيان قول المازني والذي عمل به أصحاب أبي حيان في استقلال كل جملة بنفسها وعاملها عند الإخبار عن اسم تنازع فيه العاملان في جملة واحدة، واختلفا في الموصول لأي منهم، فلكل جملة خبرها والضمير العائد عليه، وذكر العلماء لذلك مذاهب أربعة في حال اختلاف العامل في الجملتين كما سيأتي في أقوالهم، حيث قال ابن مالك: إن على كلّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله، واكتفى أبو حيان بذكر آراء العلماء في تلك المذاهب الأربعة الواردة في خلاف العامل، ولم يذكر رأيه فيها.

قال الصنعاني[4]: "أنه يصح عن كل منهما على انفراده ....، وإن أخبرت عن المتنازع أدخلت الموصول على الأول، إن كان عامله الأول، أو على الثاني إن كان هو العامل".

قال ناظر الجيش[5]: "أن تدخل الموصول على الأول والثاني وتستوفي كل جملة عائدها، وتستوفي إحدى الجملتين خبرها، وتترك الأخرى لا خبر لها، فتقول في الذي – يعني في الإخبار بالذي –: الذي ضربته والذي ضربني زيد، وتقول في أل على إعمال الثاني: الضاربه أنا والضاربي زيد، والضمير في الجملة الأولى لأنه اسم فاعل جرى على غير من هو له".

---

(1) المفصل في الإعراب، الزمخشري، ج271/1

(2) التوبة: 40

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1072/3

(4) البرود الضافية، الصنعاني، ج1073/1

(5) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج4603/9

50.باب المبتدأ

أ.فصل

قال أبو حيان[1]: "الأصل: تأخير الخبر، ويجب هذا الأصل؛ إن كانا معرفتين نحو: زيد أخوك، أو كانا نكرتين، نحو: أفضل منك أفضل مني، أو مشبهًا بالخبر المبتدأ نحو: زيد زهيرٌ شعرًا، هكذا أطلق أكثر أصحابنا، وقيل: إذا دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر".

التوضيح والتحليل

الخبر وهو الجزء المُتمم الفائدة بعد المبتدأ، والأصل في ترتيب الجملة مبتدأ ثم يليه خبر، تقول: محمدٌ قائم، ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ، نحو قولك: في الدار زيد، لكن هذا التقديم يمتنع في مواضع، منها أن يكونا معرفتين مثل زيد أخوك، أو كانا نكرتين كمثل أفضل منك أفضل مني، ومنها أن يكون مشبهًا بالخبر المبتدأ، كما تقول: خالدٌ حاتم جودًا، وعبد الله السموأل وفاءً.

وقال أبو حيان: إن مذهب أصحابه هو وجوب التأخير للخبر في الحالة الأخيرة، وهي أن يكون الخبر مشبهًا به المبتدأ، ومذهب بعض النحاة أنه يجوز تقديم الخبر إذا ميزنا بينهما.

قال ابن مالك[2]: "والأصْل تقديم المشبه وتأخير المشبه به، كقولك: زيد زهير شعرًا، وعمرو عنترة شجاعة، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهًا".

قال الأشموني[3]: "إذا تقرر ذلك "فَامْنَعْهُ "أي: تقديم الخبر "حِينَ يَسْتَوِي الجزآنِ" يعني المبتدأ والخبر "عُرْفًا وَنُكْرًا" أي: في التعريف والتنكير، "عَادِمَي بَيَانِ "أي: قرينة تبين المراد، نحو: "صديقي زيد"، و"أفضل منك أفضل مني"؛ لأجل خوف اللبس، فإن لم يستويا، نحو: "رجل صالح حاضر"، أو استويا واجدي بيان –أي: قرينة تبين المراد– نحو: "أبو يوسف أبو حنيفة" جاز التقديم، فتقول: "حاضر رجل صالح"، و"أبو حنيفة أبو يوسف"؛ للعلم بخبرية المقدم".

قال السيوطي[4]: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه، فلا بد من تقديمه ليتحقق، ويجوز تأخيره حيث لا مانع، نحو: "قائم زيد"، ويجب التزام الأصل لأسباب، أحدها: أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة، نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني، فإن كان قرينة جاز التقديم، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1103/3

(2) شرح التسهيل، ابن مالك، ج297/1

(3) شرح الأشموني، الأشموني، ج199/1

(4) همع الهوامع، السيوطي، ج384/1

51.ب.باب فصل

قال أبو حيان[1]: "وإن كان مجرورًا بإضافة، فلا يجوز حذفه، كان أصله النصب، أو لم يكن، نحو: زيد أنا ضاربه، وزيد قام غلامه، هذا نقل أكثر أصحابنا".

التوضيح والتحليل

يتحدث أبو حيان عن حذف المضمر العائد على المبتدأ دون وجود رابط في الجملة، ويفرز حالات جواز ومنع حذف الرابط الضمير.

فالمبتدأ إذا جاء خبره جملة فإنه يجب أن تحتوي ضميرًا يعود على المبتدأ يربطها به، وهذا الضمير إما أن يكون مرفوعًا، كقولك: "الزيدان يقومان" فالرابط الضمير هنا هو الألف، وإما أن يكون منصوبًا، كقولك: "زيد ضربته" رابطها الضمير الهاء، وإما أن يكون مجرورًا بإضافة أو بحرف جر الأول كقولك: "زيدٌ غلامه قائم" الضمير هنا الهاء، والثاني كقولك: "زيد مررت به" فالضمير يكون الهاء.

فإن كان الرابط الضمير مرفوعًا لم يجز حذفه، وإن كان منصوبًا بغير فعل أو بفعل ناقص أو تام متصرف لم يجز حذفه، وإن كان مجرورًا بالإضافة لم يجز حذفه، وهذا رأي أصحاب أبي حيان.

قال السيوطي[2]: "لا بد لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به، وشرطه أن يكون مطابقًا له، نحو: زيد قام غلامه، وهل يجوز حذفه؟ وعلِيه الجمهور أنه لا يجوز سواء كان مرفوعا مبتدأ أو فاعلا أَو مَنْصُوبًا بِفعل متصرف أَو جامد أَو نَاقص أَو وصف أَو حرف أَو مجرور، إِلَّا في صورة واحدة وهي أَن يجر بِحرف ولا يؤدّي حذفه إِلَى تهيئة عَامل آخر، نَحْو: السّمن منوان بدرهم، أي منوان منه بِخِلَاف ما إِذا أدّى، نحو: الرَّغيف أكلت، تُرِيدُ مِنْهُ أَو جر بإضافة سواء كان أَصله النصب، نحو: زيد أنا ضاربه، أم لم يكن، نحو: زيد قام غلامه".

52.ت.باب فصل

قال أبو حيان[3]: "ولو كان المبتدأ موصوفًا بالموصول، ففي دخول الفاء خلاف، وصحح بعض أصحابنا المنع".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1120/3

(2) همع الهوامع، السيوطي، ج369/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1342/3

التوضيح والتحليل

هنا يتحدث أبو حيان في حكم دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا كان من ألفاظ العموم كالأسماء الموصولة، فإن دخولها في خبره جائز، كأن تقول: الذي يأتيني فله درهم، وإذا كان المبتدأ مضافًا إلى لفظ من ألفاظ العموم جاز ذلك أيضًا، كأن تقول: كل الذين يأتونني فلهم درهم.

ولكن الخلاف في المبتدأ الذي وُصف بالموصول أو المضاف للموصول، كأن تقول: الرجل الذي يأتيني فله درهم، فقد منع الجمهور من أصحاب أبي حيان ذلك، ومن أجاز هذا استدل بقول تعالى: "قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم".

قال السيوطي[1]: "ونقل عن الكوفيّين والمبرد والزجاج، وذهب سيبويه وجمهور البصرِيين إلى منع دخول الفاء في هذه الصُّورة".

قال ابن مالك[2]: "ويجب تأخير الخبر المقرون بالفاء، نحو: "الذي يأتي فله درهم".

قال ابن يعيش[3]: "ويؤيد عندك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى[4]: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾، فدخول الفاء في خبر "الموت" دليل على اتحاد الصفة والموصوف، ألا ترى أنك لو قلت: "إن الرجل فإنه ملاقيك" لم يجز، وإنما جاز في الآية، لأنك وصفته بقولك: "الذي تفزون منه". والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل، فلما وصفوا "الموت" بما يجوز دخول الفاء في خبره، جاز دخولها في خبر موصوفه. وإذ كانت منزلتها من الموصوف هذه المنزلة، جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه".

53.ث.باب فصل

قال أبو حيان[5]: "ربما أضمرت كان الناقصة بعد "لدن"، قال: من لد شولًا فإلى إتلائها، أي من لدن كانت شولًا ...، وقدره سيبويه، والجمهور: من لد أن كانت شولًا، وقال أصحابنا: هو تفسير معنى لا إعراب".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، ج403/1

(2)شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج367/1_368

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، ج330/1

(4) الجمعة:8

(5) إرتشاف الضرب، ج1191/3

التوضيح والتحليل

"كان" أم الباب في الأفعال الناقصة، وأم الباب لها أحكام تنفرد بها عن سواها، ومن الأحكام التي تختص بـ"كان" أنها تضمر في مواضع، من هذه المواضع بعد "إن"، مثل قولك: سأضرب زيدًا إن قائمًا وإن قاعدًا، وبعد "لو" مثل: اقرأ ولو صفحةً.

ويتحدث أبو حيان عن حالة قد تقدر بها كان محذوفة بعد "لدن"، وعليه قوله: "من لد شولًا فإلى إتلائها "، أي من لد كانت شولًا هكذا قدره سيبويه، وقد اعترض في ذلك على سيبويه بأنه يلزم من ذلك إضمار بعض الاسم؛ يعني حذف الموصول وصلته، وبقاء معمولها من غير ضرورة، وأجيب أن هذا تقدير معنى لا صنعة وإعراب.

قال الأزهري[1]: "أي: من زمن كونها شولًا إلى زمن كونها متلوة بأولادها، وإنما قدره سيبويه: من لد أن كانت شولًا، ولم يقدره: من لد كانت؛ لأنه لا يرى إضافة "لدن"إلى الجمل، نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان، واعترض على سيبويه في تقديره "أن"إذ يلزم منه حذف بعض الاسم، وبقاء بعضه، بل نص سيبويه في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه، وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فر منه وقع فيه".

قال الشاطبي[2]: "وأما تقدير سيبويه في (عجبتُ من ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا) فيمكن أن يكون تفسيرَ معنى، لا تقديرَ إعراب، كما قَدَّر في قوله: من لَدُ شَوْلًا: من لدُ أنْ كانتْ شَوْلًا. وهو تقدير لا يصح عند جماعة، وكما قال في: (أهْلَكَ واللَّيْلَ) إن معناه: الْحَقْ أهلَك قبلَ اللَّيْلِ، وليس هذا تقديرَه اللفظي".

وكما يقال: إن قولك: (أنتَ وشَأْنُكَ) في تقدير: أنتَ مع شَأْنِك. فهذا وما كان من بابه تقديرُ معنى لا تقديرُ صناعةٍ لفظية، وبينهما فرق".

قال الدماميني (ت827)[3]: "وربما أضمرت كان الناقصة بعد "لدن"كقوله: من لد شولًا فإلى إتلائها، أي: من لد كانت شولا، وقدره سيبويه والجمهور: من لد أن كانت. قال المصنف: وتقدير "أن"يستغنى عنه، كما يستغنى عنه بعد "مذ"، ومن الناس من حمل كلام سيبويه ومن تبعه على أنه تفسير معنى، لا تفسير إعراب".

---

(1) التصريح، الأزهري، ج256/1

(2)المقاصد الشافية، الشاطبي، ج236/4

(3) تعليق الفرائد، الدماميني، ج230/3

54.ج.باب فصل

قال أبو حيان[1]: "إنْ" النافية أجاز إعمالها إعمال "ما" الحجازية الكسائي...، وقال ابن الطاهر: "نص سيبويه على إعمالها إعمال "ليس"، وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل ...، والصحيح جواز إعمالها؛ إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثرًا ونظمًا".

التوضيح والتحليل

في النحو إذا أشبه الشيء الشيء شبهًا قويًا أخذ حكمه، ومن المعلوم أن "ليس" تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنه اسمها وتنصب الخبرعلى أنه خبرها، وهناك مجموعة من الحروف أشبهت "ليس" فأخذت حكمها وهي "ما وإن ولا ولات".

واختلفوا في "إن" هل هي عاملة مثل "ليس" أم لا؟

فقد صحح أبو حيان إعمالها لذكر ذلك في النثر والنظم، وذهب جمهور أصحاب أبي حيان إلى أنها غير عاملة، وذهب جمهور الكوفيين والفارسي وابن جني وابن السراج إلى إعمالها، والنقل عن سيبويه والمبرد مختلف فيه.

قال المرادي[2]: "الثالث: إن النافية، وهي ضربان: عاملة، وغير عاملة. فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر. وفي هذه خلاف، منعه أكثر البصريين، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي، وأبو الفتح. واختلف النقل عن سيبويه والمبرد".

قال السيوطي[3]: "إن النافية أيضًا من الحروف التي لا تختص، فكان القياس ألا تعمل؛ فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة، وعزي إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصححه أبو حيان؛ لمشاركتها لـ"ما" في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسماع، وحكي عن أهل العالية: "إن ذلك نافعك ولا ضارك"، و "إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية"، وسمع الكسائي أعرابيًا يقول: "إنا قائما"، فأنكرها عليه وظن أنها "إنّ" المشددة وقعت على "قائم"، قال: "فاستثبته، فإذا هو يريد: "إنْ أنا قائمًا" فترك الهمزة وأدغم على حد ﴿لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشرِكُ بِرَبِّي أَحَدا﴾[4]، وقرأ سعيد بن جبير ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمثَالُكُم﴾[5].

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1207/3

(2) الجنى الداني، المرادي، ج209/1

(3) همع الهوامع، السيوطي، ج453/1

(4) الكهف:38

(5) الأعراف:194

قال ابن مالك[1]: "وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في إنْ النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "وأما إنْ مع ما في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف "ليس"، فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لـ"ليس" من جملتها "ما"، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة "ما" في هذه المناسبة إلا "إنْ" و"لا"، فتعين كونهما مقصودين. وصرح أبو العباس المبرد بإعمال "إنْ" عمل "ليس"، وتابعه أبو علي وأبو الفتح بن جني".

55.باب إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل

أ.فصل

قال أبو حيان[2]: "و"لعل"للترجي في المحبوب، وللإشفاق في المحذور، ويعبر أصحابنا عن الإشفاق بالتوقع".

التوضيح والتحليل

كما أن هناك أفعالاً ناسخةً تدخل على الاسم والخبر فترفع الاسم وتنصب الخبر، هناك حروف ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر، لكن هذه الحروف لها عكس عمل تلك الأفعال، وهي كما يذكرون ستة حروف: "إِنَّ، أَنَّ، ليت، لكنّ، لعلّ، كأنّ".

ولكل حرف من هذه الحروف معنى يختص به، فـ"إنَّ" للتوكيد، و"لكنّ" للاستدراك، و"كأن" للتشبيه وهكذا.

أما "لعلّ" فقد ذهب أبو حيان إلى معنى الترجي في المحبوب، كما تقول: "لعل الخير قادم"، أما في المكروه فمعناها للإشفاق، كقوله تعالى[3]: ﴿فلعلك باخع نفسك﴾، أي: قاتل نفسك، والمعنى: أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك، وعبر بعض البصريين من أصحابنا عن الإشفاق بالتوقع.

قال المبرد[4]: "وليت لِلتَّمَنِّي وَلَعَلَّ للتوقع".

قال الأزهري[1]: "والحرف السادس "لعل"، وهي للتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب، نحو: "لعل الحبيب قادم".

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، ج375/1

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1240/3

(3) الكهف: 6

(4) المقتضب، المبرد، ج383/4

56.ب.باب فصل

قال أبو حيان[2]: "وأما مجيء الفعل بعد "لعلّما" و"ليتما"، فهو مذهب البصريين، أجازوا: ليتما ذهبت ولعلّما قمت، وزعم الفراء أن ذلك لا يجوز، فلا تجيء الجملة الفعلية بعدهما، ووافقه على ذلك في "ليتما" خاصة أصحابنا المتأخرين".

التوضيح والتحليل

تدخل إنَّ واخواتها المختصة بالجملة الاسمية على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اسمها، وترفع الخبر خبرها، ولكن دخول "ما" الكافة على هذه الحروف يزيل اختصاصها بالجملة الاسمية وتبطل عملها، مثل قوله تعالى[3]: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، "لكنما يقضى فسوف يكون".

فإن أبا حيان يجيز دخولها فنقول: ليتما ذهبت، ولعلما قمت، أما الفراء فإنه منع أن يأتي ذلك، ووافقه أصحابه.

قال ناظر الجيش[4]: "ونقل الشيخ مذهبًا رابعًا: وهو أنه لا يجوز كف "ليت" و"لعلّ" بـ "ما"، بل يجب الإعمال. قال: وهو منسوب إلى الفراء، قال: والسماع بالوجهين إنما ورد في ليت ليتما ولعلما جملة فعلية، ومنع متأخرو البصريين أن يأتي بعد "ليتما" جملة فعلية، ومنها: أن المغاربة يجعلون "ما" مع هذه الحروف إذا دخلت على الفعل مهيّئة وموطئة؛ لأنها هيأت الحروف للدخول على الفعل، وإذا دخلت على المبتدأ والخبر جعلوها كافة؛ لأنها منعتها من العمل وما ذكره حسن".

قال الدماميني[5]: "ونقل المصنف الإجماع على جواز الوجهين في "ليت"، ونوزع بأن المنقول عن الفراء منع الإهمال في "ليت" و"لعل" مع دخول "ما" عليهما".

قال البغدادي[6]: "فظهر بما نقلنا إن إلغاء "ليتما" جائز حسن، وإعمالها أحسن وأكثر، خلاف ما زعمه الشارح، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف "ما" لـ"ليت"، ولا لـ"لعل"، بل يجب إعمالهما.

وقول الشارح المحقّق: لأنها تخرج بما عن اختصاصها بالجملة الاسمية يعني فتدخل على الجملة الفعلية وفيه خلاف".

---

(1) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج295/1

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1284/3

(4) الرعد:19

(4) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج1371/3

(5) تعليق الفرائد، الدماميني، ج67/4

(6) خزانة الأدب، البغدادي، ج252/10

57.ت.فصل

قال أبو حيان[1]: "واختلفوا في نصب الأسماء بعد لحاق "ما" هذه الحروف: فذهب سيبويه والأخفش والفراء، إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في "ليتما" وحدها، فتقول: ليتما زيدًا قائم، وصححه أكثر أصحابنا".

التوضيح والتحليل

يذكر أبو حيان هنا أقوال النحويين في دخول "ما" الكافة على الحروف الناسخة حين تكف عملها، ولكن يستثنى من ذلك "ليتما"؛ فإنه يجوز دخول ما عليها وإعمالها أي نصب الاسم ورفع الخبر، وهذا الاستثناء فقط ذُكر في "ليتما" كما هو مذهب سيبويه والجمهور من أصحاب أبي حيان، ولم يذكر أبو حيان رأيه في تلك المسألة، والمرجح هو إعمالها.

قال سيبويه[2]: "وأما ليتما زيداً منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حسن".

قال المرادي[3]: "ومذهب سيبويه جواز الوجهين في "ليت" خاصة، ومنع الثاني في سائر أخواتها؛ لأن "ما" قد أزالت اختصاصها بالأسماء، بخلاف "ليت"، فإنها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في "ليتما"، وبهذا يبطل قوله في شرح التسهيل: "يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع".

قال ابن عقيل[4]: "إذا اتصلت "ما" غير الموصولة بـ"إنّ" وأخواتها كفتها عن العمل إلا "ليت"، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول: إنما زيد قائم، ولا يجوز نصب "زيد"، وكذلك أنّ وكأن ولكن ولعل، تقول: ليتما زيد قائم، وإن شئت نصبت زيدًا، فقلت: ليتما زيدًا قائم، وظاهر كلام المصنف –رحمه الله تعالى– أن "ما" إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل".

58.باب "لا" العاملة عمل "إن"

أ.فصل

قال أبو حيان[5]: "وقال أصحابنا في قول سيبويه، ولكنك تضمره يعني في جميع اللغات وقوله: "وإن شئت أظهرته" يعني في لغة الحجاز انتهى".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1285/3

(2) الكتاب، سيبويه، ج137/2

(3) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج533/1

(4) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج374/1

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1300/3

التوضيح والتحليل

يبين لنا أبو حيان هنا منهجه في التعرف على آراء العلماء في حذف خبر "لا" العاملة عمل "إن"، فخبرها لا يأتي إلا نكرة، وإن عُلِم فلا بد من وجوب إظهار خبرها، وتعدد آراء النحويين في إظهار وإضمار الخبر، فحين قال أبو حيان: "جميع اللغات" فإنه يقصد بهم بني تميم الذين يلتزمون حذفه، وأهل الحجاز يجيزون الحذف في خبر "لا" والإثبات.

قال الزمخشري[1]: "ويحذفه الحجازيون كثيرًا، فيقولون: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة ومعناها: "لا إله في الوجود إلا الله"، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا".

قال الرضي[2]: "يكثر حذف خبر "لا" إن كان لا يجهل عند الحجازيين، ويلزم عند التميميين".

59.ب. فصل

قال أبو حيان[3]: "وزعم ابن بَرهان أن صفة اسم "لا" لا ترفع، إلا إذا كان الموصوف مركبًا مع "لا"، فإن رفعها دليل على الإلغاء، ومنه قول بعض أصحابنا: إذا كان اسم "لا" معربًا فلا يتبع إلا على لفظه".

التوضيح والتحليل

"لا" النافية للجنس قد يكون مدخولها مفردًا أو مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، كقولك: "لا رجلَ في الدار"، "لا طالبَ علم فاشل"، "لا قاصدًا خيرًا مذموم، فإن أردنا أن ننعت اسم "لا" المفرد لنا أوجه:

البناء على لفظ اسم "لا"، تقول: "لا رجلَ ظريفَ عندك"، والنصب على محل اسم "لا"، تقول: "لا رجلَ ظريفًا عندك، والرفع على محل "لا" مع اسمها، تقول: "لا رجلَ ظريفٌ عندك".

حيث رجح أبو حيان النصب، وذهب أصحابه إلى الإتباع على لفظ اسم "لا".

قال ابن يعيش[4]: "وفي صفة المفرد وجهان، أحدهما: أن يبنى معه على الفتح، كقولك: "لا رجل ظريف فيها"، والثاني: أن تعرب محمولة على لفظه أو محله، كقولك: "لا رجل ظريفًا فيها" أو"ظريف"، وإن فصلت بينهما أعربت، وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب، فإن كررت المنفي جاز في الثاني الإعراب والبناء، وذلك قولك: "لا ماءَ ماءً باردًا"، وإن شئت لم تنون".

---

(1) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ج52/1

(2) شرح الكافية، الرضي، ج251/5

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1312/3

(4) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ج108/1

قال ناظر الجيش[1]: "وتنصب صفة اسم "لا" أو ترفع مطلقًا، وقد تجعل مع الموصوف كـ"خمسة عشر" إن أفردا أو اتّصلا، وليس رفعها مقصورًا على تركيب الموصوف، ولا دليلاً على إلغاء "لا"، خلافًا لابن برهان في المسألتين، وللبدل الصالح لعمل "لا" النصب والرّفع، فإن لم يصلح لعملها تعيّن رفعه، وكذا المعطوف نسقاً، وإن كرر اسم "لا" المفرد دون فصل فتح الثّاني أو نصب".

60.باب الفاعل

قال أبو حيان[2]: "ولم يشترط تقدم العامل كما فعله أصحابنا، لأنه حكم مختلف فيه؛ فلا يدخل في الرسوم ".

التوضيح والتحليل

من الواضح في ترتيب الجملة الفعلية تقدم الفعل على فاعله، فإما أن يكون ظاهرًا، وإما أن يكون مستترًا؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، وهنا يتحدث أبو حيان عن تأخير العامل أحيانًا، في حين اشترط أصحابه تقدمه.

ومن المرجح هو ذكر العامل متأخراً؛ لحسن وقوع الفعل عليه.

قال ابن مالك(3): "قلت: المراد بقوله: "وبعد فعل فاعل" أن الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله، وليس المراد أن كل فعل يكون بعده فاعل".

قال الأشموني(4): "وبعد فعل "أي وشبهه "فاعل" "فاعل": مبتدأ خبره في الظرف قبله: أي يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل، "فإن ظهر" في اللفظ، نحو: "قام زيد"، و"الزيدان قاما" "فهو" ذاك".

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج1436/3

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1320/3

(3) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي ، ج584/2

(4) شرح الأشموني، الأشموني، ج388/1

61.باب المفعول الذي لم يسم فاعله

أ.فصل

قال أبو حيان[1]: "وإن كان من باب "اختار" مما حذف حرف الجر من الثاني فنص أصحابنا على أنه لا يجوز إلا إقامة الأول".

التوضيح والتحليل

تعددت آراء العلماء في إقامة أي من مفعولي الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وذكروا آراءهم في كل فعل متعد على حدة، فتحدث أبو حيان عن الفعل المتعدي في باب "اختار"، والمحذوف من مفعوله الثاني حرف الجر أنه لا يجوز إقامة الفعل الثاني، ورجح التزام العمل في الفعل الأول وهذا رأي أصحاب أبي حيان، ليصبح الفعل متعديًا بنفسه، عاملًا لمفعول واحد، فالبصريون منعوا تغيير بناء الثاني لتغير بناء الأول، لا جوازًا ولا وجوبًا.

وأوضح ابن السراج في كتابه الأصول في النحو أن حذف حرف الجر من الفعل وجعله متعديًا هو من السماع لقول جرير في شعره:

مِنّـــا الّـــذِي اخْتِيـــرَ الرّجـــالَ سَـــماحَةً وَخَيـــراً إذا هَـــبّ الرّيـــاحُ الزّعَـــازِعُ [2]

قال ابن السراج[3]: "اعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعًا عنهم".

قال المرادي[4]: "ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل".

62.باب فصل

قال أبو حيان[5]: "فتلخص من نقل أصحابنا في نحو: قدت الكسر، وفي نحو: بعت الضم على سبيل الاختيار، ثم جواز الإشمام، ثم جواز الضم في نحو: قدت، وجواز الكسر في نحو: بعت، كبنائه للفاعل".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1331/3

(2) البيت للفرزدق، انظر ديوانه، ج418/1

(3) الأصول في النحو، ابن السراج، ج180/1

(4) شرح التسهيل، المرادي، ج608/2

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1342/3

التوضيح والتحليل

يقول أبو حيان: إنه إذا أردنا بناء الفعل الثلاثي معتل العين للمجهول فإننا نكسر فاءه، ونتبعه بحرف علة مجانس له وهو الياء الساكنة، مثال: باع بيع، وقال قيل، وأصل الياء هنا واو "قول".

ونشير بذلك بالإشمام وهو ضم الشفتين أثناء النطق بالكسرة، ولكن إذا وقع لبس في هذه الحالة فيجب تجنبه، فمثلًا لو أردنا أن نبني الفعل "خاف" المسند إلى تاء المخاطب تقول "خِفْتَ" "خُفْتَ" فحدث باللغة الأولى لبس بين المبني للمجهول وبين الفعل الماضي فنجتنب اللغة الأولى وهذا رأي أصحابه.

قال الرضي[1]: "ويجوز إشمام الكسرة شيئًا من الضم، كما جاز قبل الحذف صريحًا كما كان قبل الحذف، وإذا قامت قرينة على أن المراد به المعلوم أو المجهول نحو قُلْتَ يا قَوْلُ، وبُعْتَ يا عَبْدُ، وخُفْتَ يا هَوْلُ، جاز الضم الصريح في الأول والكسر الصريح في الأخيرين بناء على القرينة، وإن لم تقم قرينة فالأَولى الكسر أو الإشمام في الأول والضم أو الإشمام في الأخيرين".

قال الشافعي[2]: "فإذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب، فإن كان يائيًا كـ"باع" من البيع، اجتنب كسره، وعدل إلى الضم أو الإشمام؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، نحو: "بعت العبد"، فإنه بالكسر ليس إلا، وإن كان واويًا، كـ"سام" من السوم، اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، نحو: "سمت العبد" فإنه بالضم ليس إلا".

63.باب المفعول المطلق

أ.فصل

قال أبو حيان[3]: "المصدر هو الأصل، والفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول،وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر فرع اشتقت من المصدر خلافًا للكوفيين؛ إذ زعموا أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه. ولبعض أصحابنا في زعمه أن الصفات مشتقة من الفعل، ولأبي بكر بن طلحة في زعمه مع قوله بالاشتقاق إن كلًا من المصدر، والفعل أصل بنفسه ليس أحدهما مشتقاً من الآخر".

التوضيح والتحليل

اختلف النحويون في الأصل بين الفعل والمصدر، فقال أبو حيان إن المصدر هو الأصل، والباقي فروع، أي الفعل واسم الفاعل واسم المفعول، أما أصحاب أبي حيان فرجحوا أن الفعل والمصدر

(1) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ج165/3

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الشافعي، ج91/2

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1353/3

أصلان غير مشتقين، وأن الصفة مشتقة من الفعل وهو الأصل، في حين قال الكوفيون إن الفعل الأصل ويشتق منه الفعل والوصف.

والمرجح قول أصحابه؛ لأن الصفة مع الفعل يحملان معنى الأصل وزيادة، فالصفة تحمل معنى الحدث، والفعل يدل على الزمان.

قال الشافعي[1]: "وكون أي المصدر "أصلًا" في الاشتقاق "لهذين" أي للفعل والوصف "انتخب" أي اختير، وهو مذهب البصريين، وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقًّا من الفعل فهو فرع الفرع. وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما، وزعم ابن طلحة أن كلًّا من المصدر والفعل أصل".

قال المرادي[2]: "وكون المصدر أصلًا للفعل والوصف هو المختار، فالفعل والوصف مشتقّانِ منه ، وهو مذهب البصريين ، وخالف بعضهم في الوصف، فجعله مشتقًّا من الفعل ، فهو فرع الفرع، ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان".

قال الأشموني[3]: "(وكونه): أي: المصدر "أصلًا" في الاشتقاق "لهذين" أي: للفعل والوصف "انتخب".

64.ب. فصل

قال أبو حيان[4]: "وزعم بعض أصحابنا أن انتصاب هذه الصفات مقصور على السماع".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان في إقامة الفاعل مقامَ الأحوال وليس الصفات، فإن وقع الاسم المفرد صفة للمصدر فإنه اختير الرفع فيه ويجوز النصب، وإن ناب عن مصدره وأضمر ناصبه صح هنا الانتصاب على الحالية المؤكدة للعامل المضمر، وذكر أصحاب أبي حيان أن انتصابه مقصور على السماع، وقال بعض البصريين إن أمثال هذه المصادر يُسمع ويُحفظ ولا يُقاس عليه.

قال ابن عصفور[1]: "وأما "أقائمًا وقد قعد الناس؟" و"أقاعدًا وقد سار الركب ؟"و"عائذًا بالله" وبابه، فمن الأسماء الموضوعة موضع الفعل في الخبر، فذلك العامل فيها تقديره: "أتقوم قائمًا وقد قعد

(1) حاشية العلامة الصبان، الشافعي، ج160/1

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج645/2

(3) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، ج467/1

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1378/3

الناس ؟"و"أتقعد قاعدًا وقد سار الركب ؟"و"أعوذ عائذًا بالله"، ونظير ذلك من الحال المؤكدة قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[2].

قال ابن عقيل[3]: "وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كـ "عائذًا بك"... ويستعمل معه مريء فيقال: "هنيئًا مريئًا"، وهي صفة إما من أمراني الطعام أو من مرا الطعام".

65.باب المفعول فيه

أ.فصل

قال أبو حيان[4]: "وذكر أصحابنا ظرف الزمان فقالوا: هو اسم الزمان، نحو: سرت اليوم، أو عدده، نحو: سرت عشرين يومًا، أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون إياه، نحو: سرت جميع اليوم، أو بعضه، نحو: سرت بعض اليوم، أو كان صفة له، نحو: سير عليه طويلًا من الدهر، أي زمانًا طويلًا، يجوز ذلك".

التوضيح والتحليل

يسمى المفعول فيه الظرف، وهو ينقسم إلى ظرف زمان وظرف مكان، والكوفيون يسمونه المحل أو الصفة، وذكر أبو حيان رأي أصحابه في ظرف الزمان على أنه اسم زمان، وهو أعمُّ وأشمل.

والدليل على عموميته هو صلاح إضافة اسم الزمان على ظرف الزمان بشرطين، أحدهما: أن ينسب إليه نسبًا كاملًا، أي تكون الإضافة إياه، مثل: مشيت بعض اليوم، أو أن يكون صفة له، نحو: سرت يومًا طويلًا.

قال ابن السراج[5]: "واعلم: أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعًا...، والآخر: أن يكون اسم الزمان موصوفًا فحذف اتساعًا، وأقيم الوصف مقام الموصوف، نحو: طويل وحديث وكثير وقليل وقديم، وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع، ولم تكن إلا ظروفًا، وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفًا من الأزمنة".

66.باب المفعول فيه

---

(1) شرح الجمل، ابن عصفور، ج422/2

(2) النساء:79

(3) المساعد، ابن عقيل، ج479/1

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1389/3

(5) الأصول في النحو، ابن السراج، ج193/1

ب.فصل

قال أبو حيان[1]: "وما كان العمل في جميعه انتصب ظرفًا على مذهب البصريين، ومشبهًا بالمفعول على مذهب الكوفيين، فلا يجوز عندهم دخول "في" عليه، لا تقول: صمت في يوم الخميس، ولا يوم الخميس صمت فيه، ولا سرت في ثلاثة أيام إذا استغرقها السير، ووافقهم ابن الطراوة، وزاد أنك إذا نصبت ما لا يدخل عليه "في" على مذهبهم انتصب على المفعول به، نحو: جلست المحرم، وكذا ظرف المكان عنده نحو: سرت ميلًا وفرسخًا وبريدًا، وهذا مختصر من كلام أصحابنا".

التوضيح والتحليل

يقول أبو حيان إنه إذا عمل المفعول فيه اتصالًا بالأفعال أو مفصولًا، فقد جاز نصبه دون دخول "في" عليه، وينصب عند البصريين مفعولًا به، وهذا رأي أصحابه في الحكم على ظرف المكان أيضًا.

قال ابن الصائغ[2]: "حيث إن جميع أسماء الزّمان تكون ظروفًا إذا وردت متضمّنة "في"... فإن لم تتضمّن هذه الأسماء معنى "في" لم تكن ظروفًا، وجاز أن تعتقب عليها العوامل بوُجوه الإعراب؛ فإذا قلتَ: "دخلتُ البيت" فإنه منتصب نصب المفعول به، لوُقوع الفِعل عليه، لا بوقوعه فيه".

قال السّيوطيّ[3]: "وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف وانتُصب انتصاب الظّروف هو مذهب البصريّين...وزعم الكوفيّون: أنّه ليس بظرف، وأنّه ينتصب انتصاب المشبّه بالمفعول؛ لأنّ الظّرف عندهم ما انتصب على تقدير "في"، وإذا عَمّ الظّرف لم يتقدّر عندهم فيه (في) ؛ لأنّ (في) يقتضي عندهم التّبعيض، وإنّما جعلوه مشبّهًا بالمفعول لا مفعولًا به؛ لأنّهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللاّزمة".

67.ت. فصل

قال أبو حيان[4]: "والناصب لـ"بينا" و"بينما" فعل يقدر مما بعد "إذ"، ويكون ما بعد إذ يفسر ذلك العامل، فإذا قلت: "بينما زيد قاعد إذ أقبل عمرو"، فالعامل في "بينما": "أقبلَ" محذوفة، ويفسرها قوله "إذ أقبل عمرو"، ونص على ذلك ابن جني، وابن الباذش وغيره من أصحابنا".

التوضيح والتحليل

الظرف ينقسم إلى ظرف مكان وزمان، وهناك من الظروف ما هو مختلف في اسميته أو حرفيته، منها "لما" هي عند بعضهم ظرف وعند بعضهم اسم.

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1933/3

(2) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، ج477/1

(3) همع الهوامع، السيوطي، ج148/3

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج3/ 1405

ويذكر أبو حيان من الظروف "إذ"، فإنها تأتي ظرف زمان كما تقول: جئتك إذ طلعت الشمس، وقد تأتي "إذ" حرف فجاءة مثل "إذا" وحينئذ، ولا تأتي إلا بعد "بينما" و"بينا"، كما تقول "بينما كنت قائمًا إذ جاء حمزة"، وعند ذلك اختلفوا في "إذ" أهي اسم أم حرف أم جاءت زائدة؟ ولو كانت اسمًا فما الناصب لها.

فقد ذهب ابن الباذش من أصحابه وابن جني إلى أن الناصب لها الفعل بعدها، والفعل ليس مضافًا لها؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وأما الناصب لـ"بينا" أو"بينما" هو فعل مقدر من نفس مادة الفعل الناصب لـ"إذ"، فلو قلت: بينما جاء زيد إذ قام عمرو، فإن الناصب لـ "إذ" هو الفعل "قام" المذكور بعدها، والناصب لـ"بينما" هو "قام" محذوفًا.

قال ابن الشجري (ت542هـ)[1]: "الحكم بزيادة "إذ" لأنّك لو جعلتها غير زائدة أعملت فيها الخبر مذكورا أو مقدّرًا، وهى مضافة إلى الجملة الفعلية، التي هي "جاء" وفاعله، وهذا الفعل هو الناصب لـ"بينما"، فإذا قدّرت "إذ" مضافة إليه وهى على بابها غير زائدة، بطل إعماله في "بينما"؛ لأن المضاف إليه كما لا يصحّ إعماله في المضاف، كذلك لا يصحّ أن يعمل فيما قبل المضاف".

قال ابن هشام[2]: "عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور".

68.ث. فصل

قال أبو حيان[3]: "و"بين" في الأصل ظرف مكان تتخلل بين شيئين أو أشياء، أو ما في تقدير ذلك. ولما لحقتها "ما" أو الألف استعملت للزمان، وقال بعض أصحابنا: هي ظرف زمان بمعنى "إذ".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أن "بين" هو ظرف من ظروف المكان بالأصل، و تأتي للفصل بين شيئين أو أشياء، تقول: قمت بين الدار والمسجد، وقال بعض أصحابه: هي ظرف زمان بمعنى "إذ".

ويقدر فيها محذوف حينما تكون مجردة من الألف و"ما"، وقال أصحابه: إن "أما" إذا لحقتها "ما" أو الألف فإن بعضهم أجاز مجيئها ظرف زمان، تقول: جئت بينما الصلاة قائمة.

---

(1) أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ج505/2

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج115/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1406/3

قال ابن مالك[1]: "وقد حدث لـ"بَيْن" إذ قيل فيها: بينما الاختصاص بالزمان والظرفية والإضافة إلى الجمل".

قال السيوطي[2]: "بين" للمكان، وقيل: للزمان، وقال الزنجاني: بحسب ما تضاف إليه، وتصرفه متوسط، ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد، فإن لحقته "ما" أو الألف عرض عليه الزمان ولزومه والإضافة للجمل ولو فعلية على الأصح".

69.ج. فصل

قال أبو حيان[3]: "وقسم بعض أصحابنا المبهم إلى ما وضعته العرب عمومًا، نحو مكانٍ وما في معناه من موضع، ومنزل، والجهات فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف، وإلى ما كان منسوبًا، نحو: شرقي الدار، وغربي المسجد. وإلى ما اشتق من الفعل نحو: المذهب، والمجلس، وإلى مصدر موضوع موضع الظرف نحو: هو قصدك".

التوضيح والتحليل

بيّن أبو حيان كما هو معلوم أن الظرف ينقسم إلى مكان وزمان، وظرف الزمان بجميع أنواعه يقبل النصب على الظرفية سواء كان مبهمًا أو مختصًا، مثل: سرت يومًا أو سرت يوم الجمعة، أما ظرف المكان فلا يقبل النصب إلا إذا كان مبهمًا أو مصوغًا من المصدر، فالمختص هو ما يدل على مقدار معين، أما المبهم ما دل على غير معين، تقول: جلست خلف الدار وقعد مقعد زيد.

والمبهم قسمه أقساماً: ما كان دالًا على مكان مبهم عام مثل: مكان، والجهات مثل: فوق وقدام وأمام، وما اشتق من المصدر مثل: مقعد ومجلس، وما أضيف إلى مكان مثل: شرقي الدار، ومنها ما هو موضوع موضع الظرف ومثل: مزجر وقصدك.

قال ابن عقيل[4]: "اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو: سرت لحظة وساعة، أو مختصًا بالإضافة، نحو: سرت يوم الجمعة، أو بوصف، نحو: سرت يومًا طويلًا، أو بعدد، نحو: سرت يومين، وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان، أحدهما: المبهم، والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره، والمبهم كالجهات الست، نحو: فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا كالمقادير، نحو: غلوة وميل وفرسخ وبريد، تقول: جلست فوق الدار، وسرت غلوة، فتنصبهما

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، ج210/2

(2) همع الهوامع، السيوطي، ج203/2

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج3/ 1434

(4) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج194/2-195

على الظرفية، وأما ما صيغ من المصدر، نحو: مجلس زيد ومقعده، فشرط نصبه قياسًا أن يكون عامله من لفظه، نحو: قعدت مقعد زيد".

قال الأزهري[1]: "أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة، ومختصها كيوم الخميس، ومعدودها كيومين وأسبوعين.

والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان:

أحدهما المبهم، وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه، كأسماء الجهات، نحو: أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت، وشبهها في الشياع كناحية ومكان، وكأسماء المقادير، كميل وفرسخ وبريد، والثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله، كـ"ذهبت مذهب زيد"، و"رميت مرمى عمرو"، وقوله تعالى[2]: ﴿وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع﴾.

70.باب المستثنى

أ.فصل

قال أبو حيان[3]: "وقال أصحابنا: لا يستثنى من النكرة غير العامة النكرة المجهولة عند السامع، نحو: قام رجال إلا رجلًا، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع، فإن تخصصا جاز، نحو: قام رجال كانوا في دارك إلا رجلًا منهم؛ فإن عمت جاز نحو: ما جاءني أحد إلا رجلًا".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان نوعاً من أنواع الاستثناء المتصل، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه، مثل: جاء القوم إلا زيدًا، والمنقطع هو ما كان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، مثل: جاء القوم إلا حمارًا، ومنه الموجب وهو ما لم يسبق بنفي أو شبهه، وغير الموجب ما سبق بنفي وما شابهه من دعاء ونهي وأمر.

والاستثناء الذي حذف من المستثنى منه وكان غير موجب وهو المسمى بالمنقطع، كقولك: ما جاء إلا زيد، أما في حالة المستثنى الموجب متصلًا كان أم منقطعًا فلا يجوز أن يأتي المستثنى نكرة محضة من غير ألفاظ العموم، فلا يجوز أن تقول: جاء رجال إلا زيدًا، أما إن كان المستثنى من ألفاظ العموم فيجوز، أو نكرة غير محضة بأن تكون موصوفة فيجوز، تقول: جاء رجال أغنياء إلا زيدًا، والمرجح هو منع الاستثناء بالنكرات لصعوبة التخصيص فيه.

---

(1) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج523/1

(2) الجن:9

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1498/3

قال المرادي[1]: "وشرطه ألا يكون مجهولًا؛ فلا يصح استثناء معلوم من مجهول، نحو: قام رجال إلا زيدًا، ولا استثناء مجهول من مجهول، نحو قام رجال إلا رجلًا".

قال السيوطي[2]: "وقولنا بشرط الفائدة لبيان أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلًا، ولا: قام رجال إلا زيدًا؛ لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز، نحو: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[3] و"قام رجال كانوا في دارك إلا رجلًا".

71.باب المستثنى

ب.فصل

قال أبو حيان[4]: "ونص أصحابنا على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه، ولا زائدًا عليه، ولا يجوز أن تقول: عندي عشرة إلا عشرة، ولا عندي عشرة إلا أحد عشر".

التوضيح والتحليل

من المسَلّم به أنك إذا استثنيت شيئًا من شيء فإن المستثنى منه يجب أن يكون أكبر من المستثنى، لأنه لا يعقل أنك تُخرج شيئًا من حيز أصغر منه، فلا يجوز أن يكون المستثنى أكبر من المستثنى منه ولا مساويًا لقدره، فلا يجوز أن تقول: جاء زيد إلا القومَ، ولا أخذت سبعة دنانير إلا تسعةً، ولا عندي عشرة دنانير إلا عشرة.

فمنع أبو حيان وأصحابه أن يستغرق المستثنى المستثنى منه، وهذا هو المرجح.

قال ابن الأثير[5]: "وأجمعوا على أنّه لا يجوز أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه؛ فلا تقول: لي عنده عشرة إلّا أحد عشر".

قال السيوطي[6]: "اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقًا للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه، إلا أن ابن مالك نقل عن الفراء جواز: "له عليَّ ألف إلا ألفين"، واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقل من النصف، وهو مذهب البصريين، واختاره ابن عصفور والأبذي، وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك، وهو مذهب

---

(1) الجنى الداني، المرادي، ج511/1

(2) همع الهوامع، السيوطي، ج249/2-250

(3) العنكبوت: 14

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1499/3

(5) البديع، ابن الأثير، ج237/1

(6) همع الهوامع، السيوطي، ج266/2-267

أبي عبيدة والسيرافي واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك، وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك.

72.ت. فصل

قال أبو حيان[1]: "وقال بعض أصحابنا: يوصف بها الظاهر، والمضمر، والمعرفة، والنكرة، وهو وصف يخالف سائر الأوصاف".

التوضيح والتحليل

الأصل في "غير" أنها تأتي للوصف، تقول: جاءني رجلٌ غيرُ طويل، وتأتي في الخبر بشرط أن تقع بين متناقضين، تقول: الحَر غيرُ البرد، والأصل في "إلا" أنها للاستثناء، تقول: جاء القوم إلا زيدًا، وهناك ظاهرة في النحو تسمى "التقارض" وهي أن نعطي الشيء حكم شيء آخر لشبه قريب بينهما، وقد خصص ابن هشام فصلًا في مغني اللبيب عن هذه الظاهرة، ومن ذلك تقارض "ما" و"أن"، و"ما" و"ليس".

وذكر أبو حيان تقارض "إلا" وغير، فكما أن "غير" أصلها الوصف، فإن "إلا" التي أصلها الاستثناء أخذت حكم "غير" ووُصف بها، كما تقول "جاء القوم إلا زيدٌ، ولكنهم اشترطوا أن يكون الموصوف بها نكرة أو محلى بـ"أل"، ولكن بعص أصحاب أبي حيان أجاوزا أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة، والمرجح ألا توصف إلا بالشروط التي وضعها أبو حيان.

قال المبرد[2]: "وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا، المعنى والله أعلم: لو كان فيهما آلهة غير الله، ولو كان معنا رجل غير زيد... وتقول على هذا: جاءني القوم إلا زيد، ولا يكون إلا نعتًا إلا لما ينعت بـ"غير"، وذلك النكرة والمعرفة بالألف واللام على غير معهود".

قال السيوطي[3]: "وجوز الأخفش أن يوصف بها المعرف بأل العهدية، وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة ولو مفردًا، ومثّل بـ"لو كان معنا رجل إلا زيد"، واختاره وما قبله صاحب البسيط، وجوز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة، وقال: إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف".

73.ث. فصل

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1526/3

(2) المقتضب، المبرد، ج408/4-411

(3) همع الهوامع، السيوطي، ج269/2

قال أبو حيان[1]: " وتقول: قام القوم إلا أن يكون زيد، وما جاءني أحد إلا أن يكون زيد، ترفع زيداً على ، "يكون" تامة، وهو قول الجمهور، وأجازه الأخفش، وأجاز أن تكون ناقصة على حذف خبر "يكون"، أي: إلا أن يكون زيد، ولا يجيز أصحابنا حذف خبر كان وأخواتها، وإذا نصب كان فيكون ضمير مفرد مذكر لا يبرز في تثنية، ولا جمع، كما في لا يكون إذا استثني بها والتقدير إلا أن يكون هو أي بعضهم زيدًا، والرفع في زيد أكثر من النصب".

التوضيح والتحليل

أكثر أبو حيان من الرفع في خبر كان التامة في الاستثناء، ويحذف خبرها في كان الناقصة، ولم يرجح أصحابه حذف خبر كان أو أخواتها، ويخالفون أبا حيان في نصب الخبر المفرد المذكر.

قال سيبويه[2]: "وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيدٌ، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأنه يكون صلة لـ"أن"، وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع اسم مستثنى، كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد".

قال ناظر الجيش[3]: "وبعضهم ينصب على وجه النصب في "لا يكون"، والرفع أكثر هنا".

74.ج. فصل

قال أبو حيان[4]: "وإذا انتصب "غير" على الاستثناء نحو: قاموا غير زيد، فالناصب له عند أصحابنا كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، كقولهم في المنصوب بعد (إلا)".

التوضيح والتحليل

رجح أبو حيان الرفع في الاسم المستثنى بغير إن كان على عطف بيان، أي مبينًا للمستثنى المذكور، فنقول في: ما حضر أحد إلا زيدٌ، فترفع زيد، ونصبه أصحابنا لتشبيهه بمنصوب "إلا" الذي جاء زيادة بعد تمام الكلام، والمرجح هو النصب إن جاء الاستثناء على عطف بيان.

قال ناظر الجيش[5]: "الاستثناء بغير حمل على "إلّا"، والوصف بها هو الأصل، والاستثناء بـ"إلّا" هو الأصل، والوصف بها وبما بعدها حمل على غير، وقد تقدم ذلك، ولذلك لا يحكم على غير بأنها

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1450/3

(2) الكتاب، سيبويه، ج349/2

(3) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج2219/5

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1541/3

(5) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج2220/5

يستثنى بها حتّى تكون في موضعها صالحة لـ"إلّا"، فتقدّر "إلّا" في موقعها، وينظر ما يستحقه الواقع بعدها من نصب لازم أو نصب مرجح عليه الإتباع أو نصب مرجح على الإتباع".

قال ابن عصفور[1]: "واختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى بـ"إلاّ"، وفي نصب غير وما في معناها من الأسماء، نحو سوى وسُوى وسَواء، فمنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم الواقع بعد إلاّ انتصب بما في "إلاّ" من معنى الفعل، وهذا المذهب خطأ؛ لأنَّ الحرف لا يعمل إذا كان مختصًا باسم واحد إلاّ جرًّا. وأيضًا فإنَّه يبطل بغير وما في معناها من الأسماء، ألاّ ترى أنّه منصوب وليس قبله "إلا"، فإذا ثبت أنَّ الناصب في غير ليس هو "إلاّ"، فكذلك الاسم المنصوب بعد "إلاّ" منصوب بما انتصب به غير".

75.ح. فصل

قال أبو حيان[2]: "ووجه أصحابنا النصب بعد "بله" على أنه مصدر موضوع موضع الفعل، كأنك قلت: تركًا زيدًا، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل تقديره: دع زيداً".

التوضيح والتحليل

اختلف النحويين في أوجه إعراب "بله"، فذهب أبو حيان إلى نصبه، وعارض من منع الاستثناء بها وخفض ما بعدها، وذهب أصحابه إلى نصبه أيضًا كمصدر منوب نائب الفعل بمعنى الترك وليس استثناء، والمرجح هو معاملته معاملة النصب على الاستثناء.

قال سيبويه[3]: "وأما بله زيدٍ فيقول: دع زيدًا. وبله ههنا بمنزلة المصدر، كما تقول: ضرب زيدٍ ".

قال الزمخشري[4]: "بله على ضربين اسم فعل ومصدر بمعنى الترك، ويضاف فيقال: بله زيد، وكأنه قيل ترك زيد، وقد روى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرًا، وهو قولهم بهل زيد. وقد استعملت بله بمعنى كيف، فيرتفع الاسم بعدها ".

قال الصبان[5]: "فإن قلت: إن معنى التنزيه موجود في "حاشا" الاستثنائية ...، وهل هي مصدر لفعل لم ينطق به كما في بله وويح أو اسم مصدر".

76.باب الحال

أ.فصل

---

(2) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج250/2

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1554/3

(3) الكتاب، سيبويه، ج232/4

(4) المفصل في الإعراب، الزمخشري، ج196/1

(5) حاشية العلامة الصبان، الشافعي، ج244/243

قال أبو حيان[1]: "وأجاز بعضهم نصبه على المفعول إن رد عوده على بدئه، وأما عند أصحابنا فعلى الحال على التقديرات الثلاثة لاختلاف قائليها".

التوضيح والتحليل

اتفق أبو حيان وأصحابه على مجيء الحال بصورة الإضافة ونصبه على الحال، ولا يكون مصدرًا معنويًّا كما ذهب إليه الكوفيون والمذاهب الأخرى.

فذهب أبو حيان وأصحابه في قولهم: طلبته جهدي وطاقتي إلى تقديرهم: أجتَهِدُ جهدِي وأُطيق طاقتي.

قال الأنباري[2]: "وأما قولهم: "إن الحال قد جاء معرفة في قولهم: أرسلها العراك، وطلبته جهدك، ورجع عوده على بدئه"، قلنا: هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا، وإنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال".

77.ب فصل

قال أبو حيان[3]: "وإن كانت الحال دخلت عليها الواو نحو: جاء زيد والشمس طالعة، فذكر أصحابنا أنه لا يجوز تقديمها على العامل، وإن كان متصرفًا".

التوضيح والتحليل

أوضح أبو حيان مواضع تقديم الحال على العامل إن كان متصلًا بلام الابتداء أو القسم أو بمشبه كمثل، ولم يذكر في حال تصدر الواو في الجملة الحالية، ومنع أصحابه تقدم جملة الحال في هذه الحالة، فيما أجاز الكسائي ذلك.

قال المرادي[4]: "ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو، نحو: والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ".

قال الأزهري[5]: "ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو، فلا يقال: "والشمس طالعة جاء زيد"، والجمهور على الجواز".

78.ت. فصل

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1566/3

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، الأنباري، ج680/2

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1583/3

(4) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج708/2

(5) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج595/1

قال أبو حيان[1]: "واختلف في العامل في هذين الحالين، فذهب المبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي في حلبياته إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لإذا إن كانت الحالان على تقدير الحال، وصلة لإذا إن كانا مما تقدم، وأجاز بعض أصحابنا تقدير كان الناقصة صلة لإذا أو لإذ".

التوضيح والتحليل

اختلف العلماء في العامل الواقع بين حالين مفضلين بفعل التفضيل، فقال أبو حيان أن الناصب "كان" محذوفة تامة صلة لـ"إذ" أو "إذا"، فرجحوا النصب على كان التامة المقدرة لديهم كصلة لـ"إذا"، أما أصحابه فقد قدروا كان الناقصة صلة لـ"إذ" أو "إذا".

قال الأزهري[2]: "وفي ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل في حالين معًا...، أن الناصب "كان" محذوفة تامة صلة لـ"إذ" أو "إذا"، وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه: أنه يجوز تقدير "كان" ناقصة بدليل "زيد المحسن أفضل من المسيء"، فجاءا معرفتين، وإنما تتعدد الحال مع "أفعل" إذا كانتا فاضلتين، فإن كان الفاضل واحدًا رفعًا نحو: "هذا بسر أطيب منه عنب"، قاله الموضح في الحواشي. ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي أن العامل في "بسرًا" هو "هذا"، أي: اسم الإشارة أو حرف التنبيه".

قال السيوطي[3]: "وذهب المبرد وطائفة إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لـ"إذ" في الماضي و"إذا" في المستقبل وهما حالان من ضميرهما، وقيل: على إضمار "كان" و"يكون" الناقصة وعلى الحالية، فالمسموع من كلام العرب توسط "أفعل" بين هذين الحالين، فاقتصر الجمهور على ما سمع، فقالوا: لا يجوز تأخيرهما عن "أفعل" ولا تقديمها عليه".

قال سيبويه [4]: "وذلك قولك هذا بُسرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا، فإِنْ شئت جعلتَه حينًا قد مضى، وإن شئتَ جعلتَه حينًا مستقبَلاً، وإنَّما قال الناسُ: هذا منصوبٌ على إضمارِ إذَا كانَ فيما يُستقبل وإذْ كانَ فيما مضى لأن هذا لمّا كان ذا معناه أَشْبَهَ عندهم أن يَنتصب على إذَا كانَ | ولو كان على إضمارٍ كانَ، لقلت: هذا التَّمْرَ أطيبُ منه البُسْرَ، لأنّ كانَ قد يَنصب المعرفةَ كما يَنصب النكرةَ، فليس هو على كانَ ولكنَّه حال ومنه مررتُ برَجُلٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكونُ وبرجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكونُ وهو أَخْبَثَ ما يكون".

79.ث. فصل

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1588/3

(2) شرح التصريح عل التوضيح، الأزهري، ج598/1

(3) همع الهوامع، السيوطي، ج311/2

(4) الكتاب، سيبويه، ج400/1

قال أبو حيان[1]: "وأجاز بعض أصحابنا تأخير الحالين عن أفعل التفضيل على شرط أن تلي أفعل التفضيل الحال الأولى مفضولًا بها، وبين المفضل عليه، وتلي الثانية المفضل عليه".

التوضيح والتحليل

اختار أبو حيان عند تعدد الحال في "أفعل" تأخير الحالين الناصبين أو تقديمهما عن أفعل الفضيل، وهكذا سُمع عن العرب، و أجاز أصحابه تقديم أفعل التفضيل وتأخير الحالين عنه بشرط تقدم الحال الفاضلة بعد أفعل التفضيل ثم يليها المفضل عليه، وهذا المرجح لمنع وقوع الالتباس في الحكم.

قال الأزهري[2]: "وكان القياس وجوب تأخير الحالين في المثالين عن "أفعل" كما في الحال الواحدة، ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضل فرقًا بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لالتبسا".

80.ج. فصل

قال أبو حيان[3]: "وقد يخلو الماضي منهما كقوله تعالى[4]: ﴿**هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**ۖ﴾ والصحيح جواز ذلك بغير واو، ولا "قد"، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك.

ولا تقدر قبله "قد" خلافًا للفراء، والمبرد، وأبي علي، ومتأخري أصحابنا الجزولي، وابن عصفور، وشيخنا أبو الحسن الأبذي".

التوضيح والتحليل

إذا جاء الفعل الماضي في الجملة الحالية وتضمنها ضمير، فإنه قد يتصل بها الواو و"قد" معًا، أو قد تنفرد الجملة بالواو أو بـ"قد" وحدها، وذكر العلماء مثالاً لكل حالة.

وذهب أبو حيان إلى تجرد الفعل المضارع من الواو وقد، وأجاز أصحابه خلو الجملة من قد خلافًا لباقي النحويين.

قال السيوطي[5]: "والصحيح جواز وقوع الماضي حالًا بدون "قد"، ولا يحتاج لتقديرها؛ لكثرة ورود ذلك وتأويل الكثير ضعَيف جدا".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1588/3

(2) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج1/ 599

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1610/3

(4) يوسف: 65

(5) همع الهوامع في جمع الجوامع، السيوطي، ج326/2

قال ابن مالك[1]: "وانفراد الضمير مع التجرد من قد والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما، واجتماعه مع الواو وحدها أكثر من اجتماعه مع قد وحدها".

81.باب التمييز

أ.فصل

قال أبو حيان [2]: "وعدَّ بعض أصحابنا مما انتصب عن تمام الاسم، محمولًا على المقدار".

التوضيح والتحليل

ذكر العلماء مواضع انتصاب الاسم المميز بعد المقادير وإن جاء في غير ذلك فلشبهه به، وكان قليل الذكر، ومثلوا لذلك: "حسبك درهماً" غيرها، فحملوه تمييزًا نصب على المقادير، ولم يرد أبو حيان في ذكره لآراء العلماء هو أخذها بمعنى المقدارية الأصل، ولكن حمل التمييز دورًا مهما في إزالة الإبهام عن المقدار لبيان غرضه من توظيفها في الجملة، وذكر أصحابه انتصاب تمام الاسم محمولاً على المقدار.

ولم يجعل ابن الحاجب[3] التمييز في نحو: "لله درّه فارسا، وحسبك به شجاعًا" مميزاً مفرداً، قال: لأنّ المعنى فيه: لله درّ فروسيّته، فهو مثل: "يعجبني حسن زيد أبًا" والمعنى: حسن أبوّته، وإذا كان المعنى كذلك فهو من باب تمييز الجمل؛ لأنه من باب تمييز النسبة الإضافية، وكذا المعنى في "حسبك به ناصرًا": حسبك بنصرته.

قال ابن الأثير (ت 606هـ)[4]: "ما يأتي بعد تمام الاسم... الضّرب الثّالث: المحمول، وذلك كقولهم: "حسبك به فارسًا"، و"لله درّه شجاعًا"، و"كفى به ناصرًا"، وكَفى بِاللَّهِ وَكِيلًا".

قال سيبويه[5]: "هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير، وذلك قولك: "ويحه رجلًا، ولله درّه رجلًا، وحسبك به رجلًا" وما أشبه ذلك".

قال ابن الجزولي (ت 607هـ)[6]: "التمييز ينقسم قسمين: منتصب عن تمام الكلام، وهو إما فاعل شغل عنه فعله بما يلابسه، وإما مفعول شغل عنه الفاعل الواقع به بما يلابسه، ومنتصب عن تمام

---

(1) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ج371/2

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1624/4

(3) الإيضاح في شرح المفصل ابن الحاجب، ج355/1

(4) البديع في علم العربية، لابن الأثير، ج206/1

(5) الكتاب، سيبويه، ج2/ 174

(6) المقدمة الجزولية في النحو، الجزولي، ج222/1

الاسم، وتمام الاسم إما بالتنوين، وهو ضربان: ظاهر ومقدر: فالظاهر لا يلزم، وإما بالنون وهي لا تلزم إذا كانت للتثنية والجمع، وتلزم إذا كانت فيما يشبه الجمع وليس به، وإما بالإضافة".

82.باب التمييز

ب.فصل

قال أبو حيان[1]: "وإما تنوين ظاهر نحو: رطل زيتًا، قالوا أو مقدار نحو: أحد عشر رجلًا، أو نون تثنية نحو: لي منوان سمنًا، قال ابن مالك: أو نون جمع ومثل: "بالأخسرين أعمالًا"، فجعله من هذا القبيل، وهو عند أصحابنا من المنتصب عن تمام الكلام باختلاف باقي النحويين".

التوضيح والتحليل

يكون التمييز في تمام الاسم بإضافة، تنوين ظاهر، أو نون تثنية أو نون جمع، وذكر أبو حيان مذهب أصحابه في نون الجمع أنها منتصبة عن تمام الكلام، وليس تمام الاسم كما ذهب إليه العلماء.

فجعلوا نون الجمع الداخلة في تمام الاسم تمييزا منتصبًا عن تمام الكلام، ومثلوا ذلك في قوله تعالى: ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾[2].

قال السيوطي[3]: "وإنما يأتي التمييز بعد تمام بإضافة نحو: ﴿مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[4]، ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[5] أو تنوين ظاهر، كرطل زيتًا، أو مقدر كخمسة عشر، أو نون تثنية مثل منوين سمنًا، أو نون جمع نحو ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾[6].

قال ابن مالك[7]: "وتمام المميز بإضافة نحو "لله دره إنسانًا"، و﴿مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[8]، و﴿عدْلُ ذلك صياما﴾[9]، وتمامه بتنوين نحو "رطلٌ زيتًا"، و"مُدٌّ بُرًّا"، وتمامه بنون نحو "منوان عسلًا"، وتمامه بنون جمع نحو ﴿قلْ هل نُنَبِّئكم بالأخسرين أعمالًا﴾[10]، وتمامه بنون شبه الجمع نحو ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾[11].

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1630/4

(2) الكهف:103

(3) همع الهوامع، السيوطي، ج336/2

(4) آل عمران: 91

(5) المائدة: 95

(6) الكهف:103

(7) شرح التسهيل، ابن مالك، ج380/2

(8) آل عمران:91

(9) المائدة:95

(10) الكهف:103

(11) الأعراف:142

83.باب التمييز

ت.فصل

قال أبو حيان[1]: "وإذا أريد المقدرات بالآلات، لا الآلات، فذكر أصحابنا فيه أربعة أوجه".

التوضيح والتحليل

إذا أضيف المميز فيجب جره بما أضيف إليه، فيحذف النون أو التنوين إذا صلح المضاف قيامه مقام التمييز، وإن لم يصلح الحذف لم يجز الحذف، فلا نقول في ويحه رجلًا ويح رجل.

وقال أبو حيان: لا يجوز فيه النصب، وإنما تعين الإضافة على معنى اللام.

وذكر أبو حيان رأي أصحابه في المقدرات من الآلات التي يقع بها التقدير على أربعة أوجه: النصب على التمييز، وإضافتها بمعنى "من"، وإتباعه على الصفة حيث يعرب بإعراب ما قبله، والوجه الثاني وهو الخفض على الإضافة بمعنى من، والنصب على الحال، والنصب على الصفة فيعرب إعراب ما قبله.

والمرجح قول أصحابه في جواز الوجوه الأربعة أي ما يناسب سياق الجملة ويحدده سابقه ولا حقه.

قال السيوطي[2]: "والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلا إضافتها، نحو عندي منوا سمن، وقفيز بر، وذراع ثوب، يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن والمكيال الذي يكال به البر والآلة التي يذرع بها الثوب، وإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى "من".

84.باب التمييز

ث.فصل

قال أبو حيان[3]: "واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول، فذهب سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال أبو علي في شرح الأبيات وأكثر متأخري أصحابنا".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1631/4

(2) همع الهوامع، السيوطي، ج338/2

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1634/4

التوضيح والتحليل

يقول أبو حيان: إنه يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا، فإن كان الفعل غير متصرف منع أصحابه تقديم التمييز على عامله؛ لاختلاف اللفظ على معناه، وفسر سيبويه ذلك لأن اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل، فإذا قلت: تصببت عرقًا، فيكون المعنى للعرق، فلما اختلف المعنى عن لفظه لم يجز تصرفه، في حين اجتمع المبرد والكسائي والمازني إلى جواز ذلك.

قال المرادي[1]: "وإن كان فعلا متصرفًا ، فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه ، وذكروا لمنع تقديمه عللًا، وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جواز ذلك ، ووافقهم المصنف لورود السماع به كقوله:

أنفسًا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارًا[2]

قال الصنعاني[3]: "والأصح أن لا يتقدم على الفعل لما ذكرنا خلافًا للمازنى والمبرد، فإنهما أجازا: "نفسًا طاب زيد"، فيما كان الفعل متصرفًا".

قال المبرد[4]: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل. فقلت: تفقّأت شحمًا، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحمًا تفقّأت، وعرقًا تصبّبت".

85.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

أ.فصل

قال أبو حيان[5]: "فيظهر أن النصب عنده بـ"أن"هذه، وكي حرف جر تأكيد للام، وقال بعض أصحابنا: النصب بكي، وأن زائدة".

التوضيح والتحليل

لم يقس أبو حيان زيادة أنْ بعد كي المضارعة، وذهب أصحابه إلى زيادة أنْ، وينصب المضارع عندهم بكي.

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج735/2

(2) هذا البيت لم يتعرض العيني لقائله، وقيل: نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يسموه. وبحثت فلم أعثر على قائله وهو من المتقارب، مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبي، وداود، والمكودي ص80، والأشموني، ج1/ 266 .

(3) البرود الضافية والعقود الصافية، الصنعاني، ج683/1

(4) المقتضب المبرد، ج36/3

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1647/4

والمرجح نصب المضارع بكي بعد إضمار أنْ، ولا تظهر أنْ، وإظهارها يكون للضرورة الشعرية.

قال ابن عقيل[1]: "فكي فيه حرف جر مؤكد للام، والنصب بأن المذكورة، وقيل: النصب فيه بكي، وأن زائدة مؤكدة لكي ".

قال المرادي[2]: "ولا يجوز أن تكون حرف جر؛ لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها أن ولا يكون ذلك إلا في الضرورة".

قال الصبان[3]: "فليس النصب بكي، بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الجارة، فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائمًا".

86.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

ب.فصل

قال أبو حيان[4]: "وقال بعض أصحابنا: إذا عطفت على الجملة المتقدمة عملت، وصار لها حكمها إذا ابتدئت ".

التوضيح والتحليل

يقول أبو حيان: إذا سبق حرف إذن حرف عطف الفاء أو الواو، فإن ما بعده من الفعل المضارع لك الخيار فيما بعدها، فإما أن يعطف على جملة ليس لها محل من الإعراب، وإما عطف على الخبر، وإما يعطف على الجزاء، وإما يعطف على الشرط، وهنا أجاز أبو حيان إعمال إذن، أو ألاّ تعمل، والأكثر ألاّ تعمل.

وذهب أصحابه إلى إعمالها إذا عطفت على الجملة المتقدمة ووقع عليها حكمها عند الابتداء، والمرجح إبطال عمل إذن بعد الشرط وجوابه.

قال ابن الوراق (ت:381هـ)[5]: "فمن نصب قدر الْوَاو عاطفة جملة على جملة، فصارت إِذن فِي الحكم كالمبتدأة، فَلهَذَا نصب...، وإِنَّما ألغيت في هذه المواضع، لاحتياج ما قبلها إلى ما بعدها، فجاز أن يطرح حكمها، لاعتماد ما قبلها على ما بعدها".

---

(1) المساعد، ابن عقيل، ج68/3

(2) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1231/3

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الأشموني، ج412/3

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1652/4

(5) علل النحو، ابن الوراق، ج191/1

قال البغدادي[1]: "فَإِن كانَ مَعهَا حرفُ ... جاز إعمالها، لأنَّ الواو والفاء قد يُبتدأ بهما، وجاز إلغاؤها؛ لأنَّ حرفَ الْعَطف يُدْخِلُ مَا بعْدهَا فِي حكم مَا قبلهَا، فَيبْطل الِاعْتِمَاد عَلَيْهَا ...، والجيد الإلغاء".

قال ابن هشام[2]: "وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنف؛ أو لأن المعطوف على الأول أول".

قال ابن عقيل[3]: "وربما نصب بها بعد عطف، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها حينئذ؛ قال تعالى: ﴿فإذًا لا يؤتون الناس نقيرًا﴾[4]، ﴿وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلًا﴾ [5] وقرأ بعض القراء بحذف النون بعدها".

87.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

ت.فصل

قال أبو حيان[6]: "لو مقدرة قبل إذن، فقدر في قوله تعالى[7]: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ﴾: لو ركنت لأذقناك وفي قوله: "إذًا لذهب" لو كان معه آلهة لذهب وفي قوله: "لاتخذوك خليلًا" ولو فعلت لاتخذوك، قال بعض أصحابنا: إذًا وإن دلت على أن ما بعدها مسبب على ما قبلها على وجهين أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط، والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها في ثاني حال، فإذا قلت أزورك فقلت: إذن أزورك، فإنما أردت أن تجعل فعله شرطًا لفعلك، وإنشاء السببية في ثاني الحال من ضرورته أنها تكون في الجواب، وبالفعلية، وفي زمان مستقبل، والوجه الثاني: أن تكون مؤكدة جواب ارتبط بمتقدم".

التوضيح والتحليل

قال أبو حيان: إن إذن تحمل فيما قبلها معانيَ تدل عليها ومتعلقة بها، وتظهر عنده أن الفعل جواب قسم قدره قبل إذن؛ فلذلك دخلت اللام على ماضي الفعل، وذكر أصحابه أوجه الأدلة في أن ما بعد إذن هو متسبب فيما سبقها، فبعضها يدل على الشرط والارتباط، والآخر يؤكد جواب جملة متقدمة مرتبطة بها.

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ج36/2

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج32/1

(3) المساعد، ابن عقيل، ج75/3

(4) النساء:53

(5) الإسراء:76

(6) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1655/4

(7) الإسراء: 75

قال الفراء[1]: "وإذا رأيت في جواب إذا اللام فقد أضمرت لها لئن أو يمينًا أو لو . ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[2] والمعنى _والله أعلم_: لو كان معه فيهما إله لذهب كل إله بما خلق، ومثله "وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنا غَيْرَهُ، وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا"[3]، ومعناه: لو فعلت لاتخذوك. وكذلك قوله "كِدْتَ تَرْكَنُ"[4] ثم قال: "إِذًا لَأَذَقْناكَ"، معناه لو ركنت لأذقناك إذًا".

قال المرادي[5]: "وقال بعضهم: إذن وإن دلت على أن ما بعدها متسبب عما قبلها على وجهين؛ أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها. والثاني: أن تكون "واردة" جوابًا ارتبط بمتقدم أو منبهة على سبب حصل في الحال".

88.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

ث.فصل

قال أبو حيان[6]: "ولذلك لا يجوز: ما كان سيفعل، ولا: سوف يفعل؛ استغناء بقولهم: ما كان زيد ليفعل، وقد أجاز ذلك بعض أصحابنا".

التوضيح والتحليل

منع أبو حيان إتيان لام الجحود المختصة بالنفي مقابل السين وسوف في قول العرب: ما كان حمزة ليقبل، أي كان سيقبل ؛لأن ما كان ليأتي هي نفي لقولهم: كان سيأتي، وأجاز أصحابه ذلك، وأسقطوا اللام المقابلة للسين، والمرجح هو ألا تعادل اللام بالسين.

قال سيبويه[7]: "واعلم أن اللام قد تجئ في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك: ما كان ليفعل، فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيدًا، وكأنك إذا مثلت قلت: ما كان زيدٌ لأن يفعل، أي ما كان زيدٌ لهذا الفعل. فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل".

---

(1) معاني القرآن، الأخفش، ج274/1

(2) المؤمنون:91

(3) الإسراء:73

(4) الإسراء: 74

(5) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1241/3

(6) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1657/4

(7) الكتاب، سيبويه، ج7/3

قال المرادي[1]: "وأما لام الجحود، فهي الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظًا أو معنى، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة واجبة الإضمار، وعلل ذلك بأن إيجاب "ما كان زيد ليفعل" "كان زيد سيفعل" جعلت اللام في مقابلة السين، فكما أنه لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام".

قال الشافعي[2]: "علل بأن إثبات "ما كان زيد ليفعل" "كان زيد سيفعل" جعلت اللام معادلة للسين، فكما لا يجمع بين أن السين لا يجمع بين أن واللام".

89. باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

ج.فصل

قال أبو حيان[3]: "فإن اعترض الشك قبل حتى، نحو: سَيْرِي أرى حتى أدخل المدينة، لم يتصور الرفع، قاله بعض أصحابنا".

التوضيح والتحليل

إذا دخلت أفعال الشك قبل حتى المضارعة، مثل: حسبت ظننت أرى خلت زعمت، لم يجز الرفع، حيث جعلوا اعتراض الشك مبطلًا للرفع، كما يبطله النفي، أما لو حضروا قبل حتى فقد اختار أصحاب أبي حيان الرفع، ولم يذكر أبو حيان رأيه في حال ذكرهم قبل حتى.

والمرجح النصب على أفعال الشك.

قال ناظر الجيش[4]: "فإن أدخلت في الكلام: "رأى" أو"حسب" أو" ظن" فإما أن تدخل شيئًا من ذلك بعد "حتى" فيكون الحكم ما تقدم، إن كان القبلي سببًا فالرفع إن كان ماضيًا أو حالًا، والنصب إن كان مستقبلًا، وإن لم يكن الفعل القبلي سببًا فالنصب على معنى: "إلى" أو "كي"، فتقول: سرت حتى أدخلها أرى أو أظن أو أحسب بالرفع والنصب على حسب المعنى، وإما أن تدخل ذلك قبل "حتى" فتقول: سرت أرى حتى أدخل المدينة، لم يتصور الرفع؛ لأنك لم تثبت سيرًا يكون سببًا إنما جعلته فيما ترى".

قال ابن عصفور[5]: "فإنْ أَدخلتها قبل حتى فقلت: سرت أرى حتى أَدخلَ المدينة، لم يتصوَّر الرفع، لأنَّك لم تثبت سيرًا يكون سببًا إنَّما جعلته فيما ترى وأنت في تأخيره، وقد بنيت الكلام على اليقين في مضي الحرف معملًا، وكل ما ذكرنا من الأحكام إنَّما يكون ما لم تقع حتى خبرًا فيكون لها موضع

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج1243/3

(2) حاشية الصبان، الشافعي، ج427/3

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1666/4

(4) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج4288/8

(5) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج193/3

من الإعراب. فإن لم يكن الأمر على هذا وكانت حتى خبرًا لم يجز الرفع فتقول: كان سيري حتى أَدخلَ المدينة".

90.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

ح.فصل

قال أبو حيان[1]: "وذهب أبو علي، وتبعه ابن مالك إلى أنه يشترط في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى، فإن تضمن لم يجز النصب، نحو قولك: لم ضربت زيدًا فيجازيك، ولم يشترطه أحد من أصحابنا، والصحيح جواز النصب".

التوضيح والتحليل

قال النحويون إنه إذا استفهم عن الفاعل وأسند إلى فعل ماض، فالصحيح فيه عند أبي حيان النصب، ولم يشترط أصحابه وقوع الزمن في الماضي لتحقيق النصب.

والمرجح هو النصب.

قال ابن عقيل[2]: "لا يتضمن وقوع الفعل، فإن تضمنه لم ينصب الفعل".

قال ابن مالك[3]: "واختار شيخنا رحمه الله أنه لا يجوز النصب فيما ولى الفاء أو الواو بعد الاستفهام، إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل، إما لأنه استفهام عن الفعل نفسه كما تقدم، وإما لأنه استفهام عن متعلق فعل غير محقق الوقوع".

91.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

خ.فصل

قال أبو حيان[4]: "قال بعض أصحابنا: لا يجوز فيه النصب لمعنى الفعل انتهى".

التوضيح والتحليل

تأتي حروف النفي لن ولما ولم وفاء السببية وغير السببية مختصة بالأفعال، وينصبونها، وقد أجاز أبو حيان القطع أي الرفع، ومنع أصحابه النصب للفعل المقترن بالفاء، وذُكِر ذلك للضرورة الشعرية، فاختاروا النصب في قول الشاعر:

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1671/4

(2) المساعد، ابن عقيل، ج86/3

(3) شرح التسهيل، ابن مالك، ج29/4

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1674/4

لـــــم ألـــــق بعـــــدهم حيًّـــــا فـــــأخبرهم ... ...[1]

ومعناه: ما عرفت جماعة فانكشف لي سوء أخلاقهم إلا ازددت تعلقًا بقومي؛ لحبهم مكارم الأخلاق، وذلك يطبق على باقي حروف النصب.

والمرجح هو النصب.

قال ابن السراج[2]: "وقالوا: كأن ينصب الجواب معها وليس بالوجه ، وذاك إذا كانت في غير معنى التشبيه ، نحو قولك: كأنك وال علينا فتشتمنا، والمعنى لست واليًا علينا فتشتمنا ، وتقول: أريد أن آتيك فأستشيرك؛ لأنك تريد إتيانه ومشورته جميعًا. فلذلك عطفت على "أن"، فإن قلت: أريد أن آتيك فيمنعني الشغل ، رفعت لأنك لا تريد منع الشغل".

قال ناظر الجيش[3]: "فالرفع على القطع فيكون ما بعد "الفاء" موجبًا، نحو قولك: لم تأتنا فتحدثنا".

قال الرضي[4]: "إن لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة أو غير واسطة، إلى المستثنى المثبت، بل إلى شيء في حيز النفي، نحو: ما قام أحد إلا هند فأحسن إليه أو فأكرمه، والضمير لأحد، جاز، لأن المعنى: ما قام أحد فأحسن إليه إلا هند، على أن ذلك قبيح، لأن قولك: فأحسن إليه متعلق بما قبل "إلا" وقد تقدم في باب الفاعل، أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية، إلا الأشياء المعدودة هناك، وقد جاء ما بعد الفاء منصوبًا، في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلا".

---

(1) منسوب لزياد بن حمل التميمي في شواهد المغني السيوطي، ج137/1

(2) الأصول في النحو، ابن السراج، ج185/2

(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج8/ 4205

(4) شرح الرضي على الكافية، الرضي، ج65/4

92.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

د.فصل

قال أبو حيان[1]: " وحسبك: مبتدأ خبره محذوف، أي: حسبك السكوت، ولا يظهر، والجملة متضمنة معنى: اكفف، وزعمت جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر، لأنه في معنى ما لا يخبر عنه، قال بعض أصحابنا: ولو قيل إنه اسم فعل مبني، والكاف للخطاب، وضم، لأنه قد كان معربًا، فحمل على قبل وبعد، و يا حكم لم يبعد عندي".

التوضيح والتحليل

إذا جزم الفعل فإن له أربعة مذاهب، ومنها ما جزم بعد الفاء بشرط مقدر، وكان دالًا على الأمر، مثل: حسبك فإنها عند أبي حيان تعد حسبك مبتدأ بخبر محذوف بمعنى اكفف، وذهب أصحابه إلى أنه اسم فعل مبني على الضم والضمير الكاف للخطاب.

والمرجح بناؤه.

قال سيبويه[2]: "واعلم أنهَّم إنما قالوا: حسبك درهمٌ، وقطك درهمٌ، فأعربوا حسبك، لأنهَّا أشد تمكنًا".

قال المرادي[3]: "مبتدأ وخبره محذوف، أي: حسبك السكوت، وهو لا يظهر".

قال الأزهري[4]: "ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت، لأن النصب إنما هو بإضمار أن، والفاء عاطفة على مصدر متوهم، و"نزال"، و"حسبك"، ونحوهما، لا تدل على مصدر لأنها غير مشتقة، ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما، أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت إذا سقطت الفاء، لعدم مقتضى السبك".

93.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

ذ.فصل

قال أبو حيان[5]: "وقال بعض أصحابنا: الفعل الخبري لفظًا الأمري معنى لا ينقاس، ولم يسمع منه إلا الذي ذكرناه".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1685/4

(2) الكتاب، سيبويه، ج268/3

(3) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي،ج217/4

(4) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج385/2

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1685/4

التوضيح والتحليل

يؤكد أبو حيان قول أصحابه في المسألة السابقة، ويقول: إن الفعل الذي يحتمل لفظه الخبر ومعناه يحمل معنى الأمر لا يخرج عن الأحكام السابقة التي تم ذكرها في المسألة السابقة.

قال ابن السراج[1]: "اللفظ على ما كان عليه وإن كان دخله خلاف معناه، ألا ترى أن قولك: غفر الله لزيد معناه الدعاء، ولفظه لفظ ضرب فلم يغير لما دخله في المعنى. وكذلك: حسبك رفع بالابتداء إن كان معناه النهي".

94.باب النواصب للفعل المضارع للمعرب

د.فصل

قال أبو حيان[2]: "ولا يجوز أن تحذف "أن" في غير ما تقدم ذكره، بل يجب إظهارها، هذا مذهب جماعة منهم متأخرو أصحابنا".

التوضيح والتحليل

أجاز العرب حذف "أن" الناصبة بعد المضارع وإضمارها في مواضع معينة، وذهب أبو حيان إلى أن حذفها مقصور على السماع، ولا يجوز الرفع أو النصب بعد الحذف إلا ما سُمع به، وأوجب أصحابه إظهارها، وذهب آخرون من النحويين على جواز حذفها في غير المواضع المذكورة، وإذا تم حذفها فإنهم يرجحون الرفع أو حذفها مع إبقاء عملها في النصب.

والمرجح إظهارها لتحقيق النصب ب(أن).

قال ناظر الجيش[3]: "ولا تنصب "أن" محذوفة في غير المواضع المذكورة إلّا نادرًا، وفي القياس عليه خلاف ظاهر، لكن في كلام الشيخ أن حذف "أن" من أصله في غير المواضع المذكورة فيه خلاف ".

قال الأنباري[4]: "أن" الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو ولام كي ولام الجحود وحتى".

95.ز. فصل

(1) الأصول في النحو، ابن السراج، ج399/1

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1690/4

(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ناظر الجيش، 4266/8

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج445/2

قال أبو حيان[1]: "وتفيد التفسير غالبًا "أي" فتكون تفسيرًا لصريح القول، ومضمنة ولغيرها... وإن وقعت بين مترادفين، فالثاني هو الأشهر نحو: هذا الغضنفر أي الأسد، وهي إذ ذاك حرف عطف عند الكوفيين، وتبعهم صاحب المستوفي، وصاحب المفتاح، وخرج بعض أصحابنا ذلك على أنه عطف بيان ".

التوضيح والتحليل

ذكر العلماء معاني حرف "أي" بفتح الهمزة، فتكون للتفسير والتوضيح، وإن وقعت بين علمين مترادفين، فيكون الثاني هو الأكثر انتشارًا وشهرة عند أبي حيان، ولم يذكر وجه إعراب فيها، وذهب أصحابه إلى جعلها عطف بيان.

قال المرادي: "وزاد بعضهم لـ"أي" قسمًا ثالثًا، وهو أن تكون حرف عطف، وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب، نحو هذا الغضنفر أي الأسد، وكونها حرف عطف وهو مذهب الكوفيين وتبعهم ابن السّكاكي الخوارزمي".

قال ناظر الجيش[2]: "قد تقدم أن "أي" إذا وقعت بين مشتركين في الإعراب لا تعدّ عاطفة، وكانت باقية على أنها مفسرة، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في باب "العطف"، وخرّج الواقع بعدها على أنه عطف بيان ".

96.باب المجرور

أ.فصل

قال أبو حيان[3]: "فالباء حركتها الكسر...، ولم يذكر لها سيبويه معنى غير الإلصاق، قال أصحابنا: لا تكون إلا بمعنى الإلزاق والاختلاط حقيقة أو مجازًا إذا لم تكن زائدة، وقد ينجر معها معانٍ أخر، فللإلزاق حقيقة وصلت هذا بهذا، ومجازًا نحو: مررت بزيد، التزق المرور بمكان قرب زيد".

التوضيح والتحليل

الباء هي حرف جر مختص بالاسم زائدة وغير زائدة، وذكر النحويون للباء غير الزائدة ثلاثة عشر معنى، وذكر أبو حيان رأي أصحابه أنها لا تكون إلا بمعنى الإلزاق، وهذا ما ذكره سيبويه أيضًا، ويكون على ضربين: إلزاق حقيقي وإلزاق مجازي، واكتفى أبو حيان بذكر رأي سيبويه وأصحابه بمعنى الإلصاق ولم يدرج رأيه وسكت عنه.

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1692/4

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج4277/8

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1695/4

قال ابن جني (ت392هـ)[1]: "فأما الإلصاق فنحو قولك: أمسكت زيدًا، يمكن أن تكون باشرته نفسه، وقد يمكن أن تكون منعته من التصرف من غير مباشرة له، فإذا قلت: أمسكت بزيد فقد أعلمت أنك باشرته وألصقت محل قدرتك أو ما اتصل بمحل قدرتك به، أو بما اتصل به، فقد صح إذن معنى الإلصاق".

قال المرادي[2]: "الإلصاق وهو أصل معانيها، ولم يذكر لها سيبويه غيره. قال إنما هي للإلصاق والاختلاط...، والإلصاق ضربان: حقيقي نحو: أمسكت الحبل بيدي، قال ابن جني: أي: ألصقها به، ومجازي، نحو: مررت بزيد، قال الزمخشري: المعنى: التصق مروري بموضع يقرب منه".

قال ناظر الجيش[3]: "كان في الباء معنى الإلصاق والاختلاط؛ لأنك إذا جعلته يدخل فقد ألصقت الدخول به، فالإلصاق عام فيها حيثما وقعت".

97.باب المجرور

ب.فصل

قال أبو حيان[4]: "وذكر أصحابنا أن المعاني التي تنجر مع الإلصاق ستة أنواع، منها النقل، ويعبر عنه بالتعدية ويكون الفعل قبلها لازمًا، ومتعديًا نحو: صككت الحجر بالحجر، أصله: صك الحجرُ الحجرَ، فالإلصاق في هذا واضح، والسببية نحو: مات زيد بالجوع، والاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وخضت الماء برجلي".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان معانيَ أخرى تنشق عن دور الباء في الإلصاق لدى أصحابه، وذكروا من أنواعها باء التعدية وهي بمنزلة الهمزة للتعدية، بحث تدخل على الفعل اللازم، وتجعله مفعولًا متعديًا، بالإضافة إلى الاستعانة والسببية والظرفية والمصاحبة والقسمية، وسكت أبو حيان عن ذكر أغراض الباء الأخرى غير الإلصاق.

---

(1) سر الصناعة، أبو الفتح ابن جني، ج123/1

(2) الجنى الداني، المرادي، ج36/1_37

(3) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج2944/6

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1695/4

قال المبرد[1]: "منها الباء التي تكون للإلصاق والاستعانة، فأما الإلصاق فقولك: مررت بزيد، وألممت بك، وأما الاستعانة فقولك: كتبت بالقلم، وعمل النجار بالقدوم".

قال الزمخشري[2]: "والباء معناها الإلصاق، كقولك: به داء، أي التصق به وخامره، ومررت به وارد على الاتساع، والمعنى التصق مروري بموضع يقرب منه. ويدخلها معنى الاستعانة في نحو: كتبت بالقلم، ونحرت بالقدوم، وبتوفيق الله حججت، وبفلان أصبت الغرض، ومعنى المصاحبة في نحو: خرج بعشيرته، ودخل عليه بثياب السفر، واشترى الفرس بسرجه ولجامه، وتكون مزيدة في المنصوب".

98.باب المجرور

ت.فصل

قال أبو حيان[3]: "وذكر ابن مالك، أنها تأتي للتعليل، قال: وهي التي تحسن غالبًا في موضع اللام، كقوله تعالى[4]: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾، ولم يذكر أصحابنا هذا، وكأن السبب والتعليل واحد".

التوضيح والتحليل

لم يورد أبو حيان رأيه في باء التعليل التي ذكرها سيبويه والتي تصلح غالبًا أن توضع موضع اللام، ولم يذكر أصحابه باء التعليل، وعلل أبو حيان ذلك هو اعتقاد أصحابه أن الغرض التعليلي هو بذاته الغرض السببي، ولم يذكره.

قال المرادي[5]: "ولم يذكر الأكثرون باء التعليل، استغناء بباء السببية، لأن التعليل والسبب عندهم واحد؛ ولذلك مثلوا باء السببية بهذه المُثل التي مثل بها ابن مالك للتعليل".

قال الصنعاني[6]: "وقد زاد قوم السببية، وهى الداخلة على علة الفعل وشبهه نحو: "حججت بتوفيق الله".

99.باب المجرور

ث.فصل

---

(1) المقتضب، المبرد، ج39/1

(2) المفصل في الإعراب، الزمخشري، ج381/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1696/4

(4) البقرة: 54

(5) الجنى الداني، المرادي، ج40/1

(6) البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة، الصنعاني، ج1678/1

قال أبو حيان[1]: "وذكر أيضًا أنها تكون للبدل ...، أي: بدلهم، وذكر هذا المعنى بعض أصحابنا عن بعض المتأخرين، قال: والصحيح أن معناها السبب".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أن الباء التي تأتي بمعنى العوض أو البدل لدى أصحابه هي باء سببية، وليست بدلًا أو عوضًا عن الباء كما ذكر أصحابه، ورجح رأيه بقوله، والصحيح أن معناها السبب.

قال سيبويه: "البدل؛ كقول بعضهم: "ما يسرني أني شهدت بدرًا بالعقبة"؛ أي: بدلها".

قال المرادي[2]: "زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبدل والعوض، نحو: هذا بذاك، أي: هذا بدل من ذلك وعوض منه. قال: والصحيح أن معناها السبب".

100.باب المجرور

ج.فصل

قال أبو حيان[3]: "وقال أصحابنا معناها العام الاستحقاق".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان قول أصحابه في المعنى العام للام وهو الاستحقاق، حيث تقسم اللامات قسمين: لام أصلية، ولام زائدة، فالأصلية من أصل الكلام، والزائدة هي الزائدة عن معنى اللام الأصلي، ولها عدة أقسام: منها لام الاستحقاق، وينجر عنها عدة معان وأنواع، وهو المعنى العام لدى سيبويه أيضًا، وسكت أبو حيان عن ذكر معناها، واكتفى بقول سيبويه والمبرد وأصحابه.

وذكرها الهروي في قسم خاص بها وقال[4]: "وهي كقولك: "الحمد لله والشكر لله"، فهذه لام الاستحقاق، والفرق بينها وبين لام الملك أن هذه الأشياء ليست مما يملك، وإنما هي تستحق، فتضيف بهذه اللام ما استحق من الأشياء إلى مستحقة".

قال المرادي[5]: ""وللام الجارة اثنان وعشرون معنى، أحدها الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى وذات".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1696/4

(2) الجنى الداني، المرادي، ج5/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1708/4

(4) اللامات، الهروي، ص 38

(2) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج131/1

101.باب المجرور

ح.فصل

قال أبو حيان[1]: "وما استدلوا به تأوله أصحابنا، وتجيء اللام مقوية لعمل العامل، ولم يذكر سيبويه زيادة اللام، وتابعه أبو علي، وذهب المبرد إلى زيادتها في[2]:﴿رَدِفَ لَكُم﴾، وفي[3]:﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ثم تأوله على معنى التضمين في ردف".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان لام التقوية المزيدة، وتأتي لتقوية العامل بسبب ضعفه عن العمل لعدة عوامل منها التأخير، وفرعيته بالعمل، بحيث يكون فرعًا لا أصلًا، فتجئ اللام كواسطة تقوي العمل؛ ليصل العامل إلى المعمول، وذهب أصحابه إلى تأويل الأغراض التي استدل بها العلماء لمعان أخرى، منها تأويلهم معنى اللام الزائدة إلى معنى التضمين، كما ذكروا في المثال.

والمرجح أن التأويل يحمِّل الحروف معاني جديدة تناسب السياق وتعين على الفهم، وهو المرجح.

قال المرادي[4]: "وهي أن تزاد مقوية لعامل ضعيف بالتأخير، نحو: "إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ"، أو بالفرعية نحو: "فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ"، وغير قياسية: وهي في غير ذلك نحو: "رَدِفَ لَكُمْ" وقد أُوّل على التضمين".

قال ابن هشام[5]: "ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعُف إما بتأخره، أو بكونه فرعًا في العمل".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1709/4

(2) النمل: 72

(3) يوسف: 43

(4) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج755/2

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج287/1

102.باب المجرور

خ.فصل

قال أبو حيان[1]: "وذهب المبرد، والأخفش الصغير، وابن السراج وطائفة من الحذاق، ومن أصحابنا السهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية".

التوضيح والتحليل

وافق أبو حيان أصحابه في معنى "من" بعد أفعل التفضيل هي لابتداء الغاية، وسميت للغاية؛ لأنها وقعت منذ ابتداء غاية الفعل، ولمَّح أبو حيان أن سائر المعاني في "من" تعود لمعنى ابتداء الغاية، وقال السهيلي من أصحابه: إن "من" ليست للتبعيض، خلافًا للفارسي ومذهب من الجمهور أنها تبعيضية بمعنى بعض.

والمرجح برأيي أن "من" يكثر استعمالها في ذكر مدى الشيء والابتداء به؛ فهي للغاية أكثر منها للتبعيض.

قال الرضي[2]: "وللضمير في قولك: "عزّ مِن قائل" إنه القائل، بخلاف التبعيضية".

قال المرادي[3]: "وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية".

قال ابن السراج[4]: "وقال في وقت آخر: من تكون على ثلاثة أضرب لابتداء الغاية كقولك: خرجت من الكوفة إلى البصرة وللتبعيض كقولك: أخذت من ماله. والأصل يرجع إلى ابتداء الغاية، لأنك إذا قلت: أخذت من المال، فأخذك إنما وقع عليه ابتداؤه من المال، ويكون لإضافة الأنواع إلى الأسماء".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1719/4

(2) شرح الكافية، الرضي، ج266/4

(3) الجنى الداني، المرادي، ج315/1

(4) الأصول في النحو، ابن السراج، ج409/1

103.باب المجرور

د.فصل

قال أبو حيان[1]: "ورأيت الهلال من داري من خلال السحاب، فـ"من" الأولى لابتداء الغاية، والثانية لانتهائها، وأنكر ذلك أكثر أصحابنا، وانتهاء الغاية أثبت لها هذا".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان وقوع "من" مع المفعول، وتكون بذلك "من" لانتهاء الغاية، فتقول: شممت من داري الريحان من الطريق، فكانت "من" الأولى لابتداء الغاية والثانية لانتهائها، فيكون هناك بداية لحصول الشيء وانتهائه مع انتهاء الفعل أو حصوله، ولم يثبت أصحابه ذلك، وأنكر "من" لانتهاء الغاية.

والمرجح هو حضور معنى انتهاء الغاية لـ"من".

قال المرادي[2]: "كون "من" لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين، ورد المغاربة هذا المعنى، وتأولوا ما استدل به مثبتوه".

قال ابن يعيش[3]: "وقد أضاف بعضهم إلى أقسامها قسمًا آخر، وهو أن تكون لانتهاء الغاية، وذلك بأن تقع مع المفعول، نحو: "نظرت من داري الهلال من خلل السحاب"، و"شممت من داري الريحان من الطريق "، فـ"من" الأولى لابتداء الغاية، والثانية لانتهاء الغاية".

104.باب المجرور

ذ.فصل

قال أبو حيان[4]: "وتبعهم ابن مالك أنها تأتي لموافقة "في"... وهذا الذي ذكره ابن مالك من المعاني لم يذكره أصحابنا".

التوضيح والتحليل

تعددت المعاني الكثيرة لحرف الجر "من" عند النحويين، فوافقوها للباء و لـ"في" و"عند" و"ربما".

ووافق أبو حيان قول النحويين في ابتداء الغاية لـ"من" وانتهائها، وخالفهم أصحابه، وتأولوا معاني الباء حسب ما يدل عليه القول، أي اعتمدوا على تأويل ما يستدلوا به.

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1720/4

(2) الجنى الداني، المرادي، ج52/1

(3) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ج462/4

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1721/4

قال المرادي[1]: "ولم يثبت أكثر النحويين لـ"من" جميع هذه المعاني، وتأولوا كثيرًا من ذلك على التضمين، أو غيره".

قال ناظر الجيش[2]: "وقد علم مما أشرت إليه: أن المعاني التي ذكرها المصنف لهذا الحرف الذي هو "من" منها ما تحقق، ومنها ما لم يتحقق، ولا شك أن للنظر في ذلك مجالًا".

105.باب المجرور

ر.فصل

قال أبو حيان[3]: "كون "في" للوعاء، تأوله أصحابنا وردوه إلى معنى الوعاء".

التوضيح والتحليل

عَمِل أبو حيان بحرفية الحرف "في"، ولم يوافق على زيادتها في الضرورة الشعرية كما ذهب الفارسي، وذلك لحضور معنى الوعاء فيه، كما أظهر أصحاب أبي حيان في معاملته كحرف جر بمعنى الوعاء كما استدلوا به، وهو ليس لفظاً حقيقياً، وإنما بما معناه على سبيل التأويل.

قال ابن السراج[4]: "في: للوعاء عن لما عدا الشيء".

قال ناظر الجيش[5]: "فالتّامّ: نحو زيد في الدار، التقدير: زيد مستقر: في الدار؛ لأن في للوعاء، فمعناها موافق للاستقرار".

106.باب المجرور

ز.فصل

قال أبو حيان[6]: "وتقدم الخلاف في "عن" إذا جرت أهي اسم، أم هي باقية على حرفيتها ... وذهب بعض أصحابنا إلى أنها اسم".

التوضيح والتحليل

---

(1) الجنى الداني، المرادي، ج315/1

(2) تمهيد القواعد ، ناظر الجيش، ج2897/6

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1727/4

(4) الأصول في النحو، ابن السراج، ج174/3

(5) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج1004/2

(6) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1729/4

سكت أبو حيان عن رأيه في هذه المسألة، وتباينت آراء النحويين حول اسمية وحرفية "عن"، واستعمل حرف "عن" بمعنى المجاوزة، ويدخل عليها "من" في كثير من المواضع، بحيث يقال إن "من" هي لابتداء الغاية، فإن دخل عليها حرف جر يحكم عليها بالاسمية، وجاز أن تكون حرفية لأنها ممكن أن تحل محل حروف الجر الأخرى، فنقول: جئت عن العصر أي: بعده، وتكلم عن خير، أي: به، وذهب أصحابه إلى أنها اسم.

قال المرادي[1]: "أما "عن" فتكون اسمًا إذا دخل عليها حرف جر".

قال السيوطي[2]: "قال أبو حيان: قال بعض شيوخنا: وينبغي على قولهم أنها بمعنى "بعد" أن تكون حينئذ ظرفًا، قال: ولا أعلم أحدًا قال إنها اسم إلا إذا دخل عليها حرف الجر".

قال ابن السراج[3]: "ومنها "عن" وهي لما عدا الشيء وقد استعملت اسماً، وقد ذكرتها في الظروف. وذكرها سيبويه في الحروف وفي الأسماء فقال: "عن" اسم إذا قلت: من عن يمين كذا".

107.باب المجرور

س.فصل

قال أبو حيان[4]: "ومذهب البصريين أنها للتقليل، قال أصحابنا في جنس الشيء، أو في نظيره".

التوضيح والتحليل

اختلف العلماء بين اسمية وحرفية "رب" المستعملة للتقليل عند البصريين، ورجحوا حرفيتها، وقال أصحاب أبي حيان: إنها تدل على جنس القلة أو نظيره، ولم يذكر أبو حيان رأيه في موضع استعمال الحرف "رب" في القلة أو الكثرة.

قال المرادي[5]: "وأما ما جاءت فيه "رب"، وظاهره التكثير، فهو كثير جدًا، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار".

قال العلائي (ت 761هـ) [1]: "وَلم أجد لَهُم مُخَالفًا فِي ذَلِك، إِلَّا صَاحب الْعين والفارابي، وَلَا شكّ أَن هَؤُلَاءِ رَأَوْا الأبيات الَّتِي وَردت فِيهَا للتكثير فَإِنَّهَا كَثِيرَة، ثمَّ ذكر قَول سِيبَوَيْهِ الْمُتَقَدّم معنى "كم" معنى "رب" وَقَالَ لَا حجَّة فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قد صرح فِي مَوَاضِع أَن "رب" للتقليل وَكم للتكثير ".

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك ، المرادي، ج763/2

(2) همع الهوامع، السيوطي، ج444/2

(3) الأصول في النحو، ابن السراج، ج212/2

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1737/4

(5) الجنى الداني، المرادي، ج443/1

قال السيرافي (ت 385هـ) [2]: "كم" للتكثير و"رب" للتقليل".

108.باب المجرور

ش.فصل

قال أبو حيان[3]: "وفصل بعض أصحابنا فقال: إذا كان ثم ما يدل على العامل، ولم تقم الصفة مقامه، فإن شئت حذفته، وإن شئت أظهرته، وإذا كانت الصفة تقوم مقامه فلا يجوز إظهار العامل".

التوضيح والتحليل

ذهب أبو حيان إلى أن "رب" تتعلق بالعامل أو بالفعل التالي لها، واختلف الجمهور عند حذف العامل، فمنهم من قال: إنها تتعلق في المحذوف المتعلق بعاملها، وانفرد أصحابه في جواز حذف العامل إن لم تقم الصفة مكانه، فإن ذكر ما يدل على عاملها فلك أن تحذفها وإن شئت أظهرها، فيجوز لك حذف الفعل لقيت عند قولك: ما لقيت غلامًا ذكيًّا، فتقول: رب غلام ذكي لقيت، وتكتفي برب غلام ذكي جوابًا لهن، ولم يذكر أبو حيان رأيه في جواز أو إظهار العامل والمرجح ذكر العامل.

قال الأنباري[4]: "إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة" قلنا: لأنهم جعلوا ذلك عوضًا عن حذف الفعل الذي تتعلق به، وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشعر".

قال السيوطي[5]: "يجب حذفه إن قامت الصفة مقامه، نحو: رب رجل يفهم هذه المسألة، أي وجدته، فإن لم تقم مقامه جاز الحذف وعدمه سواء كان هناك دليل أم لا".

قال ناظر الجيش[6]: "ومثال ما يكون الفعل فيه لا يظهر لأن الصفة تقوم مقامه قولك: رب رجل يفهم هذه المسألة، لمن يقول لك: قد فهمتها، فالتقدير: رب رجل يفهم هذه المسألة".

109.باب المجرور

ص.فصل

---

(1) الفصول المزيدة في الواو المفيدة، صلاح الدين الدمشقي، ج251/1

(2) شرح أبوات سيبويه، السيرافي، ج343/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1743/4

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج687/2

(5) همع الهوامع، السيوطي، ج438/2

(6) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج3049/6

قال أبو حيان[1]: "قال أصحابنا: إذا جرت "حتى" لا يكون ما بعدها إلا داخلًا فيما قبلها، نحو: ضربت القوم حتى زيد، فتكون انتهاء الغاية به، إلا أن تدل قرينة على خلاف ذلك".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان حكم إعراب الاسم المذكور ما بعد حرف الجر "حتى"، فإن جاء بعده جملة فعلية فرجحها بالرفع بالابتداء، أو حمله على إضمار فعل يفسره ما بعد "حتى"، وعمل به بالجر والعطف، ووافقه أصحابه في الجر، وعيّن جرها بدول ما بعدها فيما قبلها فيقع حكم الفعل على سابق "حتى ولاحقها، فنقول: قرأت الكتب حتى آخرها، فتكون انتهاء الغاية به أي بآخر ورقة من الكتاب.

والمرجح الجر كما ذهب أبو حيان وأصحابه.

قال الصنعاني[2]: "وقولي في "حتى" الجارة وأن ما بعدها داخل فيما قبلها، والدليل على ما ذكرنا أنَّا استقرأنا المواضع فوجدنا الأكثر في "حتى" الدخول، كما وجدنا الأكثر في "إلى" خلافه، ولا يعكسون إلا مع قرينة، فحملناه على المجاز".

قال ابن عصفور[3]: "وأما حتى الجارة فإنّها لانتهاء الغاية، ولا يخلو أن يكون ما بعدها جزءًا مما قبلها أو لا يكون، فإن لم يكن ما بعدها جزءًا مما قبلها فإنَّ الفعل غير متوجه عليه، وذلك نحو قولك: سرتُ حتى الليل، فالسير غير واقع في الليل، فإنَّ الليل لم يتقدمه ما يكون جزءًا منه.

وإن كان ما بعدها جزءًا مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدل على أنّه داخل مع ما قبلها في المعنى أو خارج عنه أو لا تقترن به قرينة أصلًا، فإن اقترنت به قرينة كان المعنى على حسبها".

110.باب المجرور

ض.فصل

قال أبو حيان[4]: "هو قول أصحابنا، وهو أنه لا بد أن يكون آخر جزء من الشيء".

التوضيح والتحليل

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1754/4

(2) البرود الضافية والعقود الصافية، الصنعاني، ج51/1

(3) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج321/3

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1755/4

ذكر أبو حيان قول سيبويه في عطف "حتى" إن كان ما بعدها داخلًا فيما قبلها، وقال أصحابنا لا يعطف ما بعدها على ما قبلها، إلا حيث يجر، ولا يكون العكس أي لا يعطف ما قبلها فيما بعدها، ولا يجوز هنا إلا الجر، ويكون على آخر جزء من الشيء، فنقول: أكلت السمكة حتى رأسِها، بجر الرأس، وسكت أبو حيان عن رأيه هنا، ونرجح سكوته بتأييده أصحابَه.

قال المرادي[1]: "فلم يشترط في مجرور "حتى" كونه آخر جزء ولا ملاقي آخر جزء".

قال الأزهري[2]: "وإنما يجر بـ"حتى" في الغالب آخر نحو: "حتى رأسها"، أو متصل بآخر، نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾"[3] كما مثلنا، وإذا ثبت أنها لا تجر إلا آخرًا أو متصلًا به، فلا يقال: سهرت البارحة حتى نصفها؛ لأن النصف ليس آخرًا ولا متصلًا بالآخر ، قالته المغاربة. قال في المغني: وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري وحده".

قال السيوطي[4]: "والتزم الزمخشري كون مجرورها آخر جزء أو ملاقي آخر جزء، وهو غير لازم بدليل ".

111.باب المجرور

ط.فصل

قال أبو حيان[5]: "ونص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر، وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه".

التوضيح والتحليل

اختلف أبو حيان مع من أجاز إضمار حرف الجر وإبقاء عمله ساريًا، حيث أظهر الخلاف في حذف حرف "من" في باب "كم"، وأبقوا عملها ساريًا بجر ما بعدها، وقال إنه من الشواذ الذي لا يقاس عليه.

وأيد بذلك قول أصحابه في منعهم حذف حرف الجر وإبقاء عمله، والمرجح هو المنع.

قال المرادي[1]: "والذي قرره المغاربة، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في "باب" القسم، وفي باب "كم" على خلاف".

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج752/2

(2) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج656/1

(3) القدر:5

(4) همع الهوامع في جمع الجوامع، السيوطي، ج424/2

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1757/4

قال ابن عقيل[2]: "لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله".

112.باب المجرور

ظ.فصل

قال أبو حيان[3]: "وعند أصحابنا أن قوله: "ولا سابقٍ شيئا" من باب العطف على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان هنا أمثلة لمن أجاز حذف حرف الجر وإبقاء عمله في الجواب، فجعلوا جوابهم في: جيدٍ، حماك الله، جواب لقولهم: كيف أصبحت؟ وذهب أبو حيان إلى أنه من الشاذ غير مقيس عليه.

وقال أصحابه أن جرهم "لسابق" هو مشترك على التوهم، أي: عطف بالجر، وهذا لا يقاس عليه.

قال الأنباري[4]: "ولا سابق شيئاً"، فجرَّ "سابق" توهمًا لأنه قال: "لست بمدركٍ ما مضى"، فعطف عليه بالجر".

قال المرادي[5]: "المعطوف على خبر "ليس" و"ما" الصالح لدخول الباء، نحو: "قوله:

ألا رجـــــــل جـــــــزاه الله خيـــــــرًا ... ... (6)

يريد: ألا من رجل".

وقال الرضي[7]: "وروي ألا رجل بالجر، أي: ألا من رجل، النعت والعطف".

113.باب القسم

أ.فصل

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج781/2

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج36/3

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج4/ 1757

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج460/2

(5) توضيح المقاصد والمسالك، ج778/2

(6) البيت من بحر الوافر، وهو لعمرو بن قعاس المرادي، الكتاب، سيبويه، ج2/ 308

(7) شرح الرضي على الكافية، الرضي، ج172/2

قال أبو حيان[1]: " والجملة تشمل الجملة الإنشائية، نحو: أقسمت، والخبرية، نحو[2]: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾، وهي خبرية عند كثير من أصحابنا".

التوضيح والتحليل

اجتمع أبو حيان وكثير من أصحابه أن جملة القسم المؤكدة للقسم هي جملة خبرية، تتكون من ركني الجملة المبتدأ والخبر، وقال بها مؤكدة أي أن الجملة التالية تؤكد السابقة فهي ليست أخرى، وهي ليست بإنشائية كما زعم بعض النحويين، والمرجح أنها خبرية غير تعجبية، ومن ذهب إلى إنشائها لم يكن بحاجة لقوله غير تعجبية.

قال ابن جني[3]: "وَقد عقدت الْعَرَب جملَة الْقسم من الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر كَمَا عقدتهما من الفعل والفاعل".

قال السيوطي[4]: "القسم جملة لفظاً كأقسمت بالله، أو تقديراً كـ"بالله" إنشائية كما ذكر، أو خبرية كـ"أشهد لَعمرو خارج" و"علمت لزيد قائم" مؤكدة لخبرية أخرى تالية غير تعجب، فخرج بالمؤكدة لأخرى، نحو: "زيد قائم زيد قائم"، فإنه يصدق عليها جملة مؤكدة ليست أخرى بل هي هي، وبالخبرية غيرها، فلا تقع مقسمًا عليها، وبالباقي التعجبية بناء على الصحيح أنها خبرية".

114.باب القسم

ب.فصل

قال أبو حيان[5]: "ولم يذكر أصحابنا الاستغناء في الجملة الاسمية عن اللام أو عن "أن"".

التوضيح والتحليل

يأتي القسم كتوكيداً للكلام، فتحلف بالله بفعل تؤكده في صياغة جملتك، فإذا أقسمت على فعل غير منفي يلزم استعمال اللام والنون المخففة أو الثقيلة في آخر الكلام، وذهب جمهور من النحاة إلى حذف اللام أو "أن" المخففة المستعملتين في جملة القسم لحسن الحذف وتجنباً للاستطالة.

ولم يُذكر عن أبي حيان حذفهما، وقال: إنها مخففة من الثقيلة، واللام المقترنة بها مفتوحة، ولم يستغن أصحابه عن اللام أو "أن" في الجملة الاسمية لجملة القسم، والمرجح هو إظهارهم دون إضمار.

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1763/4

(2) النحل: 38

(3) اللمع في العربية، ابن جني، ج187/1

(4) همع الهوامع، السيوطي، ج483/2

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1776/4

قال السيوطي[1]: "أو حذف اللام من الاسمية، كقول أبي بكر[2]: "والله أنا كنت أظلم منه".

قال ناظر الجيش[3]: "قال المصنف رحمه الله تعالى: تصدير الجملة الاسمية المقسم عليها بلام مفتوحة ... وتصديرها بـ"إن" مثقلة... وتصديرها بالمخففة، ويستغنى عنهما قليلًا دون استطالة في المقسم به، كقول أبي بكر –رضي الله تعالى عنه–: "والله أنا كنت أظلم منه"، والأصل: "لأنا"، فحذفت اللام، والمقسم به اسم لا استطالة فيه بصلة، ولا عطف، فلو كان فيه استطالة لحسن الحذف".

قال سيبويه[4]: "واعلم أن القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلام، كقولك: والله لأفعلنَّ".

قال ابن الوراق[5]: "وَإِنَّمَا لم يجز أَن تحذف من أجوبة الْقسم سوى (لَا)، لِأَن اللَّام لَو حذفت، لوَجَبَ أَن ينحذف مَعهَا النُّون ... فَأَما (إِن) فَلَا يجوز حذفهَا، لِأَنَّهَا عاملة، وعملها ضَعِيف، فَلم يجز أَن تحذف".

115.باب القسم

ت.فصل

قال أبو حيان[6]: "ونصوص أصحابنا على أنه لا يجوز أن يتقدم ما بعد اللام عليها مطلقًا".

التوضيح والتحليل

هناك خلاف في جواز تقديم معمول "ما"، أو"إن"، أو اللام، الداخلة على جواب القسم في الجملة الاسمية عليها، فمنهم من أجاز تقديمه دائمًا، ومنهم من منع ذلك، وهو رأي أبي حيان وأصحابه، حيث اتفقوا بألا يتقدم معمول لما بعدها عليها، وهو المرجح بحيث يتم نصب الفعل بلام جواب القسم.

قال أبو القاسم (ت337هـ) [7]: "والقول في ذلك أنه إنما امتنع من تقديم ما بعد هذه اللام عليها لأنها لام الابتداء، ولها صدر الكلام، ولا يسبق الابتداء شيء، وجاز تقديم ما بعد لام "إن" عليها من المنصوب بخبرها؛ لأنها في الحقيقة مقدرة قبل (إن)".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، ج489/2

(2) صحيح البخاري: باب: قل يا أيها الناس إني رسول الله، حديث رقم: 4640، 59/6

(3) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج3097/6

(4) الكتاب، سيبويه، ج104/3

(5) علل النحو، ابن الوراق، ج564/1

(6) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1787/4

(7) كتاب اللامات، أبو القاسم، ج157/1

قال ابن مالك[1]: "لا يتقدم على جواب قسم معموله، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ... إن تعلق بجواب القسم جار ومجرور أو ظرف جاز تقديمه عليه ".

وكقول الشاعر:

رضـــــيعَي لبـــــانٍ ثَـــــدْيَ أمٍّ تحالفـــــا بأســـــحم داجٍ عَـــــوْضُ لا نتفـــــرّقُ[2]

116.باب القسم

ث.فصل

قال أبو حيان[3]: "وقال بعض أصحابنا: وأما "عوْض" و"جيْرِ" فمبنيان حذف منهما حرف القسم".

التوضيح والتحليل

الأصل في "جير" و"عوض" أسماء عوضت عن الجواب بالقسم، وقد استعملت "جير" عند المذهبين البصري والكوفي، أما "عوض" فهي كوفية لم يستعملها البصريون، وقد استعمل أبو حيان "جير" اسم مبني بناه لقلة تمكنه، فهي لا تستعمل إلا في القسم، وذهب أصحابه إلى أنهما اسمان مبنيان يستغنى عن ذكر حرف القسم فيها، فيتم إما نصبها أو رفعها، وقد ذكرها ابن جني في الخصائص في باب البناء.

قال ناظر الجيش[4]: "وأما "عوض" و"جير" فمبنيان يجوز أن يحكم على موضعهما بالنصب، وبالرفع".

(1) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ج218/3

(2) البيت للأعشى في ديوانه 121، الخصائص، ج265/1

(3) إرتشاف الضرب أبو حيان، ج1790/4

(4) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج3142/6

117.باب الإضافة

أ.فصل

قال أبو حيان[1]: "وإن حذفت التاء لأجل الإضافة، وأنشد على ذلك أبياتًا، ولا يذهب أصحابنا إلى ذلك، بل هو عندهم في الأبيات من الترخيم الواقع في غير النداء ضرورة".

التوضيح والتحليل

اكتفى أبو حيان في ذكر آراء النحويين البصريين والكوفيين في حذف تاء التأنيث عند الإضافة إن أمن اللبس، وذهب أصحابنا إلى عدم جواز حذف التاء أو الهاء عند الإضافة، وجعلها ترخيمًا زائدًا يقع في غير النداء، وقد حذفها النحويون عند الإضافة كما في قوله تعالى[2]: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ فأجاز الفراء[3] إسقاط الهاء في آخرها عند الإضافة.

قال ابن هشام[4]: "ويجوز حذف تاء التأنيث بشرط ألا يوقع حذفها في لبس؛ نحو: عدة وإقامة".

قال الأشموني[5]: "قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس".

118.باب الإضافة

ب.فصل

قال أبو حيان[6]: "ومن غير المحضة إضافة اسم الفاعل، واسم المفعول، والأمثلة إذا أضيفت إلى المفعول وكانت بمعنى الحال والاستقبال، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، هذا مجمع عليه من أصحابنا، وذكروا أنه يقصد التعريف في ذلك".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان رأي أصحابه في إضافة الظروف إلى الصفة المشبهة إضافة غير محضة باسم الفاعل، وذهبوا إلى أن إضافة الألف واللام في الصفة المشبهة هي بمنزلة أل التعريف وليست صفة للمعرفة، كما أعرب عنه الكوفيون، فجعلوا التعريف في "حسن الوجه" هو صفة للمعرفة.

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1801/4

(2) النور: 37

(3) انظر: معاني القرآن، الفراء، ج218/2

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج71/3

(5) شرح الأشموني، الأشموني، ج122/2

(6) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1803/4

ولكن المرجح أن يكون هو التعريف وهي إضافة غير محضة عند أصحاب أبي حيان، فالنكرة لا يعرف إلا بالألف واللام، و"حسن الوجه" نكرة يعرف بها.

ولم يذكر أبو حيان رأيه في المسألة.

قال سيبويه[1]: "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام على "حسن الوجه"، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدًا".

قال المبرد[2]: "وإنما يجوز إذا كان في الثاني ألف ولام، وذلك لأنك تقول: هذا حسنُ الوجْهِ، فيكون نكرة. فإذا أردت أن تعرفه أدخلت في الحسن الألف واللام".

قال ابن الحاجب[3]: "والمتفق عليه من الإضافة اللفظية، ثلاثة أشياء: اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله، كما يجيء، واسم المفعول المضاف إلى مفعول ما لم يسم فاعله أو إلى المنصوب المفعول، والصفة المشبهة المضافة إلى ما هو فاعلها معنى، بعد جعله في صورة المفعول لفظًا".

قال ابن عقيل[4]: "قسم الإضافة غير المحضة وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفًا يشبه "يفعل"، أي الفعل المضارع، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة، ولا تكون إلا بمعنى الحال".

119.باب الإضافة

ت.فصل

قال أبو حيان[5]: "وزعم بعض أصحابنا أن الإضافة في اسم الفاعل، وفي الأمثلة، واسم المفعول المضاف إلى مفعول كان منصوبًا، نحو: مررت برجل معطي الدراهم، هي على معنى اللام؛ لجواز وصولها إليه باللام".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان رأي أصحابه في أن إضافة الألف واللام لاسم الفاعل واسم المفعول يجوز الوصول إليها باللام، أي بإمكانها أن تحل محل معنى اللام، نحو: مررت برجل معطي الدراهم بمعنى معطي للدراهم، وافقهم أبو حيان وأجاز ذلك.

---

(1) الكتاب، سيبويه، ج198/1

(2) المقتضب، المبرد، ج161/4

(3) شرح الرضي على الكافية، ابن الحاجب، ج220/2

(4) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج45/3

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1804/4

قال السيوطي[1]: "ويختص التقدير عند من قال به بالمحضة، وقيل: تقدر اللام في غيرها لظهورها في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾[2] ".

قال الأزهري [3]: "وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى "من" أو" في" "فالإضافة بمعنى لام الملك" كما في "ثوب زيد" و"غلامه"، "أو لام الاختصاص كما في بقية الأمثلة، ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كـ"ضارب زيد"، فإنها بمعنى اللام".

120.باب فصل

قال أبو حيان[4]: "فإن كان غير مثنى، ودل على استحضار ما تحته من العدد استحضارًا أوليًا كأسبوع، وشهر، وعام وسنة، فنص أصحابنا على جواز إضافته إلى الجمل".

التوضيح والتحليل

نص أبو حيان إلى منع إضافة اسم الزمان المثنى إلى الجملة، فإن كان محدودًا بالتثنية مثل أسبوعين أو يومين فهنا لا يجوز إضافته إلى جملة أسماء الزمان، وأما إن كان غير مثنى مثل يوم، وأسبوع، وعام، وسنة، فذهب أصحابه إلى جواز إضافته إلى الجمل، والمرجح هو الجواز لأنه دال وكاف عن عدد محدد من الزمان.

قال سيبويه[5]: "وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيد، وآتيك يوم يقوم ذاك، وجاز هذا في الأزمنة، واطرد فيها...، وتوسعوا ذلك في الدهر، لكثرته في كلامهم".

قال المبرد[6]: "فإن قلت: هذا يوم يخرج زيد، فقد أضفته إلى هذه الجملة".

121.باب فصل

ج.فصل

قال أبو حيان[1]: "وذهب الكوفيون إلى أن ياء النسب جر، ولذلك خفض عندهم "تيم عدي"، فـ"تيم" عندهم بدل من الياء، وهذه المسألة ليست مسطورة في شيء من كتب أصحابنا، وإنما هي مسطورة في كتب الكوفيين".

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، ج503/2

(2) فاطر:32

(3) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج676/1

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1825/4

(5) الكتاب، سيبويه، ج117/3

(6) المقتضب، المبرد، ج176/4

التوضيح والتحليل

ذهب أبو حيان إلى إضمار هو على الرفع في ياء النسب في قولهم: رأيت التيمي تيم عديٍّ وتيم قريش، وعدل عن جر ياء النسب كما ذكر الكوفيون، ويقول أبو حيان إنه لم يُسمع جرها عند أصحابه من جمهور البصريين.

قال الأنباري[2]: "فاستغنى عن تكرير كل، وهذا كثير في كلامهم، وبهذا يبطل قول من توهم منكم أن ياء النسب في قولهم: "رأيت التيمي تيم عدي" اسم في موضع خفض؛ لأنه أبدل منهما "تيم عدي" فخفضه على البدل؛ لأن التقدير فيه: صاحب تيم عدي، فحذف "صاحب" وجر ما بعده بالإضافة؛ لأنه في تقدير الثبات".

قال الشافعي[3]: "واحتجوا بقول بعض العرب: رأيت التيمي تيم عدي بجرِّ تيم، فقالوا: إنه بدل من ياء النسب".

قال ابن يعيش[4]: "فهل هذه الياء حرف، أو اسم؟ فالجواب أنها حرف كتاء التأنيث، لا موضع لها من الإعراب. وذهب الكوفيون إلى أنها اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه، واحتجوا بما يحكى عن العرب: "رأيت التيمي تيم عدي" بجر "تيم" الثاني، جعلوه بدلًا من الياء في "التيمي". وإذا كان بدلًا منه، كان اسمًا؛ لأن حكم البدل حكم المبدل منه. وهو فاسد من قبل أن الياء حرف معنى دال على معنى النسب، كما أن تاء التأنيث حرف دال على معنى التأنيث".

122.باب المجزوم

أ.فصل

قال أبو حيان[5]: "واختلف عبارة أصحابنا، فبعضهم يقول: "لما" لنفي الماضي المتصل بزمان الحال، وبعضهم يقول: لنفي الماضي القريب من زمان الحال".

التوضيح والتحليل

انفرد أبو حيان في وجوب اتصال "لمَّا" بزمان الحال عند النفي، واختلف أصحابه في ذلك، فمنهم من جعل "لمَّا" لنفي الماضي المتصل بزمان الحال، ومنهم من نفي "لمَّا" للماضي القريب من زمان الحال.

والمرجح قول أبي حيان في نفي الماضي غير المنقطع عن زمان الحال.

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1840/4

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج387/2

(3)حاشية العلامة الصبان، الشافعي، ج248/2

(4) شرح المفصل، ابن يعيش، ج394/3

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1859/4

قال ناظر الجيش[1]: "(لما) لنفي الماضي القريب زمنه من زمن الحال".

قال المرادي[2]: "بخلاف (لما) فإنه يجب اتصال نفيها بالحال".

123.باب المجزوم

ب.فصل

قال أبو حيان[3]: "وأدوات الشرط وهي كلِمٌ وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببًا، والثانية متسببًا، ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلا في المستقبل، وهذه الكلم حرف، واسم".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أدوات الشرط التي تربط بين جملتين أي تعلق جملة بجملة، فتكون الثانية نتيجة للأولى والأولى سببًا لحصولها، وبيّن أصحاب أبي حيان على إثر ذلك مستقبلية الجملة الثانية، أي تدل على الزمن في المستقبل، لأن جملة الشرط الأولى وهي الشرط تسببت في حدوث الجملة الثانية وهي الجزاء، فحدوث الجزاء مترتب على حدوث الشرط، فهو مبني على الحاضر ووقوعه مبني على المستقبل.

قال المرادي[4]: "هذه أدوات الشرط الجازمة، وهي كَلِمٌ وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الأولى سببًا والثانية مسببًا. وهذه الكلم حرف واسم ".

قال ابن هشام[5]: "وجازم لفعلين، وَهُوَ أدوات الشَّرْط "إِن" و" إذمَا" لمُجَرّد التَّعْلِيق، وهما حرفان، وَ"من" للعاقل وَ"مَا" وَ"مهما" لغيره".

قال ابن الحاجب[6]: "وكلم المجازاة تدخل على الفعلين، لسببية الأول ومسببية الثاني، ويسميان شرطًا وجزاء".

قال ابن مالك[7]: "من عوامل الجزم: أدوت الشرط، وهي كلمات وضعت لتدل على التعليق بين جملتين، والحكم بسببية أولاهما ومسببية الثانية. وهذا التعليق نوعان: تعليق ماض على ماض، وتعليق مستقبل على مستقبل".

---

(1) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج3522/7

(2) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1270/3

(3) إرتشاف الضرب أبو حيان، ج1862/4

(4)توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1274/3

(5) شرح شذور الذهب ابن هشام، ج432/1

(6) شرح الرضي على الكافية، ابن الحاجب، ج86/4

(7) شرح التسهيل ابن مالك، 66/4

124.باب المجزوم

ت.فصل

قال أبو حيان[1]: "وإذا كان فعل الشرط ماضيًا، وفعل الجزاء مضارعًا ...، فجزمه فصيح...، وأما رفعه فذهب بعض أصحابنا إلى أنه أحسن من الجزم".

التوضيح والتحليل

أوضح أبو حيان أنه إن وقع الفعل في جملة الشرط الأولى في الزمن الماضي، وفعل الجملة الثانية المتعلقة بها مضارعًا فإنه يرجح الجزم، وذهب أصحاب أبو حيان إلى رفعه، والمرجح جزم فعل الشرط .

قال ابن مالك[2]: "فإن كان الجواب مضارعًا والشرط ماضيًا فالجزم مختار، كقوله تعالى: ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾[3]

والرفع جائز كثير كقول زهير:

وَإِنْ أَتَـــاه خَليـــل يـــوم مســـألة يَقـــول لا غائـــب مَـــالي ولا حَـــرَم[4]

قال ناظر الجيش[5]: "فإن خلا منها وصدر بمضارع جزم سواء أكان الشرط مضارعًا أو ماضيًا ... وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضيًا".

125.باب المجزوم

ث.فصل

قال أبو حيان[6]: "وذكر بعض أصحابنا الاتفاق على أن أداة الشرط عاملة الجزم في فعل الشرط".

---

(1) إرتشاف الضرب أبو حيان، ج1876/4

(2) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج1589/3

(3) هود:15

(4) من البسيط قاله زهير بن أبو سلمى من قصيدة في مدح هرم بن سنان، والديوان 153.

(5) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج4341/9

(6) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1877/4

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان طريقتين لإعراب فعل الشرط بعد أداة الشرط، فيحكم عليه إما بالجزم بالفاء أو الرفع، وأكد أصحابه أن أداة الشرط هي أداة جازمة لفعل الشرط، ولم يذكروا جواز رفعه، والمرجح هو إعمال أداة الشرط كجازمة لفعله.

قال الأنباري[1]: "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط".

قال المرادي[2]: "إن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له".

قال الأزهري[3]: "وفهم من قوله: "وجازم لفعلين"، أن أداة الشرط جازمة لهما معًا. وهو مذهب الجمهور من البصريين، واختاره ابن عصفور والأبدي".

126.باب فصل

ج.فصل

قال أبو حيان[4]: "وقال بعض أصحابنا يقال: أتفعل هذا، فتقول: أنا أفعله، وإن أي: وإنْ لم تفعله، أفعله، ولا يجوز حذف أدوات الشرط لا إن ولا غيرها".

التوضيح والتحليل

أجاز أبو حيان حذف فعلي الشرط والجزاء، حيث ذكر أنّ "إنْ" كافية عن ذكر فعل الشرط وفعل الجزاء، وإبقاء "إنْ" الغالبة عليهم، ولشدة غلبها أطق عليها الأنباري مصطلح أمّ الجزاء، ومنع أصحابه حذف أدوات الشرط لا "إنْ" ولا غيرها، والمرجح عدم حذفها .

قال المرادي[5]: "لا يجوز حذف (إنْ) ولا غيرها من أدوات الشرط خلافا لمن جوز ذلك في (إنْ)".

وقال العيني (ت855 هـ):

وَإِنْسَـــانُ عَينِـــي يَحْسِـــرُ المـــاءَ تـــارَةً فَيبـــدُو وتـــارات يجـــم فيغـــرق[1]

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج493/2

(2) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1278/3

(3) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج400/2

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1884/4

(5) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1289/3

الاستشهاد فيه ها هنا؛ في قوله: (يحسر الماء)، حيث حذف منه (إنْ)، إذ أصله: إن يحسر الماء، فلما حذف ارتفع الفعل، وإنَّما قدروا فيه (إنْ) محذوفة، وأن تقديره: وإنسان عيني إن يحسر الماء تارة فيبدو".

127.باب في أدوات يحصل بها التعليق

أ.فصل

قال أبو حيان[2]: "أما (أمَّا) فحرف بسيط مؤول من حيث التقدير باسم شرط، قدرها الجمهور بـ(مهما) يكن من شيء"، وقال بعض أصحابنا: حرف إخبار يتضمن معنى الشرط".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أن (أمَّا) ليست أداة من أدوات الشرط، وأضاف لها لما، ولو، ولولا، وقال إنها حرف مقدر باسم الشرط بـ(مهما)، أما أصحابه فذهبوا أنها حرف إخبار يفيد الشرط ويقدر بمعناه وليس حرفًا مؤولًا بمعنى "مهما يكن" كما زعم النحويون.

والمرجح تأويلها بالشرط وليس الإخبار؛ لأن الإخبار بها يستوجب رد الجملة لأصلها لفهم المعنى المراد.

قال سيبويه[3]: "وأمّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا".

قال ابن عقيل[4]: "(أمَّا) مؤول بـ"مهما يكن من شيء"، فهي حرف ضمن معنى أداة الشرط وفعل الشرط".

قال المرادي[5]: "وذلك قولك: أمّا زيد فله درهم، وأما زيد فأعطه درهمًا، فالتقدير: مهما يكن من شيء فأعط زيدًا درهمًا، فلزمت الفاء الجواب؛ لما فيه من معنى الجزاء".

---

(1) البيت لذي الرمة في ديوانه ص460؛ وخزانة الأدب 2/ 192؛ والدرر 2/ 17؛ والمقاصد النحوية 1/ 578، 4/ 494؛ ولكثير في المحتسب 1/ 150؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 103، 7/ 257؛ وتذكرة النحاة ص668؛ ومجالس ثعلب ص612؛ ومغني اللبيب 2/ 501؛ والمقرب 1/ 83؛ وهمع الهوامع 1/ 98.

(2) إرتشاف الضرب أبو حيان، 1893/4

(3) الكتاب، سيبويه، ج235/4

(4) المساعد، ابن عقيل، ج234/3

(5) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج27/3

128.ب.فصل

قال أبو حيان[1]: "وصححه أصحابنا، وذهب المبرد، وابن السراج، وابن كيسان إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه ينصب عليهما انصبابة واحدة".

التوضيح والتحليل

اختلف النحويون في اتباع النعت لمنعوته، ويترتب هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين على العامل في النعت، فذهب أبو حيان أن العامل يتبع المنعوت في النعت إذا اتحدت العوامل وكانت من جنس واحد، وقال أصحابه: إن العامل في النعت هو العامل في المنعوت.

قال سيبويه[2]: "واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين".

قال السهيلي (ت 581هـ)[3]: "أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت".

قال الأزهري[4]: "بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت، وهو الصحيح".

قال الشافعي[5]: "وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية".

قال ناظر الجيش[6]: "والذي يدل على أن العامل في النعت إنما هو التبع للمنعوت لا العامل في المنعوت أنا قد وجدنا من النعوت ما لا يصح دخول العامل عليه، نحو: مررت بهم الجماء الغفير، ولا يجوز في الغفير إلا أن يكون بعد الجماء".

129.باب عطف البيان

قال أبو حيان[7]: "وقال بعض أصحابنا: لا خلاف في كون المضمر لا يكون عطف بيان".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1926/4

(2) الكتاب، سيبويه، ج59/2

(3) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ج180/1

(4) شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري، ج122/2

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الشافعي، ج85/3

(6) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج3354/7

(7) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1943/4

التوضيح والتحليل

يستعمل عطف البيان كتابع يوضح الاسم المتبوع، وأجاز أبو حيان إعمال المضمر كعطف بيان يوافق متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، ولا يشترط التساوي في التعريف، في حين خالفه أصحابه في قولهم: قاموا إلا زيد، بأن جعلوا زيداً عطف بيان لضمير الجماعة في قاموا.

والمرجح هو عدم إبطال عمل المضمر كعطف بيان.

قال ابن جني[1]: "وذهب بعضهم في قول الله تعالى: فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى إلى أنَّ "هو" معطوف على الضمير في (استوى)".

قال الأشموني[2]: "إن العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وأما قول الزمخشري: إن "أَنِ اُعْبُدُوا اللَّه"[3] بيان للهاء في "إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِه"[4] فمردود".

قال السيوطي[5]: "ولا يكون مضمراً وفاقاً ولا تابعاً له أي: لمضمر على الصحيح؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وجوز بعضهم جريانه على المضمر فإنه قال في (قاموا إلا زيدًا) إن (زيدًا) بيان للمضمر في (قاموا)، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أن اعبدوا الله﴾[6] إنه بيان للهاء من ﴿أمرتني به﴾[7]

130.باب التوكيد

أ.فصل

قال أبو حيان[8]: "وأجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع بمعنى (كل)...، ولا يثنى ولا يجمع، خلافًا للكوفيين والبغداديين، وابن خروف من أصحابنا".

---

(1) الخصائص لابن جني، 388/2

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، ج359/2

(3) المائدة: 117

(4) المصدر السابق، 117

(5) همع الهوامع، السيوطي، ج161/3

(6) النحل:36

(7) المائدة: 117

(8) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج4/ 1951

التوضيح والتحليل

أجاز أصحاب أبي حيان تثنية وجمع لفظ التأكيد (أجمع)، ومنهم ابن خروف، فأجازوا تثنيته وجمعه، خلافًا للكوفيين، ولم يذكر أبو حيان رأيه في تثنيته أو جمعه، والمرجح هو المنع؛ لأنه قد يستغنى بتثنية وجمع (كلا) و(كلتا) عن جمعهم.

قال ابن مالك[1]: "وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء".

قال الشافعي[2]: "وإن قلنا بجواز تثنية أجمع وجمعاء؛ لأنه لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض، فبفرض جواز تثنيتهما إنما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض".

131.باب التوكيد

ب.فصل

قال ابن حيان[3]: "وأما (كل) و(كلا) و(كلتا)، فتستعمل في غير التأكيد مبتدأة بكثرة، وغير مبتدأة بقلة، فاستعمله فاعلًا ومفعولًا ومجرورًا، وهذا قليل، وقال بعض أصحابنا: إذا أضيفت إلى الضمير لم تستعمل إلا تابعة للمؤكد، أو المبتدأة".

التوضيح والتحليل

أشار أبو حيان أن استعمال "كل" و"كلا" و"كلتا" تستعمل لغير التأكيد، كالفاعل والمفعول والمجرور على قلة، وخرج أصحابنا إلى استعمالها تابعة للمؤكد وللابتداء في حالة الإضافة إلى مضمر، ويباشرها عامل الابتداء، لتكون مبتدأ يبتدأ بها الجملة وتابعًا للمؤكد، كقولنا: كلهم آتون، خلافًا لمن استعملها لأغراض نحوية أخرى إما للضرورة الشعرية أو في شاذ من الكلام.

قال الأشموني[4]: "وإلا (كُلًّا)، و(كِلَا)، و(كِلْتَا) مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلة، فالأول، نحو: (القوم كلُّهم قائم)، و(الرجلان كلاهما قائم)، و(المرأتان كلتاهما قائمة)".

قال ابن الوراق[1]: "وَكَانَ (كل) و(أجمعون) لَا يجوز أَن يستعملا إِلَّا تابعين، أَو فِي تَقْدِير التَّابِع وَجب أَن يقدم مَا يقوم بِنَفسِهِ على التَّابِع، وَأما تَقْدِيم (كل) على (أَجْمَعِينَ) فَإِنَّمَا ذَلِك لِأَنّ (كلًّا) قد تسْتَعْمل مُبتَدَأَة".

---

(1) شرح التسهيل، ابن مالك، ج293/3

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الشافعي، ج115/3

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1955/4

(4) شرح الأشموني، الأشموني، ج353/2

132.باب البدل

أ.فصل

قال أبو حيان[2]: "ولو أبدلت مضمرًا من ظاهر في بدل كل من كل، قلت: رأيت زيدًا إياه، هكذا مثل أصحابنا، وقال ابن مالك: لم يستعمل هذا في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيدًا".

التوضيح والتحليل

استعمل أبو حيان بدل الكل من الكل في إبدال المضمر من الظاهر، واكتفى أبو حيان بذكر تمثيل أصحابه له بقولهم: رأيت زيدا إياه، فجعله ضربًا من البدل، حيث يبدل الظاهر من الضمير الغائب، ولم يذكر حكمه. ولكن لم تستعمله العرب في ذلك؛ تشبيهًا للتوكيد، ولم يسمع عنهم لا في النثر ولا في النظم، والمرجح عدم جواز إبدال المضمر من الظاهر.

قال ابن مالك[3]: "ولا يُبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جُعل توكيدًا إن لم يُفِد إضرابًا".

قال السيوطي[4]: "ومنع ابن مالك إبدال المضمر من الظاهر بدل كل قال؛ لأنه لم يسمع من العرب لا نثرًا ولا نظمًا، ولو سمع لكان توكيدًا لا بدلًا، وأجازه الأصحاب، نحو رأيت زيدًا إياه".

قال الشافعي[5]: "ولا يبدل مضمر من مضمر أي: مطلقًا؛ لأنه لم يسمع، ونحو: قمت أنت، ومررت بك أنت، توكيد اتفاقًا، وكذلك: "رأيتك إياك" عند الكوفيين والناظم".

133.باب البدل

ب.فصل

قال أبو حيان[6]: "والبدل على أقسام: بدل موافق من موافق، وهو الذي يسمونه بدل كل من كل، وبعض أصحابنا اصطلح عليه ببدل الشيء من الشيء".

---

(1) علل النحو، ابن الوراق، ج388/1

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1963/4

(3) التسهيل، ابن مالك، ج172

(4) همع الهوامع، السيوطي،ج 182/3

(5) حاشية الصبان، الشافعي، ج192/3

(6) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1964/4

التوضيح والتحليل

عبر النحويون عن النوع الأول من أنواع البدل بتسميتين لمعنى واحد وهو: بدل الكل من الكل، وهو قول أبي حيان، وببدل الشيء من الشي حسب رأي أصحابه وهو التعبير المرجح؛ لصحة ذكره في حق الله – عز وجل – فقد ذكر الشيء على الله –عز وجل – قال تعالى: "قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ"[1].

قال ابن آجروم[2]: "إذا أُبدِلَ اسمٌ مِن اسم أو فعلٌ مِن فعلٍ تَبِعَهُ في جميع إعرابِهِ.

وهو أربعة أقسام:

بَدَلُ الشيء مِن الشيء، وبَدَلُ البَعضِ مِن الكُلِّ، وبَدَلُ الاِشتِمَال، وبَدَلُ الغَلَطِ".

قال ابن قيم الجوزية (ت767 هـ)[3]: "قسم البدل خمسة أقسام: بدل المطابقة، وهو: المسمى بدل الكل من الكل، وبدل الشيء من الشيء، وهو: أن يكون الثاني هو الأول في المعنى...، وبدل البعض من الكل...، وبدل الاشتمال...، والبدل المباين لما قبله...، وبدل الإضراب، وبدل الغلط".

قال الصنعاني[4]: "فيقال: بدل الشيء من الشيء، أو بدل الموافق من الموافق.

وتسمية هذا بدل كل من كل عبارة كثير من النحاة، وضعفها ابن مالك وغيره، وقالوا: هي تنتقض...، قالوا: هذا "لا" يسمى كلاً للأول".

134.باب البدل

ت.فصل

قال أبو حيان[5]: "القسم الثالث: بدل اشتمال... وشرط هذا البدل، وبدل بعض من كل عند أصحابنا صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البدل".

التوضيح والتحليل

اشترط أبو حيان وأصحابه في بدل الاشتمال وبدل البعض من الكلّ إمكان حذف البدل في الجملة البدلية والتي جاز بها البدل و الابتداء، مع وجود ضمير يعود على المبدل منه ملفوظًا به أو مقدرًا، وبذلك يشتمل عليه بمعناه، بحيث لا يخل التركيب ولا يفسد المعنى.

قال المرادي[1]: "لا بد في "بدل" الاشتمال من مراعاة أمرين: أحدهما: إمكان فهم معناه عند الحذف والآخر: حسن الكلام على تقدير حذفه".

---

(1) الأنعام: 19

(2) متن الأجرومية، ابن آجروم، ج16/1

(3) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية، ج464/3

(4) البرود الضافية والعقود الصافية، الصنعاني، ج942/1

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1966/4

قال الشافعي[2]: "الثالث: بدل الاشتمال، وهو ما صحّ الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقًا ولا بعضًا".

قال ناظر الجيش[3]: "إن الاستغناء بالمبدل منه عن البدل شرط لصحة بدل الاشتمال، ولا يمكن الاستغناء المذكور إلا إذا كان المبدل منه لا تسبب له في حصول المعنى الذي دلّ عليه العامل فيه للبدل".

135.باب البدل

ث.فصل

قال أبو حيان[4]: "ومن أصحابنا ابن الباذش، وابن أبي العافية، وابن الأبرش إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل، فيكون إسناده إلى الأول مجازًا، إلى الثاني حقيقة".

التوضيح والتحليل

اختلف النحويون في المشتمل في بدل الاشتمال، بين المبدل منه والبدل، فقد ذهب أصحابنا في إسناد المعنى ذاته إلى المبدل منه والمبدل، فيكون المعنى المشتمل إلى الأول مجازيًا، والمشتمل إلى الثاني حقيقة، فحين نقول: سُلب عمرو أمواله، فالمعنى الحقيقي للسلب يعود على المال، وهو المشتمل الثاني، وليس على عمرو.

ولم يذكر أبو حيان رأيه في تلك المسألة.

قال المرادي[5]: "اختُلف في المشتمِل في بدل الاشتمال، فقيل: هو الأول، وقيل: الثاني، وقيل: العامل".

قال الأزهري[6]: "واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال، فقال الرماني: هو الأول، واختاره في التسهيل، وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول كـ"أعجبتني الجارية حسنها"، أو مكتسب منه صفة نحو: "سلب زيد ماله"، فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكًا. ورد بأنه يلزم منه أن يجيز: "ضربت

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك ،المرادي، ج1073/2

(2) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ج788/2

(3) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج3415/7

(4) ارشاف الضرب، أبو حيان، ج1968/4

(5) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1038/2

(6) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج193/2

زيدًا عبده"، على الاشتمال، وهم قد منعوا ذلك. قاله أبو حيان في التذكرة، وقال الفارسي في الحجة: المشتمل هو الثاني. قال: بدليل: "سُرِق زيدٌ ثوبُهُ"، ورد بـ"سرِقَ زيدٌ فرسُهُ".

قال السيوطي[1]: "وفي المشتمل في بدل الاشتمال هل هو الأول على الثاني أو الثاني على الأول أو العامل؟، خلاف، قال الفارسي والرماني في أحد قوليهما وخطاب الأول وصححه ابن مالك، فلا يجوز: سرني زيد داره، ولا: أعجبني زيد فرسه، ولا: رأيت زيدًا فرسه، ويجوز: سرني زيد ثوبه؛ لأن الثوب متضمنه جسده، وقال الفارسي والرماني في أحد قوليهما، الثاني نحو: سلب زيد ثوبه؛ فإن الثوب يشتمل على زيد، قال الأولون إن ظهر معنى اشتمال الثاني على الأول في سلب زيد ثوبه لم يطرد في: أعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته، وكرهت زيدًا ضجره، وسلب زيد فرسه، ونحوها؛ فإن الثاني فيها غير مشتمل على الأول، وقال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش: هو العامل بمعنى أن الفعل يستدعيهما أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد والآخر على سبيل المجاز والتبع".

136.باب ذكر الحروف المتفق عليها

أ.فصل

قال أبو حيان[2]: "إلى أن ذلك من عطف المفردات، وتضمين العامل معنى ينتظم به المعطوف والمعطوف عليه، فيقدر: "آثروا الدار والإيمان"، واختار بعض أصحابنا: التضمين على الإضمار".

التوضيح والتحليل

تعطف بعض المفردات بعضها على بعض بحروف مختصة، مثل الواو، وهي تجمع الاسمين في معنى واحد، فمنهم ما ينفرد المعطوف على العامل وحده، ومنهم من يشترك معطوفين لعامل واحد، وقد اختار أبو حيان التفصيل في صحة الانتساب، فإن كان الفعل الأول يصح نسبته إليه حقيقة، فإن العامل الثاني يحمله على الإضمار أكثر من التضمين، أما أصحابه فإنهم يرجحون التضمين على الإضمار، بحيث يكون العامل الأول والثاني مجتمعين في معنى واحد.

ولكن المرجح هو الإضمار على التضمين؛ وذلك لاختلاف المعنى أحيانًا للعامل الواحد، فلا يجوز نسب حدث الفعل لمعطوف لا يصح له تضمينه أو نسبته إليه.

قال الفارسي (ت77 هـ)[3]: "أنشد أبو عبد الله اليزيديُّ، عن الأحول:

يكابد عِرنينا من الليل باردً تلفّ رياحٌ ثوبه وبروقُ[1]

(1) همع الهوامع، السيوطي، ج177/3

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1984/4

(3) كتاب الشعر، أبو علي الفارسي، ج531/2_532

قال أبو عبيدة، فيما روى أبو عبد الله: الشمال تلف ثوبه، والبروق لا تفعل ذلك... ومثل ذلك، ما أنشده أبو عبيدة، من غير راية أبي عبد الله:

فعلًا فروع الأيْهُقان وأطفلت بالجلْهتين ظباؤها ونَعامُها[2]

ولا يكون: أطفلت النعامة، وجاز ذلك في العطف، كأشياء تجوز في العطف، ولا تجوز في غيره: نحو ربَّ رجلٍ وأخيه، وكل شاة وسخْلَتَها.

قال سيبويه[3]: "وينبغي أن يقول: رُبَّ رجلٍ وأخاه. فليس ذا من قبل ذا، ولكنها حروف تشرك الآخر فيما دخل فيه الأول".

قال ابن مالك[4]: "إن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كلّ واحد منهما محلَّ الآخر".

137.باب ذكر الحروف المتفق عليها

ب.فصل

قال أبو حيان[5]: "وذكر أصحابنا فرقًا بينهما، أنك إذا قلت: جالس الحسن وابن سيرين، لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر، وإذا كان بـ"أو" جاز له أن يجالسهما أو أحدهما، وأن يجالسهما معًا، وغيرهما ممن هو مثلهما في الفضل".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان رأي أصحابه في إظهار الفرق بين حروف العطف "أو" والواو، فيستعمل "أو" للاختيار بين شيئين دون الآخر، فإن سمح لك الجلوس مع اثنين فلا يسمح لك بمجالستهما معًا، بل يتم الاختيار بين هذا أو ذاك، أما استعمال الواو فهو يختلف في الجمع بين الأمرين معًا، أو اختيار أحدهما، وسكت أبو حيان عن ذكر رأيه في تلك المسألة، واكتفى بذكر آراء النحويين في ذلك.

---

(1) من قصيدة مفضلية لعمرو بن الأهتم،.المفضليات، ص126

(2) من معلقة لبيد الشريفة،. ديوانه ص298، وتخريجه في ص394

(3) الكتاب، سيبويه، ج187/2

(4) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج1247/3

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1991/4

والمرجح رأي أصحابه، فاستعمال "أو" يكون للاختيار بين شيئين دون الآخر، وليس الجمع بينهما كما ذهب الأخفش.

قال النحاس (ت338هـ) [1]: "و(أو) إنما يدل على الحصول لواحد، ففي هذا للنحويين أجوبة، قال الأخفش: تأتي "أو" بمعنى الواو، وحملها على لفظ "مَنْ"، ودلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[2] بمعنى (يستمعون إليك)[3]".

قال ابن مالك[4]: "ومن مجيئها للإباحة قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾[5] (إلى) أو الطفل"، ومن علامات التي للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها، ألا ترى أنه لو قيل: (ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن وآبائهن وآباء بعولتهن) لم يختلف المعنى، ومنه: (جالس الحسن أو ابن سيرين)، أي جالس الصنف المبارك الذين منهم الحسن وابن سيرين، فلو جالسهما معاً لم يخالف ما أبيح له".

138.باب ذكر الحروف المتفق عليها

ت.فصل

قال أبو حيان[6]: "و(إمّا) تكون للشك...، وقال بعض أصحابنا: الوجه فيها أن تستعمل مكررة، وقد تجيء غير مكررة".

التوضيح والتحليل

اختلف النحويون في الشك بين إثبات (إمَّا) العاطفة أو حذفها في التكرار، وهي تستعمل للشك والتخيير، فقد ذكر النحاس أن البصريين لم يستعملوها مكررة، وسكت أبو حيان عن رأيه، ونتيجة لميول أبي حيان هواه للبصرة فإننا ننسب رأي النحاس لأبي حيان.

واستعملها أصحابه مكررة في الجملة، ومثله: ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[7]، وقال إنه يجوز عدم تكرارها في حال استغنوا عنها بذكر (أو) أو اعتاضوا في تكرارها بـ(إنْ)

---

(1) إعراب القران، أبو جعفر النحاس، ج495/1

(2) محمد:16

(3) انظر: معاني القران، الأخفش، ج491/2

(4) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ج364/3

(5) النور:31

(6) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1992/4

(7) الكهف:86

الشرطية مع (لا) النافية، وذكر أبو جعفر النحاس أن البصريين يوجبون تكرارها، وأجاز الفراء ألا تكرر وأن تعوض بـ(أو)".

والمرجح عدم تكرارها .

قال المرادي[1]: "إن (إمّا) لا بد من تكرارها في الغالب، بخلاف (أو)؛ فإنها لا تكرر...، ولهذا وجب تكرار (إمّا) في غير ندور".

قال ابن عصفور[2]: "وكذلك أيضًا الأفصح فيها أن تستعمل مكرّرة".

139.باب ذكر الحروف

ث.فصل

قال أبو حيان[3]: "وقيل: جملة، فيكون إيجابًا، ونفيًا، أو نهيًا، وأمرًا لا استفهامًا، فلا يقال: (هل قام زيد لكن عمرو لم يقم)، وتكون إذا ذاك حرف ابتداء لا عاطفة، هذا قول أكثر أصحابنا".

التوضيح والتحليل

يأتي حرف (لكن) مع مفرد منفي أو منهي عنه، ولا تأتي مع إيجاب، وأجاز أصحاب أبي حيان أن تُسبق بجملة مثبتة أو بإيجاب، وهذا قول أكثرهم، فتخرج عن كونها عاطفة، ورجحوا الابتداء بها، وسكت أبو حيان عن هذه المسألة.

وسبق حديثه عن (لكن) في باب (إنَّ) أنها تقع بين جملتين متناقضتين، أي: بينها خلاف.

والمرجح هو جعلها مبتدأ، لأن الابتداء يجوز فيه الفصل والابتداء بجملة أخرى، أما العطف فلا يأتي مع جملتين متناقضتين.

قال ابن أبي الربيع (ت:688هـ)[4]: "وقد صح أنها حرف عطف في المفردات، فيستجيب لهذا كله أن يكون ما بعدها على حسب ما قبلها، وإذا دخل عليها حرف عطف، فلا خلاف أنها لا تكون إلا مجردة للاستدراك".

قال المرادي[1]: "إنما يشترط النهي والنفي في الواقعة قبل المفرد ، وتقدم الخلاف في كونها عاطفة، وإذا وَلِيَها جملة فتكون حينئذ بعد إيجاب أو نفي أو نهي أو أمر لا استفهام، فلا يجوز: (هل زيد

---

(1) الجنى الداني، المرادي، ج531/1

(2) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج108/3

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1998/4

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبو الربيع، ج348/1_349

قائم لكن عمرو لم يقم)؟ "، فإن قلت: إذا وقعت قبل الجملة، فهل هي عاطفة أو غير عاطفة؟ قلت: الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حينئذ حرف ابتداء، لا حرف عطف".

قال ابن هشام[2]: "وأما "لكن" فعاطفة خلافًا ليونس، وإنما تعطف بشروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو، نحو: "ما مررت برجل صالح، لكن طالح" ونحو: "لا يقم زيد، لكن عمرو" وهي حرف ابتداء إن تلتها جملة".

قال الأشموني[3]: "وهي حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب، نحو: (قام زيد لكن عمرو لم يقم)، ولا يجوز (لكن عمرو) خلافًا للكوفيين، أو تلتها جملة ".

وقال ابن يعيش[4]: "واعلم أن (لكن) قد وردت في الاستعمال على ثلاثة أضرب: ... وتكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام".

140.باب ذكر الحروف

ج.فصل

قال أبو حيان[5]: "وزعم ابن مالك أن (أَمْ) المنقطعة يعطف بها قليلًا الاسم المفرد، وأصحابنا يقولون: ليست للعطف لا لمفرد ولا جملة، وقالت العرب: (إنّها لإبل أم شاء)، وقدره أصحابنا والفارسي وابن جني بـ(بل أهي شاء)، وقال هو: (أَمْ) لمجرد الإضراب".

التوضيح والتحليل

منع أصحاب أبي حيان العطف في (أَمْ) المنقطعة، وقدر في من أجازه عطفها حرف (بل) والهمزة في محلها؛ ليثبت أنها ليست للعطف، على خلاف أبي حيان في جواز مجيئها عاطفة، والمرجح أنها حرف إضراب محض تعطف ما قبلها على ما بعدها.

قال ابن مالك[6]: "وعطفها المفرد قليل أي أم المنقطعة، ومنه: (إنّها لإبل أم شاء).

قال المرادي[1]: "المغاربة يقولون: إنها ليست عاطفة، لا في مفرد، ولا في جملة. وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد، كقول العرب: إنها لإبل أم شاء، قال: فـ(أَمْ) هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1018/2

(2) أوضح المسالك، ابن هشام، ج346/3

(3) شرح الاشموني، الأشموني، ج387/2

(4) شرح المفصل، ابن يعيش، ج29/5

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2011/4

(6) المساعد، ابن عقيل،456/2

بعدها على ما قبلها، كما يكون بعد (بل)، فإنها بمعناها، ومذهب الفارسي وابن جني في ذلك أنها بمنزلة (بل) والهمزة، وأن التقدير: (بل أهي شاء).

141.ح.فصل

قال أبو حيان[2]: "ونص بعضهم على أنه لا بد في العطف على عاملين أن يكون أحدهما جارًا، وإذا كان أحدهما جارًا، وتقدم المجرور المعطوف، فالمشهور عن سيبويه المنع مطلقًا، ونقل أبو جعفر النحاس الجواز، وأما الأخفش فعنه في هذه الصورة قولان: أحدهما: الجواز، وهو المشهور عنه، وهو مذهب الكسائي، والفراء، والزجاج، وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طلحة".

التوضيح والتحليل

إن اجتمع في العطف عاملين فيحتمل أن يتقدمه مرفوع أو منصوب أو مجرور ويعطف عليهما، فإن كان أحدهما جارًا فقد رجح أبو حيان وأصحابه أحد رأيي الأخفش، وهو جواز تقديم المجرور المعطوف على العامل الثاني.

والمرجح منع العطف على معمولي عاملان في المجرور والعمل على إضمار الجار.

قال النحاس[3]: "فقد اختلف النحويون فيه، فقال بعضهم: النصب فيه جائز وأجاز العطف على عاملين، فممن قال هذا سيبويه والأخفش والكسائي والفراء، ورد هذا بعضهم ولم يجز العطف على عاملين، وقال: من عطف على عاملين أجاز: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ".

قال السيوطي[4]: "وثالثها يجوز إن كان أحدهما جارًّا حرفًا أو اسمًا، سواء تقدم المجرور المعطوف، نحو: (في الدار زيد والحجرة عمرو) أم تأخر، نحو "وعمرو الحجرة".

142.خ.فصل

قال أبو حيان[5]: "وحرف العطف إن كان على حرف واحد كالواو، والفاء، فلا يجوز الفصل بين الواو و الفاء، وما عطف لا بقسم، ولا ظرف ولا مجرور إلا في ضرورة الشعر، نص على ذلك أصحابنا، فلا تقول: قام زيد والله عمرو، ولا فوالله عمرو".

التوضيح والتحليل

---

(1) الجنى الداني، المرادي، ج206/1

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2015/4

(3) إعراب القران، النحاس، ج140/4_141

(4) همع الهوامع، السيوطي، ج223/3

(5) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2023/4

أفاد أبو حيان جواز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إن كان على أكثر من حرف، ويفصل بينهم إما بالقسم أو الظرف أو بالجار والمجرور، نحو: قام عمرو ثم والله زيدٌ، وذهب أصحابه إلى المنع في الفصل بين العاطف والمعطوف إن عطف بحرف واحد كالواو والفاء، ولم يكن مزيدًا مثل (ثم) أو (بل)، فإن جاء على حرف واحد فلا يفصل بينهما إذا عطف على قسم أو ظرف أو مجرور إلا للضرورة الشعرية.

قال ناظر الجيش[1]: "ونقل الشيخ عن المغاربة أنهم يفصلون في ذلك بين أن يكون حرف العطف على حرف واحد أو أكثر. إن كان على الأكثر جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم والظرف والجار والمجرور".

قال ابن عصفور[2]: "ولا يجوز أيضًا الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف إلاَّ بالقَسَمِ خاصّة، أو بالظرف والمجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو، قوله: (قامَ زيدٌ ثُمَّ واللَّهِ عمروٌ) أو (بل والله وعمرو)، و (قامَ زيد في السوق ثم في الدارِ عمروٌ). ولا يجوز أن تقول: (قامَ زيدٌ فواللَّهِ عمروٌ)، ولا (و واللَّهِ عمروٌ)؛ لكون الواو والفاء على حرفٍ واحدٍ فيشتدُ افتقارهما فكرهوا الفصلَ لذلك".

وقد يجوز الفصلُ بين الواو والفاء بالظرفِ والمجرور في ضرورة شعر".

143.د.فصل

قال أبو حيان[3]: "وإذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت، فعطف البيان، فالتوكيد، فالبدل، فعطف النسق فتقول: مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر، وأجاز بعضهم تقديم التأكيد على النعت فتقول: قام زيد نفسه الكاتب؛ فإن كان التأكيد بتكرار الاسم فكالتأكيد بألفاظ التأكيد، فتقول: قام زيد العاقل زيد، نص عليه بعض أصحابنا، وقال ذلك في قوله: (ويل له ويل طويل)، قال: يجوز أن يكون (طويل) صفة لـ(ويل) الأول ".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان الترتيب الموضح والمخصص للتوابع في حال اجتماعها في جملة واحدة، فقدم النعت على وجه الاختصاص أولًا، ثم عطف البيان ثم التوكيد فالبدل ثم عطف النسق، واختلف أصحابه

(1) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، ج3519/7

(2) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج118/3

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2025/4

في ترجيح تقديم التوكيد على النعت أولًا، وذكروا أن التأكيد يكون بتكرار الاسم بألفاظ التأكيد، نحو: زار أحمد العاقل أحمد.

والمرجح هو تقديم النعت؛ وذلك لاستحسان ذكر وصف المنعوت أولا، فالتأكيد يأتي مبينًا للمتبوع، ويذكر بعد استيفاء الجملة بكافة أركانها ليتم تأكيدها.

قال السيوطي[1]: "قلت: التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق؛ لأنه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق أو لا، وهو على نية تكرار العامل فالبدل أو لا وهو بألفاظ محصورة فالتأكيد أو لا وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت، وإذا اجتمعت رتبت كذلك بأن يقدم النعت لأنه كجزء من متبوعه ثم البيان؛ لأنه جار مجراه، ثم التأكيد لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثم البدل لأنه تابع كلا تابع كونه مستقلًا، ثم النسق لأنه تابع بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب، بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد، فيقال: جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر، وكذا لو كان التأكيد بالتكرار، نحو: جاء زيد العاقل زيد".

144.باب القول في الأفعال وأقسامها

قال أبو حيان[2]: "وكذا إذا شارك المتكلم غيره في الفعل نحو: (أنا وهند نصنع)، و(أنا والزيدون نصنع)، ويقول المتكلم المعظم نفسه: (نصنع كذا)، وهو عند بعض أصحابنا مجاز فيه".

التوضيح والتحليل

يسمى الفعل المضارع مضارعًا لأنه يزيد عن الأفعال الماضية بأحرف زيادة كالهمزة والنون في أوائل الفعل، وذهب أبو حيان إلى استخدام النون المتكلم بدلًا عن الهمزة في المتكلم المعظم نفسه، حيث ينزل المتكلم نفسه منزلة الجماعة، فيقول: نصنع كذا، وهذا مجاز عند أبي حيان وأصحابه ولكن يقل استعماله.

فقد قال أبو حيان في التذييل والتكميل[3]: "إنما يستعملها المعظم نفسه في الغالب لأن له أتباعًا يذهبون إلى مذهبه ، ولذلك أكثر ما توجد في كلام الملوك والعلماء ، هي في الحقيقة للمتكلم ومعه غيره ، وقد يستعملها وحده من حيث أنزل نفسه منزلة الجماعة تعظيمًا لها ، فكأنها استعملت للجماعة، إلا أن ذلك مجاز، ويقل فيها".

أي لم يوافق أصحابه تمام الموافقة فقد أشار إلى قلة استعمالها.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، ج141/3

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2027/4

(3) التذييل والتكميل، أبو حيان، ج71/1

قال الحازمي[1]: "والشرط الثاني الذي يتحقق به كون هذه الأحرف علامة على المضارع كونها دالةً على معانٍ خاصة، فالهمزة تدل على المتكلم سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: أضربُ يكون الفاعل مذكرًا، وأضربُ ويكون الفاعل مؤنثًا. والنون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه حقيقة أو ادعاءً، نحو: نضرب، فالنون للمتكلم ومعه غيره فليست للمتكلم وحده، أو تكون معظِّمًا لنفسك فتقول: نكتب، ونفعل، ونأمر ونحو ذلك".

قال الصنعاني[2]: "والنون تستعمل في الواحد المعظم نفسه، فقيل: هي مشتركة بين الجماعة وبين المعظم نفسه، وقيل: بل هي حقيقة في الجماعة، فلا يستعملها عندهم المعظم إلا أن يكون يخبر عنه وعن أتباعه، كما يقع في كلام العلماء والملوك، أو لتنزيل نفسه منزلة الجماعة، لسده مسدهم، وإغنائه عنهم".

145.باب نعم وبئس

قال أبو حيان[3]: "أوردوا الخلاف فيهما على طريقتين إحداهما: أن مذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان، وذهب الفراء، وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان، وعلى هذه الطريقة ذكر أكثر أصحابنا الخلاف فيهما".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان أنواع الخلاف في (نعم) و(بئس) بين العلماء: أفعلان هما أم اسمان، ولم يذكر رأيه واكتفى بذكر آراء النحويين عند البصريَّن والكسائِيّ في ترجيح فعليتهما، وعلى أنهما اسمان عند الباقِين، فقال ابن السراج[4]: "اعْلَم أَن نعم وَبئسَ فعلان ماضيان غير متصرفين، ومعناهما الْمُبَالغَة فِي الْمَدْح أَو الذَّم"، حيث جعلهما فعلين جامدين لا يصرفان، وقال أيضا: "والفعلان المبنيان للحمد والذم، وهما نعم وبئس"، وذكرهما في باب ذكر الفعل الذي لا يتصرف، ووافقه ابن الوراق فقال [5]: "وَترك التَّصَرُّف فِي الشَّيْء لَا يدل على أَنه حرف؛ لِأَن من الْأَفْعَال مَا لَا تتصرف، نَحْو: نعم وَبئسَ.

وأشار إلى كثرة خلاف أصحابه على هذه الطريقة ولم يفسر رأيهم.

والمرجح أنهما فعلان، والدليل على ذلك هو حسن اتصالها بتاء التأنيث الدالة على الفاعل، ولا تكون اسمًا، وذلك لاستحالة رفعها ونسب حركة الضمة لها، فالأسماء تأتي مرفوعة.

---

(1) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، الحازمي، ج254/1

(2) البرود الصافية والعقود الصافية، الصنعاني، ج1385/1

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2041/4

(4) اللمع في العربية، ابن جني، ج140/1

(5) علل النحو، ابن الوراق، ج236/1

قال سيبويه[1]: "وأما نعم وبئس ونحوهما فليس فيهما كلامٌ، لأنهما لا تغيران؛ لأنَّ عامة الأسماء على ثلاثة أحرف. ولا تجريهن إذا كن أسماء للكلمة، لأنَّهن أفعالٌ، والأفعال على التذكير، لأنهَّا تضارع فاعلًا".

وقال ابن عقيل[2]: "وزعم بعضهم أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في فعلية نعم وبئس في قولك: (نعم الرجل زيد)، و(بئس الرجل عمرو)، وأن الاسم الذي بعدهما فاعل مرفوع بهما، وإنما الخلاف بينهم في أن المجموع صار اسمًا أو لا ، فذهب البصريون إلى أنها جملة غير مؤولة باسم، وذهب الكسائي إلى أنها اسم محكيّ كـ(تأبط شرًا)، فـ(نعم الرجل) اسم للممدوح، و(بئس الرجل) للمذموم، وهما جملتان في الأصل".

قال الأنباري[3]: "ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين، أما الكوفيون، فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ... ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول: نعم الرجل أمس، ولا: نعم الرجل غدًا، وكذلك أيضًا لا تقول: بئس الرجل أمس، ولا: بئس الرجل غدًا، فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين".

146.باب صيغ التعجب

قال أبو حيان[4]: "وزعم بعض أصحابنا أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم بعد (أَفْعَلْ) و(أَفْعِلْ) إلا في باب التنازع، نحو: (ما أحسن وأجمل زيدًا، وأحسن وأجمل بزيد)، ويعني أن كل فعل منهما يطلب مفعولًا، فلا يجوز أن يقتصر على اسم واحد في باب التنازع، قال على خلاف فيه".

التوضيح والتحليل

اتفق العلماء في باب التنازع أنه لا يجوز التنازع بين حرفين؛ وذلك لضعفه، ولا بين جامدين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامد وغيره، ولذا لا يكون التنازع في فعلي التعجب (أَفْعَلْ) و(أَفْعِلْ) بالاتفاق، ولكن أجازه أصحابه؛ وذلك لوجود إمكان الفصل بين معمولي التعجب وهو حرف العطف الواو، ورده أبو حيان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع، إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه، قال: فإن ورد بذلك سماع جاز.

---

(1) الكتاب، سيبويه، ج266/3

(2) المساعد، ابن عقيل، ج120/2

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج81_86

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2069/4

قال السيوطي[1]: "وعليه المبرد ورجحه الرضي، وقيل يجوز فيه بشرط إعمال الثاني ليزول ما ذكر من الفصل المحذور، وعليه ابن مالك، نحو: ما أحسن وأجمل زيدًا، أو أحسن به وأعقل بزيد، ورده أبو حيان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع؛ إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه، قال: فإن ورد بذلك سماع جاز، ومنعه ابن مالك، ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبي الربيع في العامل المكرر المعنى لغرض التأكيد".

قال الأزهري[2]: "ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل أو اسم متصرف. وعن المبرد في كتابه المدخل إجازته في فعلي التعجب مع جمودهما، سواء كانا بلفظ الماضي، أو بلفظ الأمر، فالأول نحو: ما أحسن وأجمل زيدًا، فتعمل الثاني في الاسم الظاهر، وتعمل الأول في ضميره، وتحذفه لأنه فضلة.

والثاني نحو: أحسن وأجمل بعمرو، فتعمل الثاني في الظاهر المجرور، وتعمل الأول في ضميره المجرور، ولا تحذفه لأنه فاعل، والفاعل لا يحذف عنده؛ لأنه بصري، ويحذف على القول بأن المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء.

والجمهور على المنع، فرارًا من الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع، إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما".

147.باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

قال أبو حيان[3]: "والذي فيه خلاف في هذا القسم (دَرَى)، ذهب الكوفيون إلى أنها من هذا الباب، وتبعهم ابن مالك، ولم يذكر أصحابنا (دَرَى) فيما يتعدى إلى اثنين، فإن كان سمع ذلك فيها فلعله بالتضمين، والمحفوظ في (دَرَى) أنه يتعدى لواحد بحرف الجر، نحو: ما دريت به، ولذلك حين عدى بالهمزة بقى الثاني مصحوبًا بالباء، قال تعالى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُم بِهِۦ﴾[4].

التوضيح والتحليل

أجاز أبو حيان تضمين الأفعال غير المتعدية على التعدي، وعبر عنها بالتضمين، حيث إن المحفوظ في الفعل (دَرَى) هو تعديتها لفعل واحد بحرف الجر، وإن عُدّي بالهمزة فإنه يبقى ملتزمًا بالباء، وحملها أبو حيان أحكام التعدية بالتضمين لمعنى (أَعْلَم) و(أَرَى)، وهي: أخبر، وخبر، وحدث، ولم يذكر أصحابه تعدية الفعل (دَرَى) لأكثر من فعلين اثنين.

---

(1) همع الهوامع، السيوطي، ج124/3

(2) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ج478/1

(3) إرتشاف الضرب، ابن حيان، ج2100/4

(4) يونس: 16

قال ابن هشام[1]: "وَالْأَكْثَر فِي (دَرَى) أَن تتعدى الى وَاحِد بِالْبَاء، تَقول: دَريت بِكَذَا"، وقال في تلخيص الشواهد[2]: "لـ (دَرَى) استعمالان، أغلبهما أن يتعدى بالباء ، نحو: دريت بكذا ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِۦ ﴾[3]، وإنما تعدى إلى الضمير بسبب دخول همزة النقل عليه، واندرهما أنْ يَتَعَدَّى إلى اثنين بنفسه، كقولِه: دُرِيت الوفيَّ العهد، فالتاء مفعول أول نائب عن الفاعل. و (الوفي) مفعول ثانٍ".

148.باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل

قال أبو حيان[4]: "ولم يذكر المتقدمون من البصريين: أخبر، وخبر، وحدث، وقد ذكرهما جماعة من المتأخرين كالزمخشري، وأكثر أصحابنا".

التوضيح والتحليل

قال أبو حيان: إنه لم يُسمع عن المتقدمين من البصريين ذكر الأفعال: أخبر، وخبّر، وحدّث، ضمن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، أما أصحابه فذكروها هم وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري.

قال ابن هشام[5]: "وعدي أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة، لما ضمنت معنى أعلم وأرى، بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار".

149.باب التنازع

قال أبو حيان[6]: "قد ذكر بعض أصحابنا تقدم المعمول نحو: أي رجل ضربت، أو شتمت، فعلى هذا لا يكون التقدم في المقتضى شرطًا، والعامل قد يكون جيء به للتوكيد، نحو: قام قام زيد".

التوضيح والتحليل

باب التنازع هو الذي يقتضي إعمال عاملين أو ثلاثة في الفعل، وتباينت آراء النحويون في تقديم المعمول أي المقتضى، فمنهم من اشترط تقديمه وهو رأي أبي حيان وأصحابه ، ومنهم من أجازه بكثره ولم يجعله شرطًا، أما الفارسي فأجاز توسطه.

والمرجح هو منع التقديم؛ لأن تقديم المعمول عل العامل يسبب ضعفه.

---

(1) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ج466/1

(2) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، ج426/1

(3) يونس:16

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2133/4

(5) مغني البيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج681/1

(6) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2139/4

قال ابن هشام[1]: "وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين...، ولا في معمول متقدم، نحو: (أيهم ضربت وأكرمت)، أو: (شتمته)، خلافًا لبعضهم، ولا في معمول متوسط نحو: (ضربت زيدًا وأكرمت) خلافًا للفارسي".

قال الأزهري[2]: "هم بعض المغاربة، حيث أجاز التنازع في المتقدم مستدلًا بقوله تعالى[3]:﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، ولا دلالة له في ذلك؛ لأن الأول أخذ المعمول، ومعمول الثاني محذوف لدلالة الأول عليه".

150.باب الاشتغال

قال أبو حيان[4]: "وقد يضمر مطاوع للظاهر، فيرفع السابق ...، و(أتجزع إن نفس أتاها حمامها) تقديره: إن (ماتت نفس)، لأنه لازم لقوله (أتاها حمامها)، ولا يجوز ذلك أصحابنا، لا يجيزون: (إن الإناء كسرته فاغرمه) على تقدير: (إن كسر الإناء)، وتأولوا: (فإن أنت لم ينفعك علمك) بوجوه مذكورة في الشرح".

التوضيح والتحليل

ذهب أبو حيان في باب الاشتغال إلى إضمار مطاوع للفعل المشتغل ورفع سابقه، ولم يجوز ذلك أصحابه، فرفضوا حذف الفعل، أي: إضماره واشتغال ضمير محله.

قال ابن مالك[5]: "وإن كان للفعل المشتغل مطاوع، جاز أن يُضمر ويرفع به السابق".

قال الشافعي[6]: "قوله: (مطاوع) قيد به لأن كلامه فيما إذا كان العامل الظاهر ناصبًا لضمير الاسم السابق. قوله: (لا تجزعي) أي: لا تخافي الفقر إن منفس بضم الميم وكسر الفاء، أي مال نفيس، يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على إتلاف ماله جزعًا من الفقر، قال لها: لا تجزعي".

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج170/2

(2) التصريح على التوضيح، الأزهري، ج1/ 318

(3) التوبة: 128

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2172/4

(5) شرح التسهيل، ابن مالك، ج140/2

(6) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، الشافعي، ج108/2

151.باب النداء

قال أبو حيان[1]: "جاز في المنادى الضم على أنه منادى مفرد، وهو الوجه والأكثر، وتنصب الثاني على أنه منادى ثان مضاف، أو مفعولًا بإضمار (أعني)، أو عطف بيان، أو توكيدًا، ذكره ابن مالك، ولم يذكره أصحابنا أعني التوكيد، وقد أبطلناه في الشرح".

التوضيح والتحليل

إذا تكرر لفظ المنادى المضاف وكانا اسمين أي علمين، مثل قولنا: (يا إسراء إسراء رملتنا)، فإن أبا حيان ذهب إلى ضم الأول على أنه منادى مفرد، ونصب الثاني على أنه منادى ثان مضاف، أو مفعول على إضمار الفعل (أعني)، أو على أنه عطف بيان، أو توكيد، ولم يذهب أصحابه إلى ذكر التوكيد.

قال ابن مالك[2]: "فإن ضم؛ فلأنه منادى مفرد معرفة، ونصب الثاني حينئذ؛ لأنه منادى مضاف، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل، أو منصوب بإضمار (أعني)، وإن فتح الأول فهو على مذهب سيبويه: منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، ومذهب المبرد أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف إلى الآخر، ونصبه من خمسة أوجه كما سبق".

قال المبرد[3]: "والوجه الآخر أن تقول: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، ويا زيدَ زيدَ عمروٍ، وذلك لأنك أردت بالأول: يا زيد عمرو فإما أقحمت الثاني تأكيدًا للأول، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني".

152.باب الندبة

قال أبو حيان[4]: "زعم ابن مالك أنه قد يستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء، فلا يقال في (عبد الله): وا عبد اللهاه، ولا: (وا جهجاهاه)، قال: لما فيه من الثقل.

وهذا الذي منعه صرح أصحابنا بخلافه، قالوا: وتقول في ندبة من اسمه "عبد الله": واعبد اللهاه، وقواعد باب الندبة، وإطلاق النحاة في ندبة الأعلام يجيز ذلك، فيحتاج في المنع إلى دليل واضح، ولا نعلم له سلفًا في منع ذلك".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2204/4

(2) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج1321/3

(3) المقتضب، المبرد، ج227/4

(4) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2220/5

التوضيح والتحليل

أجاز أبو حيان وأصحابه حضور الألف اللاحقة لآخر المندوب والتي يصاحبها هاء ساكنة جاءت منقلبة عن أصل الحرف السابق لها، حيث اجتمعت الألف والهاء بعد التعويض عن الواو المحذوفة، فأسقط سيبويه هذه الهاء وصلًا، والخلاف هنا بجواز إسقاط الألف والهاء فيما آخره ألفٌ وهاء، فلا يقال في عبد الله: واعبْد اللهاه.

وقد صرح أبو حيان وأصحابه بجواز ذلك، ووافقه الفراء وباقي النحاة، ولم يوجدوا دليلًا واضحًا لقول سيبويه، والمرجح المنع لاكتفاء الكلمة عن زيادة الألف والهاء في آخرها.

قال الفراء[1]: "وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في "حسرتا" فيخفضونها مرة، ويرفعونها".

قال ابن النحاس[2]: "وأجاز الفراء في الوصل: (يا حسرتاه على كذا)... وإثبات الهاء في الوصل خطأ عند جميع النحويين غيره".

153.باب أسماء لازمت النداء

قال أبو حيان[3]: "والمقيس ما بني على (مفعلان)، وعلى (فُعَل) و(فَعَالِ) نحو: يا ملأمان، ويا مكذبان، ويا مخبثان، ويا ملكعان، وأكثر ما يأتي في الذم، وقالوا: يا مطيبان ويا مكرمان ... وقد ذهب بعض أصحابنا إلى بنائه على (مفعلان) لا ينقاس، وسمع في الذم: يا لؤمان ويا ملأم، ويا نومان، ولا ينقاس ما جاء على هذا الوزن، وقد استعمل ملأم صفة".

التوضيح والتحليل

يأتي المصدر نائبًا مناب الفعل أي بدلًا منه، ويعمل فيه ولا يظهر الفعل عند استعمال نائبه، وينقاس فيه عدة أغراض، وذهب أصحاب أبي حيان إلى قياسه بالأمر والاستفهام فقط، ولم تستعمل بالدعاء والخبر والوعد، وخالفهم أبو حيان، وأجاز وقوعه في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخ وغيره، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبري المقصود به إنشاء أو وعد.

قال ابن عقيل[4]: "واختلف في اقتياس وقوع المصدر بدلًا من الفعل، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منعه وقصره على السماع، وقيل: يقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخ وغيره، وفي التوبيخ

(1) معاني القرآن، الفراء، ج422/2

(2) إعراب القرآن، أبو جعفر ابن النحاس، ج17/4

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2224/5

(4) المساعد، ابن عقيل، ج242/2_243

بغير استفهام، وفي الخبري المقصود به إنشاء أو وعد، وعُزي إلى الأخفش والفراء، واختاره المصنف، وقال: إن كلام سيبويه دلالة على اقتياسه فيما كان أمرًا أو دعاءً أو توبيخًا أو إنشاءً، وقيل: يقاس في الأمر والاستفهام فقط، وعُزي إلى الأخفش والفراء، واختاره بعض متأخري المغاربة".

قال ابن مالك[1]: "قد تقدم الإعلام بأن المصدر العامل على ضربين: ... وضرب يقدر بالفعل وحده. وهذا هو الآتي بدلاً من اللفظ بفعله، ويعمل مقدمًا، ومؤخرًا؛ لأنه ليس بمنزلة موصول، ولا معموله بمنزلة صلة. فيقال: "ضربًا رأسه" و"رأسه ضربًا".

ومما يجوز في هذا النوع، ولا يجوز في النوع الأول، استتار ضمير فيه مرفوع به، وأكثر وقوعه أمرًا، ودعاءً، وبعد استفهام".

154.باب المصدر

قال أبو حيان[2]: "وأجاز الكسائي أيضًا تقديم المعمول على اسم الفاعل وصفته، وأجاز: (هذا زيدًا ضارب أيُّ ضاربٍ)، فـ(زيدًا) منصوب بـ(ضارب)، وقد وصف بـ(أيّ ضارب)، وهي صفة لا يفصل بينها وبين وموصوفها بشيء لا بمعمول، ولا غيره، ووافق بعض أصحابنا الكسائي في هذه المسألة، فأجاز: أنا زيدًا ضارب أيُّ ضاربٍ، ومنع: أنا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ زيدًا".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان في باب اسم الفاعل شروطًا لعمله، ولم يجز ذكر الصفة قبل معموله، فلا نقول: هذا مادحٌ عاقلٌ زيدًا، لأنه فصل بين اسم الفاعل ومعموله بصفة، خلافًا لأصحابه؛ فقد أجازوا تقديم المعمول على اسم الفاعل وصفته.

والمرجح عدم تقديم الصفة قبل العمل، لأنه لا يجوز ذكر الصفة قبل صاحبها.

قال سيبويه[3]: "ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بضارب ظريف زيدًا)، و(هذا ضاربٌ عاقلٌ أباه) كان قبيحًا؛ لأنه وصفه، فجعل حاله كحال الأسماء؛ لأنك إنما تبتدىء بالاسم ثم تصفه".

قال السيوطي[4]: "أجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائي في الأخيرة، لا تقديم صفته أي اسم الفاعل عليه أي المعمول، ولا تقديم معموله عليه وعلى صفته معًا، فلا يقال: (هذا ضارب عاقل زيدًا)، ولا: (هذا زيدًا ضارب أي ضارب)، خلافًا للكسائي في إجازته التقديم في الصورتين، ويجوز وفاقًا تأخير

(1) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج1024/2

(2) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2268/5

(3) الكتاب، سيبويه، ج29/2

(4) همع الهوامع، السيوطي، ج72/3

الوصف عن المعمول، نحو: (هذا ضارب زيدًا عاقل)، والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء، بخلاف ما إذا تأخر الوصف، لأن صفته تحصل بعد تمام عمله".

155.باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل

أ.فصل

قال أبو حيان[1]: "هو ما اختص بالمذكر لفظًا ومعنى، نحو: آدر، وبالمؤنث لفظًا ومعنى نحو: رتقاء، تقول: مررت برجل آدر الابن، وبامرأة رتقاء البنت... ونقل بعض أصحابنا اتفاق النحاة على أن ما لفظه ومعناه خاص بالمذكر أو بالمؤنث نحو: آدر وعذراء، أو معناه خاص بالمذكر أو المؤنث، واللفظ من حيث الوزن صالح لهما".

التوضيح والتحليل

اتفق أبو حيان وأصحابه على لفظ يشترك ويختص في ذكر أقسام الصفة المشبهة في حالة التذكير والتأنيث لفظًا ومعنى، نحو: آدر للمذكر، ورتقاء للمؤنث، وأضاف أصحابه اتفاق اللفظ من حيث الوزن أيضًا.

قال السيوطي[2]: "أي: معنى لا لفظًا ككبر الألية، فإنه معنى مشترك فيه، لكن خص المذكر بلفظ (آلى)، والمؤنث بلفظ (عجزاء)، أو لا تصلح لهما بل تختص بأحدهما، كآدر وأكمر، لفظهما ومعناهما خاص بالمذكر، ورتقاء وعفلاء، لفظهما ومعناهما خاص بالمؤنث، وتجري الأولى على مثلها وضدها، أي يجري مذكرها على المذكر والمؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر".

قال الشافعي[3]: "اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت إن صلحت للمذكر والمؤنث لفظًا ومعنى، بأن لا يكون وزنها أو معناها مختصًا بأحدهما، جاز تبعيتها لمثلها في التذكير والتأنيث... فلا تقول: مررت بامرأة أكمر ابنها ولا برجل رتقاء بنته، وقس لوجود القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2349/5

(2) همع الهوامع، السيوطي، ج81/3

(3) حاشية الصبان، الشافعي، ج10/3

156.باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل

ب.فصل

قال أبو حيان[1]: "أن يكون سببيًا موصوفًا نحو: رأيت رجلًا طويلًا رمح يطعن به، ولم يذكر أصحابنا هذا النوع، وذكره صاحب التمهيد، وابن مالك، والصحيح جوازه".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان في القسم التاسع للصفة المشبهة في شروط معمول الصفة المشبهة بأن يكون المعمول سببياً موصوفاً، أو سببي موصوف يشبهه، و أصحابه لم يذكروا السببي الموصوف.

والصحيح عند أبي حيان جوازه.

قال ابن عقيل[2]: "أو موصوف يشبهه، أي يشبه الموصول، وهو الموصوف بما يكون صلة من جملة أو شبهها نحو: رأيت رجلًا طويلًا رمح طعن به".

157.باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل

ت.فصل

قال أبو حيان[3]: "أو تحذف النون في الجر والنصب، وذهب بعض أصحابنا إلى أنه لا يجوز حذف النون من الصفة ونصب المعمول".

التوضيح والتحليل

أجاز أبو حيان إثبات النون في المثنى عند النصب، أو حذفها من المعمول في النصب والجر إن كان الضمير الظاهر ليس موصوفًا ولا موصولًا، وخالف أصحابه رأي أبي حيان في تصحيح النصب، مع إثبات النون.

والأجود هو إثباتها لتمييز المثنى وإقراره.

قال سيبويه[4]: "فإذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون، فليس إلا النصب، وذلك قولهم: هم الطيبون الأخيار، وهما الحسنان الوجه...، فإن كففت النون جررت".

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2350/5

(2) المساعد، ابن عقيل، ج214/2

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2352/5

(4) الكتاب، سيبويه، ج202_201/1

158: باب الحقيقة والمجاز

قال أبو حيان: " لم نرَ أحداً من النحويين وضع هذا الباب، وبعض أصحابنا وهو أبو إسحاق البهاري ذكر من ذلك شيئاً في كتابه (إملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل) وصاحب النهاية ذكر من ذلك شيئاً في كتابه، ونحن نلخص ما ذكراه في هذا الباب فنقول: الحقيقة ما استعمل في الموضوع له، أولاً، والمجاز ما استعمل في غير الموضوع له أولاً ".[1]

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان ملخصا لرأي أبو إسحاق البهاري في الاستعمال الحقيقي والمجازي للفظ، فبين أن الاستعمال الحقيقي: هو استعمال اللفظ فيما وضع له أصلاً، أي: دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، أما الاستعمال المجازي فيكون باستعمال اللفظ في غير موقعه، وبوجود قريبة تمنع إرادة معناه الحقيقي، كأن نشبه جميل الوجه بالبدر.

159: باب الصفة اللازمة المشبهة باسم الفاعل

ج:فصل

قال أبو حيان[2]: "وفي الفصل بين هذه الصفة و معمولها مرفوعاً، أومنصوباً خلاف نحو : مررت برجل ينزف في الحرب وجهه، أو وجهاً، وبرجل نيّر عند الكفاح وجهه، أو وجهاً، ويجوز أن يتبع معمول هذه الصفة بجميع التوابع إلا الصفة كذا قاله الزجاجي، وتبعه متأخروا أصحابنا ".

التوضيح والتحليل

وافق أصحاب أبو حيان من المتأخرين قول الزجاج في جواز اتباع الصفة المضافة المفصول ما بينها وبين معمولها بـ(الهاء)، فقد رجح أصحابه اتباع الصفة المضافة بجميع المتبوعات والمعارف إلا بالصفة، ومن المرجح الاتباع بغير الصفة حسب رأي الباحث، فإن أتبعته بغير الصفة فعلى اللفظ إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب، وإن جراً فجر.

قال البقاعي (ت: 885هـ) [3]:" كل ما إضافته غير محضة جاز أن تجعل محضة وتوصف بها المعارف إلا الصفة المشبهة، ولم يستثن الكوفيون شيئاً ".

160: باب الحقيقة والمجاز

---

(2) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج2373/5

(3) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج2354/5

(4) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، ج5/17

قال أبو حيان[1]: " لم نرَ أحداً من النحويين وضع هذا الباب، وبعض أصحابنا وهو أبو إسحاق البهاري ذكر من ذلك شيئاً في كتابه (إملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل) وصاحب النهاية ذكر من ذلك شيئاً في كتابه، ونحن نلخص ما ذكراه في هذا الباب فنقول: الحقيقة ما استعمل في الموضوع له، أولاً، والمجاز ما استعمل في غير الموضوع له أولاً ".

التوضيح والتحليل

ذكر أبو حيان ملخصا لرأي أبو إسحاق البهاري في الاستعمال الحقيقي والمجازي للفظ، فبين أن الاستعمال الحقيقي: هو استعمال اللفظ فيما وضع له أصلاً، أي: دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، أما الاستعمال المجازي فيكون باستعمال اللفظ في غير موقعه، وبوجود قريبة تمنع إرادة معناه الحقيقي، كأن نشبه جميل الوجه بالبدر.

قال القنوجي[2] :" معرفة الحقيقة والمجاز: وفيه يقول: " الحقيقة: الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة، ولا تمثيل، ولا تقديم وتأخير فيه كقول القائل: أَحْمَدُ الله على نِعَمه وإحسانه، وأما المجاز: ففيه تشبيه واستعارة وكف كقولنا: عطاءُ فلانٍ مُزنٌ ".

(1) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ج2373/5

(2) البلغة إلى أصول اللغة، القنوجي، 35

الفصل الثاني

موقف أبي حيان من أصحابه

المبحث الأول: مفهوم أصحابنا

"أصحابنا" الذين نصّ عليهم أبو حيان ذكرهم في المواضع النحوية الآتية:

- وهذه الأولوية في كساء وعلباء ذهب إليها بعض أصحابنا، ومنهم **ابن مالك.**
- هكذا قال أصحابنا: **ابن عصفور، وشيخنا الأبذي، وابن الضائع،** وقد تقدمهما إلى ذلك ابن الدهان، وكذا قالوا في ثالث ثلاثة.
- ومن أصحابنا: **السهيلي** إلى أنها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى.
- خلافًا للكوفيين والبغداديين، **وابن خروف** من أصحابنا.
- ومن أصحابنا: **ابن الباذش، وابن أبي العافية، وابن الأبرش** إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل، فيكون إسناده إلى الأول مجازًا، إلى الثاني حقيقة.
- وتبعهم من أصحابنا: **أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طلحة،** والقول الثاني: المنع: ذكره في كتاب المسائل له، وهو مذهب هشام، والمبرد، وابن السراج.

ومن خلال العلماء الذين ذكرهم أبو حيان ونصّ عليهم أنهم من أصحابه من خلال النصوص السابقة هم:

ابن أبي العافية

(450 هـ - 509 هـ / 1058م - 1111م).

هو محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإمام بجامع إشبيلية، يكنى: أبا عبد الله، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأديب وغيره، وكان من أهل المعرفة والأدب واللغة، أخذ الناس عنه ذلك، وتوفي سنة تسع وخمس مائة. [1]

ابن الباذش[2]

(444_528 هـ =1052_1133م)

علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش: من العلماء بالعربية، من أهل غرناطة، مولدًا ووفاة.

---

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، ج73/3

(2) الأعلام، الزركلي، ج255/4

له كتب عديدة منها "المقتضب من كلام العرب" و"شرح كتاب سيبويه" و"شرح أصول ابن السراج" في النحو، و"شرح الإيضاح" لأبي علي الفارسي.

ابن الأبرش[1]

(532هـ)

خلف بن يُوسُف بن فرتون أَبُو الْقَاسِم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني النَّحْوِيّ، قَالَ فِي الريحانة: كَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبيَّة واللغة، لَهُ حَظّ من الْفَرَائِض؛ يستظهر كتاب سِيبَوَيْهِ وأدب الْكتاب والمقتضب والكامل، روى عَن أبي عَليّ الغساني وَأبي الرّبيع الضَّرِير.

يعرف بالبريطل وَابْن الباذش وَعَاصِم الْأَدَب، وَعنهُ أَبُو الْوَلِيد بن خيرة الْقُرْطُبِيّ، وَبِه تدرب فِي اللِّسَان، وَتخرج، وَكَانَ من أهل الزّهْد والانقطاع إِلَى الله تبَارك وَتَعَالَى، قانعا باليسير؛ لَا يدْخل فِي ولَايَة، وَلَا يقبل على إقراء فِي جَامع وَلَا إِمَامَة، ودعى إِلَى الْقَضَاء فَأَنف مِنْهُ وأبى، وَكَانَ لَهُ حَظّ وافر من الحَدِيث وَالْفِقْه والأصلين، مَاتَ بقرطبة فِي ذِي الْقعدَة سنة خَمْسمِائَة وثنتين وَثَلَاثِينَ.

السهيلي

(581– 508هـ =1114–1185م)

عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي: حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير، ولد في مالقة، وعمي وعمره 17 سنة، ونبغ، فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها[2]

هو عبد الرحمن بن الخطيب عبد الله بن الخطيب أبي عمر بن أصبغ بن حبيب بن سعدون بن رضوان بن فتوح، الخثعمي، السهيلي الحافظ، الإمام، أحد الرجال السبعة[3]، والسهيلي نسبة إلى قرية من القرب من مالقة اسمها سهيل، وهي من قرى المغرب [4]

ولد السهيلي سنة ثمان وخمسمائة[1]، وهو أبو القاسم، أبو زيد، وأبو الحسن[2]، حافظ عالم باللغة والسير، ضرير، ولد بمالقة، وعمي وعمره سبع عشرة سنة[3].

---

(1) المصدر السابق، ج557/1

(2) الجامع، محمد عبد القادر با مطرف، ج308/1.

(3) الرجال السبعة هم: 1– يوسف بن علي الصنهاجي (صاحب الغار)/2– القاضي عياض/3– أبو العباس السبتي/4– محمد بن سليمان الجزولي/5– عبد العزيز التباع الحرار/6– أبو عبد الله الغزواني (مول القصور)/7– أبو القاسم السهيلي. من كتاب التصوف المغربي، حسن جلاب، ص62–63.

(4) الإعلام بم حل مراكش وأغمات من الأعلام، العباس السملالي، ج60/8.

وكان بحراً في أنواع من العلوم لا سيما المعاني، واللغة والنسب. تصدّر الإفتاء والتدريس والحديث، جمع بين الرواية والدراية، بعد صيته وجل قدره. طلب إلى مراكش ليأخذوا عنه فحظي بها، وولى قضاء الجماعة، وحسنت سيرته[4].

وهو من أسرة علمية، فقد قال الإمام الذهبي –في تذكرة الحفاظ–: «ولد الخطيب أبو محمد بن الإمام الخطيب سنة (581هـ) [5]، وتوفي في شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة [6].

أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون

(584هـ)

هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون الخضرمي الإشبيلي، قال ابن الزبير: "أستاذ نحوي جليل, روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد, وروى عنه ابن خروف والشلوبين, وألف شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري، وغير ذلك, مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة من الهجرة[7].

صنف إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني. شرح الحماسة. النكت على التبصر في النحو " من نفح الطيب[8].

أبو جعفر بن مضاء[9]

(592هـ)

هو أَحْمد بن عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن سعيد بن خُرَيْث ابْن عَاصِم بن مضاء اللَّخْمِيّ قَاضِي الْجَمَاعَة أَبُو الْعَبَّاس وَأَبُو جَعْفَر الجياني الْقُرْطُبِيّ، مولده بقرطبة سنة ثَلَاث عشرَة وَخَمْسمِائَة.

قَالَ ابْن الزبير: أحد من ختمت بِهِ الْمِائَة السَّادِسَة من أَفْرَاد الْعلمَاء، أَخذ عَن ابْن الرماك كتاب سِيبَوَيْهِ تفهماً، وَسمع عَلَيْهِ وعَلى غَيره من الْكتب النحوية واللغوية والأدبية مَا لَا يُحْصى، وَكَانَ لَهُ تقدم فِي علم الْعَرَبيَّة، واعتناء وآراء فِيهَا، ومذاهب مُخَالفَة لأَهْلهَا.

---

(1) البداية والنهاية، أبي الفداء بن كثير، ج340/11.

(2) تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة ج147/5.

(3) الأعلام، الزر كلي، ج556/3.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري ج371/1

(5) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج1348/4.

(6) النجوم الزاهرة، جمال الدين الأتابكي، ج92/6.

(7) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، 567/1

(8) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي(ت 1399هـ)، 16/1

(9) بغية الوعاء السيوطي، ج323/1

روى عَن عبد الْحق بن عَطِيَّة، وَالْقَاضِي عِيَاض وخلائق، وَعنهُ ابْنا حوط الله وَأَبُو الْحسن الغافقي، وَولي قَضَاء فاس وَغَيرهَا، فَأحْسن السِّيرَة، وَعدل فَعظم قدره، وَصَارَ رحْلَة فِي الرِّوَايَة، وعمدة فِي الدِّرَايَة.

وَقَالَ ابْن عبد الْملك: كَانَ مقرئاً مجوداً، مُحدثا مكثراً، قديم السماع، وَاسع الرِّوَايَة، عَارِفًا بالأصول وَالْكَلَام والطب والحساب والهندسة، ثاقب الذِّهْن، متوقد الذكاء، شَاعِرًا بارعا، كَاتبا.

صنف الْمشرق فِي النَّحْو، الرَّد على النَّحْوِيين، تَنْزِيه الْقُرْآن عَمَّا لَا يَلِيق بِالْبَيَانِ، وناقضه فِي هَذَا التَّأْلِيف ابْن خروف بِكِتَاب سَمَّاهُ: تَنْزِيه أَئِمَّة النَّحْو، عَمَّا نسب إِلَيْهِم من الْخَطَأ والسهو، وَلما بلغه ذَلِك قَالَ: نَحن لَا نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أَبنَاء الخرفان! وَمَات بإشبيلية سَابِع عشري جُمَادَى الأولى – وَقيل ثَانِي عشر جُمَادَى الْآخِرَة – سنة ثِنْتَيْنِ وَتِسْعين.

ابن خروف النحوى الأندلسىّ [1]

(610هـ)

هو علي بن محمد بن يوسف بن خروف، من أهل رنده من نواحى إشبيليّة. قرأ النّحو ببلاده وأجاده، وكان كثير التّرحال والتّسيار بمدن الأندلس، يفيد أهل كلّ مدينة يدخلها، وتقصده الطّلبة من أهلها، أخبرنى علم الدّين أبو القاسم النّحوى اللورقىّ، قال: رأيته وأخذت عنه، واستفدت منه، وكان فاضلا في هذا الشأن، وله كلام على كتاب سيبويه، جوّده غاية الإجادة، وهو من مليح مصنّفات أهل الأندلس فى هذا النّوع، وعاش هذا الرّجل إلى قريب من سنة تسعين وخمسمائة تقديرا، وكان ابن خروف هذا قد تخرّج بابن طاهر الأندلس النحوى المعروف بالخدبّ.

أبو علي الشلوبيين[2]

(562 – 645 هـ = 1166 – 1247 م)

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشْبِيليّ المعروف بالشّلوبين– معناه بلغة الأندلس الأبيض الأشقر– كان إمام عصره في العربية، أخذ عن ابن مَلَكُون وغيره، روى عن السُهيلي وابن بَشكُوال وغيرهما، صنّف تعليقاً على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية وله التوطئة.

أبو بكر بن طلحة[3]

(645هـ)

---

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، ج192/4

(2) بغية الوعاة، السيوطي، 224/2

(3) المصدر السابق، ج19/2_20

طَلْحَة بن مُحَمَّد بن طَلْحَة بن مُحَمَّد بن عبد الْملك الْأَمَوِي اليابري الإشبيلي أَبُو مُحَمَّد بن أبي بكر النَّحْوِيّ ابْن النَّحْوِيّ، مولده فِي جُمَادَى الأولى سنة إِحْدَى وسِتمِائَة؛ وَمَات بإشبيلية سنة اثْنَتَيْنِ – أَو ثَلَاث، أَو أَربع، أَو خمس – وَأَرْبَعين وسِتمِائَة.

كَانَ نحوياً ماهراً، مقرئاً، متقناً، عروضياً، حاذقاً، ذَا حَظّ وافر من الْأَدَب، عَارِفًا بطرِيق الرِّوَايَة وتواريخ الرِّجَال وأحوالهم، اعتنى بِبَاب الرِّوَايَة، فَأخذ عَن جمع جمّ؛ مِنْهُم أَبوهُ، والدباج والشلوبين؛ وَأَبُو الْقَاسِم بن الطيلسان. وَأَجَازَ لَهُ من الْمشرق أَبُو الْبَقَاء العكبري وَخلق، وانتصب للإقراء وتدريس الْعَرَبيَّة.

ومعظم شُيُوخه أَحيَاء، وَحمل عَنهُ الْعلم، واستجيز وَهُوَ ابْن عشْرين سنة، وَلم يزل عاكفا على الْعُلُوم، صَابِرًا على شدَّة الْفقر وَقلة ذَات الْيَد، وَخرج لَهُ معجمٌ وَله خطب وَشعر.

ابن عصفور[1]

(597 – 669 هـ = 1200 – 1271م)

عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، قال ابن الزبير: أخذ عن الدبّاج والشّلوبين، ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال بالأندلس، وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة؛ لا يمل من ذلك؛ ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو؛ ولا تأهل لغير ذلك.

وصنف: الممتع في التصريف الذي كان أبو حيان لا يفارقه، والمقرب، شرحه لم يتم، وشرح الجزولية، ومختصر المحتسب، وثلاثة شروح على الجمل، شرح الأشعار الستة.

ابن مالك

(600 – 672 هـ = 1203 – 1274 م)

هو الشيخ العلامة الأوحد، شيخ النحاة جمال الدين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، الجياني، الشافعي، الإمام النحوي، والأستاذ، وإمام زمانه في العربية.[2]، حيث ولد

(1) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ج210/2

(2) نهاية الأرب 214/30 وجمال القرّاء جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي ، ص35، تاريخ ابن الوردي 215/2 تاريخ الإسلام 249/15 والبداية والنهاية، الدمشقي، ج513/17 والبلغة، الفيروزابآدي، ص269 وغاية النهاية في طبقات القراء، الجزري، ج180/2 والنجوم الزاهرة، ابن تغري، ج234/7 ونفح الطيب، التلمساني، ج222/2 .

الشيخ العلام ابن مالك في بلاد الأندلس، ثم رحل من المغرب إلى المشرق، وقد نزل بدمشق[1]، وكان مولده عام ستمائة هجري أو إحدى وستمائة هجري[2].

وبرز ابن مالك في عصره في القرن السابع هجري، حيث اشتهر بالعلم، وألف مصنفات الكتب، وانتقل من الأندلس لتلقي العلم، وذكره الكثير من علماء عصره لما قدمه من العلم الكثير الذي تركه رحمه الله.

أبو الحسن الأبذي[3]

(680هـ)

هو عليّ بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن[4]، يكنى بأبي الحسن، ويلقب بالخُشَنِيّ نسبة إلى خُشَيْن بن النّمر، ومنهم الصحابي الجليل أبو ثعلبة الخُشَنِيُّ، وقد نص المراكشيّ في كتابه الذيل والتكملة أنه من ذرية أبي ثعلبة رضي الله عنه [5].

وُلد الأُبذيّ بأبّذة سنة 613هـ ونشأ بأشبيلية، ونزل غرناطة بعد تغلب النصارى على أشبلية[6].

ابن الضائع

(680هـ)

أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي الكتامي وُلد سنة (614هـ) ، عُرِفَ بابن الضائع، وهو نحويٌّ أندلسي من الإشبيلية، ويَعُدُّه المؤرِّخون من رجال المدرسة الأندلسية في النحو، وُلِدَ علي بن محمد بن علي بن يوسف في مدينة إشبيلية في الأندلس، وإليها يُنسب[7].

كانت ولادته في سنة 614 من التقويم الهجري، وتعود أصول عائلته إلى قبيلة كُتامة وهي قبيلة من البربر تسكن بلاد المغرب. تتلمذ ابن الضائع على يد عددٍ من العلماء، وأخذ علوم اللغة العربية

---

(1) انظر:مراصد الاطلاع، صفي الدين، ج463/1 ومعجم البلدان، الحموي، ج195/2 والروض المعطار، الحميري، ص183

(2) فوات الوفيات،صلاح الدين، ج407/3 والأعلام، الزركلي، ج233/6 وطبقات الشافعية، السبكي، ج67/8 البلغة، الفيروزابآدي، ص270 ونفح الطيب، التلمساني، ج222/2

(3) بغية الوعاة، السيوطي، ج549/1

(4) الذيل والتكملة، المراكشيّ، ج391/5

(5) المصدر السابق، ج391/5

(6) انظر: الذيل والتكملة، ج392/5

(7) الأعلام، خير الدين الزركلي، ص333

وخاصَّة النحو عن أبي علي الشلوبين وأبي زكريا ذي النون وابن سهل الوزير، وتفقَّه في علم الكلام وأصول الفقه على جماعة من الشيوخ والعلماء أهمهم ابن فرتون وأبو الحسن السراج[1].

من بين جميع شيوخه وأساتذته صاحب ابن الضائع الشلوبين ولازمه مدة طويلة، وفاق في معرفته ونباهته جميع تلاميذ الشلوبين، وأخذ ابن الضائع كتاب سيبويه عنه قراءةً وسماعاً[2].

تعمَّق ابن الضائع في النحو حتى صار واحداً من أعظم نحاة عصره، وهو العصر الذي شهد ازدهاراً في علوم العربية في الأندلس حتى شبهه البعض بعصر سيبويه والخليل، وأصبح لابن الضائع مكانة علمية بين معاصريه، وانتهت رئاسة النحو في الأندلس إليه، ولم يكن يقاربه في النحو أحد في زمانه[3].

وبعد ذياع صيته عمل ابن الضائع في التدريس واجتمع حوله عدد من الطلاب، ومن أشهر من تخرَّج على يديه أبو حيان النحوي وأبو جعفر بن الزبير وأبو جعفر بن شراحيل وأحمد بن فركون[4].

يُروى عن ابن الضائع أنَّه كان حسن الأخلاق، طويلاً، جاحظ العينين، يكثر من الإخضاب بالحنَّاء.

تُوفِّي ابن الضائع عن عمر بلغ السبعين عاماً في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة 680 من التقويم الهجري[5].

(1) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج276/17

(2) الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم الأسعد. ص170

(3) المصدر السابق، ص170

(4) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج277/17

(5) الأعلام، خير الدين الزركلي، ص333_334، انظر: بغية الوعاة، ج199/2

بصرية أبي حيان

ومن خلال النظر في هذه المسائل فإننا نستنتج أن جميعهم من الأندلسيون والمغاربة، وبهذا نقول: أن مفهوم أصحابنا عند أبي حيان هم الأندلسيون والمغاربة.

كذلك نستنتج أن أبا حيان كان ميله الفطري هواه يميل إلى المغاربة لكونه مولودًا في الأندلس، لكن مذهبه النحوي هو مذهب بصريّ ينهج منهجه.

ومما يدل على ترجيح أبي حيان لأقوال البصريين قوله في عدة مواضع[1]: (ولا يجوز ذلك عند البصريين)، ويخالف الكوفيين فكان يكفي أن يقول: (وهذه نزعة كوفية)[2].

ويدلل على ذلك أيضًا هو مخالفته لأصحابه في (76) مسألة مقابل موافقته لهم في (57) مسألة،

كما يلحظ في كتابيه البحر والإرتشاف أنه اعتمد على مصادر بصرية وأخرى كوفية، مع عدم إغفال آراء البغداديين وآراء شيوخه من أهل الأندلس، فالآراء البصرية تتردد كثيرًا عند أبي حيان في البحر والإرتشاف، فنراه يبث آراء أعلام اللغة والقراءات البصرية، مثل أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل، والأخفش، وأبي عبيدة معمر بن المثنى[3].

واتخذ أبو حيان في بعض المواضع موقفًا من البصريين، فهو في نهاية الأمر يرجح رأيه ولا يتبع مذهبًا معينًا دون تحليل أو توضيح، فيرى أن البصريين لم يُحصر العلم بهم، ولم يقتصر عليهم، يقول: (وليس العلم محصورًا ولا مقصورًا على ما نقله وقاله البصريون؛ فلا ننظر إلى قولهم إن هذا لا يحوز)[4].

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1/523_524

(2) أبو حيان الأندلسي، خديجة الحديثي، ص285

(3) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج1/62-633

(4) المرجع السابق ج2/317-318

المبحث الثاني: موافقات أبي حيان لأصحابه بالتأييد أو السكوت

لقد وافق أبو حيان أصحابه في (57) مسألة تنوعت بين أبواب النحو والصرف بشكل صريح، وسكت عن (26) موضعًا، وغلبة الظن أن هذا السكوت يدل على قبوله أو تأييده لرأي أصحابه في تلك المسائل.

ومن الأمثلة على قبول أبي حيان لأصحابه في المسائل حسب أبواب النحو قوله:

1. فمثّل أصحابنا، حذفها بـ "دد"وفل، وقالوا: الأصل: ددن، وفلان، أما "دد"فله أصول ثلاثة: ددن، وددد، ودًا، فلا يتعين في (دد) أن يكون المحذوف النون".
2. أو ملحقة بأصل نحو: علباء فقلبها واوًا أولى من إقرارها، فتقول: علباوان، وهذه الأولوية في كساء وعلباء ذهب إليها بعض أصحابنا.
3. وقال بعض أصحابنا في المقصور الزائد على ثلاثة أحرف لا خلاف بين النحويين في أنه لا يثنى إلا بالياء، ثم ذكر تلك الألفاظ التي شذت.
4. وتنوين يلحق الروى المطلق وحروفه الياء والواو والألف، يعوضون التنوين من هذه الحروف، وذلك في لغة كثير من بني تميم، وقيس، إذا أنشدوا، وأهل الحجاز لا يعوضون؛ بل يبقون حروف الإطلاق إذا أنشدوا، ويسميه أصحابنا تنوين الترنم.
5. وتمييزها مفرد لا جمع خلافًا للكوفيين ...، وإلى هذا جنح بعض أصحابنا، قال: (كم) الاستفهامية لا تفسر بالجمع.
6. والصحيح جواز ذلك في النثر، والنظم وعلى قول أبي علي من أصحابنا.
7. وإذا كان حرف الإعراب صحيحًا، فلا يجوز إلا ظهور الإعراب فيه، وحذف الحركة منه، خصه أصحابنا بالشعر.
8. وجوزه بعض أصحابنا في الكلام، وإن كانت اسمًا لـ"إن" وأخواتها جاز حذفها في "إن" و"أن" و"كأن" و"لكن" فصيحًا.
9. فلا يجوز أن يتقدم معمول لما بعدها عليها...، ونصوص أصحابنا على أنه لا يجوز أن يتقدم ما بعد اللام عليها مطلقًا.
10. واتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان التي للأفعال على أنها تحكى، نحو: ضرب وزنه فعل، وانطلق وزن انفعل، وإذا قرن مثال بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه، مثاله: هذا رجل أفعل حكمه حكم أسود، جعلته صفة كأسود
11. وقال بعض أصحابنا: وأما عوض وجير فمبنيان، حذف منهما حرف القسم، فيجوز أن يحكم على موضعهما بالنصب بإضمار فعل، أو بالرفع على الابتداء، أو على خبر ابتداء بمضمر قياسًا على نظائرهما من الأسماء التي حذف منها حرف القسم.

12. وأدوات الشرط وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببًا، والثانية متسببًا، ولذلك عند جمهور أصحابنا لا تكون إلا في المستقبل، وهذه الكلم حرف، واسم.
13. وقال بعض أصحابنا: يقال: أتفعل هذا، فتقول: أنا أفعله، وإن أي: وإن لم تفعله، أفعله، ولا يجوز حذف أدوات الشرط لا "إن" ولا غيرها.
14. ومنهم من فصل، فشرط مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته فتكون العوامل من جنس واحد.
15. وبشرط ألا تكون عوامل مختلفة، وإلى هذا ذهب سيبويه، والخليل، وصححه أصحابنا.
16. فعنه في هذه الصورة قولان: أحدهما: الجواز، وهو المشهور عنه، وهو مذهب الكسائي، والفراء، والزجاج، وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طلحة...، والتفصيل بين أن يكون أحد العاملين جارًا، فيجوز، أو ليس بجار فيمتنع.
17. ويقول المتكلم المعظم نفسه نصنع كذا، وهو عند بعض أصحابنا مجاز فيه لا شرط خلافًا لمن اشترط التقديم، فقد أجاز الفارسي توسطه، وقد ذكر بعض أصحابنا تقدم المعمول نحو: أي رجل ضربت، أو شتمت، فعلى هذا لا يكون التقدم في المقتضى شرطًا، والعامل قد يكون جيء به للتوكيد.
18. ولا خلاف في جموع الكثرة أنها لا تجمع قياسًا، ولا أسماء المصادر، ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها، فإن اختلفت فقيل لا ينقاس جمعها على ما جاء منه، وعليه جماعة من أصحابنا.
19. الأصل: تأخير الخبر، ويجب هذا الأصل، إن كانا معرفتين نحو: زيد أخوك، أو كانا نكرتين، نحو: أفضل منك أفضل مني، أو مشبهًا بالخبر المبتدأ، نحو: زيد زهير شعرًا، هكذا أطلق أكثر أصحابنا.
20. تأييده لأصحابه كان بصورة مباشرة صريحة وأخرى ضمنية فُهمت من خلال السياق، وكان محللاً لتلك الآراء ومفسراً لها، وفي أحيان أخرى يؤيدها دون ذكر السبب.

المبحث الثاني: السكوت

وسكت أبو حيان عن (26) مسألة، ولعله سكت تأييدًا لرأيهم، حيث ذكر أبو حيان قول الأخفش في إعراب الحروف، وذكر رأي الكوفيين وذهبوا إلى أن الحروف هي الإعراب، وذكر رأي الخليل وسيبويه أيضًا، ولم يُبد أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

وأوضح أصحابه آراء العلماء في حذف ياء المتكلم من حروف الجر"من" و"عن"، فذكر قول أصحابه في حذفها للضرورة شعرية، وذكر ما ذهب إليه ابن مالك وأبو موسى في جواز حذفها في الكلام، وليس في الضرورة الشعرية فقط، ولم يذكر أبو حيان رأيه في هذه المسألة.

ذكر أبو حيان أن زيادة أل في الآن عند أصحابه وعند ابن مالك، وكيف ذكرها العلماء، فقالوا: وقد تزاد لازمًا: كاللات ...، والآن والذين ثم اللات، وسكت أبو حيان عن رأيه في تلك المسألة.

المبحث الثالث: اعتراضات

يعد الخلاف بين النحاة من الموضوعات القديمة التي رافقت نشأة النحو، فما إن نشأ علم النحو واتضحت معالمه، حتى بدأت تظهر بوادر الخلاف في بعض مسائله بين النحاة، وخير شاهد على ذلك ما نراه في كتاب سيبويه – وهو أقدم كتاب وصل إلينا – من خلافات نحوية. وقد كان الخلاف في بدايته قليلًا محدودًا، لكنه أخذ بمرور الزمن يتسع شيئًا فشيئًا، فكلما تقدَّم الزمن بعلم النحو اتسعت مسائل الخلاف وتشعّبت، حتى كاد الخلاف يشمل كل جزئية من جزئيات النحو، وكانت غاية النحاة من إبراز تلك الخلافات هو الوصول إلى تفسير سليم للظواهر اللغوية.

وقد أسهم نحاةُ الأندلس، كغيرهم من المتأخرين، في الخوض في مسائل الخلاف، واختاروا لأنفسهم من تلك الآراء ما يرونه جديرًا بالاتباع، واستطاع بعضهم أن ينفذ بآراء جديدة.

وكان أصحاب أبي حيان من المغاربة الأندلسيين، وقد تباينت آراؤهم في كثير من المسائل؛ حيث خالف أبو حيان أصحابه في كثير من آرائه، وتعقّبه في مواضع كثيرة من مصنفاته.

فالاعتراضات بين النحاةِ تيسِّرُ فهم القواعد النحوية الواردة في المسألة محل الاعتراض، وتساعد على إظهار المعلومات الكاملة حولها، وتعمل على ترسيخ الرأي الصحيح منها في الأذهان.

وقد اعترض أبو حيان رأي أصحابه في (76) مسألة، وعبّر أبو حيان عن اعتراضاته بألفاظ متعددة إما بشكل صريح أو مضمون، كأن يقول:

1. **لا يثبته أصحابنا** ولا البغداديون، وإنما جاء به أهل اللغة.
2. **وزعم بعض أصحابنا** أنه لم يجيء "فعلة" صفة بالتاء وليس كما زعم.
3. فالذي ذكر أصحابنا أن **الإعلال شاذ**، وأن التصحيح هو القياس.
4. وقال بعض أصحابنا في المقصور الزائد على ثلاثة أحرف لا خلاف بين النحويين في أنه لا يثنى إلا بالياء، **ثم ذكر تلك الألفاظ التي شذت.**
5. ونقل أصحابنا عن الكوفيين: أن المقصور الثلاثي إذا كان مضموم الأول أو مكسوره يثنى بالياء، كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو، إلا لفظتين شذتا وهما: حمى ورضى، فإن العرب تثنيهما بالياء والواو. وحكى سيبويه: ربوان وهي خلاف ما ذهبوا إليه، وحموان بالواو، **شاذ عند البصريين.**
6. وقال بعض أصحابنا: القياس **عندي** أن ترد.
7. وهذا عند أصحابنا **شاذ لا يبنى عليه قاعدة.**
8. قال بعض أصحابنا: وهذا **شاذ لا يقاس عليه.**
9. وجاء "ليسي" في الشعر،... وجوزه بعض أصحابنا في الكلام.
10. وهو مخالف لنقل أصحابنا.

11. **ولذلك لا يجوز**؛ ما كان سيفعل، ولا سوف يفعل؛ استغناء بقولهم: ما كان زيد ليفعل، **وقد أجاز ذلك بعض أصحابنا**، ويحتاج إلى سماع.
12. **ولم يذكر أصحابنا هذا**، وكأن السبب والتعليل واحد.
13. وما استدلوا به **تأوله أصحابنا**.
14. **وأنكر أصحابنا** ورودها لهذا المعنى.
15. **لم يذكره أصحابنا**، ويتأولون ما ظاهره ذلك، **وزعم** السيرافي، والأعلم، وابن طاهر، **وابن خروف** أن "من" إذا كان بعدها "ما" كانت بمعنى ربما، وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه، وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك، وردوه **وتأولوا ما زعموه من ذلك**.
16. **ولا يذهب أصحابنا إلى ذلك**، بل هو عندهم في الأبيات من الترخيم الواقع في غير النداء ضرورة.
17. والصحيح المنع...، **فنص أصحابنا على جواز** إضافته إلى الجمل.
18. **وهذه المسألة ليست مسطورة في شيء من كتب أصحابنا**.
19. **واختلف عبارة أصحابنا**، فبعضهم يقول: "لما" لنفي الماضي المتصل بزمان الحال.
20. **فذهب بعض أصحابنا** إلى أنه أحسن من الجزم، ونصوص الأئمة على جواز مجيئه في الكلام، **خلافًا لبعض من عاصرناه**.
21. **والذي نختاره المنع**، ولو أبدلت مضمرًا من ظاهر في بدل كل من كل قلت: رأيت زيدًا إياه **هكذا مثل أصحابنا**.
22. **واختار بعض أصحابنا**: التضمين على الإضمار...، **والذي أختاره التفصيل**.
23. وإذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت، فعطف البيان، فالتوكيد، فالبدل، فعطف النسق، **وأجاز بعضهم تقديم التأكيد على النعت ... نص عليه بعض أصحابنا**.
24. **وزعم بعض أصحابنا** أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم بعد "أفعل" و"أفعل" إلا في باب التنازع.
25. **ولم يذكر أصحابنا "درى"** فيما يتعدى إلى اثنين، فإن كان سمع ذلك فيها فلعله بالتضمين، والمحفوظ في "درى" أنه يتعدى لواحد.
26. **ولم يذكر** المتقدمون من البصريين: أخبر، وخبر، وحدث، **وقد ذكرهما** جماعة من المتأخرين كالزمخشري، **وأكثر أصحابنا**.
27. **ولا يجوز ذلك أصحابنا**، لا يجيزون: إن الإناء كسرته فاغرمه، على تقدير: إن كسر الإناء.
28. **ولم يذكره أصحابنا** أعني التوكيد.
29. التاسع: أن يكون سببًا موصوفًا نحو: رأيت رجلًا طويلًا رمح يطعن به، **ولم يذكر أصحابنا هذا النوع**.

موقف أصحاب أبي حيان من ابن مالك

كان لأبي حيان معاصر مشهور هو أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي.

وقد اشتهرت ألفيته وكتبه في مصر وغلبت شهرتها كتب عصره وكانت من أشهر الكتب التي تدرس مع كتاب سيبويه في مصر والشام في القرنين السابع والثامن وما بعدهما[1].

وفي تتبع التاريخ النحوي لأصحاب أبي حيان، نراهم قد ساروا نهج شيخهم أبي حيان في مخالفته لابن مالك وبصورة مباشرة، فكان لا بد من الوقوف على بعضها والمقارنة بين أقوالهم، نذكرها في هذا المبحث.

مخالفات أصحاب أبي حيان من ابن مالك

وتصدرت خلافات ابن مالك وأصحاب أبي حيان في كتابه إرتشاف الضرب، وقد ظهرت في اختلاف تسمية بعض أبواب النحو منها قولهم:

– باب "النائب عن الفاعل" حسب تسمية أبي حيان له، حيث كان جمهور النحاة قبله يسمُّونه: "المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله"، وذكر باب"البدل المطلق" بدلاً من قولهم "بدل كل من كل"، وتسمية باب "المعرف بأداة التعريف" بدلاً من "التعريف بأل".

وفي التعمق أكثر في المسائل النحوية والصرفية في الإرتشاف نذكر منها:

أولا: الصرف:

– في المسألة التاسعة في الدراسة ذكر أبو حيان قلب الألف الزائدة همزة في نحو: قرا أقريت، فذهب أبو حيان وأصحابه إلى قلبها، وقد خالفه ابن مالك في ذلك، وأجاز فيها أن تسلم أو تقلب واواً.

– وفي الرجوع إلى المسألة الرابعة عشر في باب جمع المؤنث السالم: فقد نص أصحاب أبي حيان على أنه لا يجوز جمع المؤنث السالم التي على وزن فعلاء ولا أفعل لها، فلا نقول في عجزاء عجزاوات، في حين خالفه ابن مالك وقال: فلا مانع من جمعها بالألف والتاءعلى أن الجمع بالألف والتاء مسموع في: خيفاء.

– وفي المسألة الخامسة والثلاثين في باب المضمر المفسر بالخبر فقد ذهب الجمهور من أصحاب أبي حيان إلى اعتبار أن الضمير يعود على سياق الكلام المفهوم، وليس على المبتدأ المتقدم لفظا ورتبة، ولا على الخبر المتأخر لفظا ورتبة، وخالفوا ابن مالك في ذلك.

---

(1) خديجة الحديثي، أبو حيان الأندلسي، 327

– وفي المسألة السادسة والثلاثين في باب المضمر أيضا، وجواز أصحاب أبي حيان لمجئ ضمير الشأن مع المذكر والمؤنث بغض النظر عن تذكيره أو تأنيثه الحقيقي، فأجاز مجئ الضمير المذكر إذا جاء بعده مذكرا أو مؤنثا والعكس، أما ابن مالك فأوجب تذكيره ما لم يله مؤنث، أو مذكر شبيه بالمؤنث، أو فعل بعلامة تأنيث.

– وفي المسألة الواحدة والأربعين في باب المعرفة وجواز زيادة أل في "اليسع، والآن، والذين" عند ابن مالك، وذهب أصحاب أبي حيان إلى أن زيادة "أل" في "الآن" هي زمنية أي: تعد للزمن الحاضر وليست زائدة كما ذكر ابن مالك.

–وفي باب التعجب ذهب ابن مالك إلى أنه قد سمع قولهم: "ما أذرع فلانة" أي: ما أخفها في الغزل من قولهم: "امرأة ذراع" ولم يسمع من: "إمرأة ذراع" فعل.

وردّ أبو حيان ذلك عليه مستشهدا بما أورده ابن القطاع من قولهم: "ذرعت المرأة" : خفت يداها في العمل فهي ذراع[1].

وجوّز ابن مالك أن يأتي فعل التعجب مما جاء الوصف منه على "أفعل_فعلاء" إذا كان مفهما عسرا أو جهلا، وأورد من ذلك: ما أحمقهُ وأرعنه وأهوجه وأنوكه وألدّه من: حمق ورعن وهوج ونوك ولدٌ_ إذا كان عسر الخصومة_.

أما أبو حيان فلم يجوز ذلك لا هو ولا أصحابه وعندهم أن ما جاء منها فهو على سبيل الشذوذ[2].

ثانيا: النحو:

وخالف أصحاب أبو حيان ابن مالك في مسائل كثيرة من مسائل النحو وردوا عليه فيها، ونذكر من ذلك

–بناء الاسم:

حيث جعل ابن مالك من أسباب بناء الاسم شبهه الوضعي بالحرف ويرى أبو حيان أن ابن مالك قد انفرد بمراعاة الشبه الوضعي وبأن أحدا لم يقل بذلك[3].

فقال:" ولم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل بل المنقول في كتب أصحابنا أن من النحويين من اقتصر على شبه الحرف أو تضمن معناه وهو الفارسي، وفسر شبه الحرف بالشبه في الاقتصار كالموصولات وأسماء الإشارة والضمائر، وأكثر أصحاب أبي حيان ذهبوا إلى الزيادة على هاتين العلتين غزعموا أن البناء لشبه الحرف، أو لتضمنه معناه، أو لوقوعه موقع المبني، أو لمضارعته هذا، أو

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج288/1

(2) المصدر السابق، ج288/1

(3) أبو حيان الأندلسي، خديجة الحديثي، 348

للإضافته إلى مبني، أو لخروجه عن النظير. وزعم المبرد أن من موجبات البناء كثرة العلل الموجبة لمنع الصرف"[1].

حكم همزة "أن":

أ_ بعد القسم:

اختار ابن مالك في همزة "أن" بعد القسم جواز الفتح والكسر إذا لم يكن بعدها اللام، والكسر إن كان بعدها اللام، ويرى أبو حيان أن اختياره هذا غير مختار، والمذاهب في ذلك أربعة: اجازتهما واختيار الفتح، واجازتهما واختيار الكسر،ووجوب الفتح، ووجوب الكسر، وهو الذي صححه أصحاب أبي حيان وهو القياس عنده، وبه ورد السماع، وهو مذهب البصريين[2].

ب_ المعطوف على معمول "إن":

ذهب ابن مالك إلى جواز رفع المعطوف على منصوب "إن" بعد استكمال الخبر نحو: "إن زيدا قائم وعمرو"، والصحيح عند أبي حيان وأصحابه عدم جواز ذلك لا قبل الخبر ولا بعده، وأن ما روي عن العرب من الرفع إنما هو محول على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه، والمشهور في كتب النحو جواز العطف على الموضع.

ج_ حذف اسم "ليس" دون قرينة:

جوز ابن مالك حذف اسم ليس دون قرينة مستشهدا بقول الشاعر: فأما الجود منك فليس جود

وخرّج أبو حيان وأصحابه هذا البيت وأمثاله على حذف الخبر، لأنه لا يجوز عندهم حذف الاسم ولا حذف الخبر لا اقتصارا ولا اختصارا، إلا أنه قد يرد حذف الخبر في الشعر وليس مختصا ب، "ليس"، لذلك خرجوا شواهد ابن مالك في حذف الاسم على أنها من حذف الخبر[3].

باب أعلم وأرى وما يعلق من الأفعال:

أ_ وقد ذكر ابن مالك أفعالا من غير هذا الباب جاء فيها التعليق منها: "أبصر" في نحو قوله تعالى:

﴿ فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون﴾[4]، يقول أبو حيان: "ولا يتعيت أن يكون تعليقا".

---

(1) منهج السالك، ج6/1

(2) انظر: منهج السالك، أبو حيان، ج75/1

(3) انظر: إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج149/1

(4) القلم: 5_6

ومنها: "نظر" البصرية، وقد ذهب ابن مالك إلى جواز تعليقها وتبع في ذلك ابن خروف وهو من أصحاب أبي حيان، وردّ أبو حيان ذلك بقول أستاذه أبي جعفر ابن الزبير: "ولم يذهب إلى تعليق غير ابن خروف وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾[1].

نواصب المضارع:

أ_ تبع ابن مالك أبا علي الفارسي في ذهابع إلى أن الاستفهام إذا تضمن وقوع الفعل لا ينتصب الفعل باضمار "أن" في جوابه، فقال في "التسهيل" حين عدّ ما يضمر "ان" لزوما في الجواب: "أو لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل"، فأن تضمن وقوع الفعل لم يجز النصب عنده نحو"" لم ضربت زيدا فيجازيك؟"، لأن الضرب قد وقع[2].

ولم يشترط أبو حيان ذلك، ولم ير أحدا من أصحابه يشترط هذا الشرط في الاستفهام بل يرى أنه إذا تعذر سبك مصدر مما قبله، أما لكونه ليس ثم فعل ولا ما في معناه ينسبك منه، وأما لاستحالة سبك مصدر مرادا استقباله لأجل مضر الفعل فأنما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله مما يدل عليه المعنى، فإذا قال:" لمَ ضربت زيدا فاضربك؟ أي: ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب منّا"[3].

وكانت هذه بعض مواقف أصحاب أبي حيان الناقدة لآراء ابن مالك وهي تدل بوضوح على أن أصحاب أبي حيان قد وقفوا لابن مالك يعقّبوا عليه ويردوا عليه بالاستدلال ويخطئونه في كثير من الأحيان.

(1) الغاشية: 17

(2) انظر: خديجة الحديثي، أبو حيان الأندلسي، 358

(3) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج492/2

موقف ابن عصفور من أصحاب أبي حيان

تعددت آراء أصحاب أبي حيان التي توصلت إليها الباحثة في تأييده أحيانا ومعارضته أخرى لابن عصفور في المسائل الصرفية والنحوية في كتاب "إرتشاف الضرب" لأبي حيان، وكان لا بدَّ من وجود علاقة قديمة بين أبي حيان وابن عصفور بُنيت على التأييد والمخالفة، مما ساعد ذلك على ظهور العلاقة بين أصحاب أبي حيان وابن عصفور.

فقد كان ابن عصفور من أهم نحاة الأندلس الذي تأثر به أبي حيان واستفاد منه ورد عليه وشرح بعض كتبه ولخصها، وقد ذُكرت العديد من المباحث تخص ذلك.

وكان لا بدّ هنا من أن نستنتج العلاقة بين ابن عصفور ومدى مخالفته وتأييده لأصحاب أبي حيان، ومنهجه المعارض بصورة مباشرة والملاحظ في بعض المسائل نذكر منها:

– في باب "ليت ولعل":

حيث منع أصحاب أبي حيان أن نصب "ليت ولعل" وكأنّ" للحال بخلاف "إنّ وأخواتها" من :" أن ولكن"، في حين أجاز ابن عصفور ذلك، واحتج أصحاب أبي حيان بأن الحروف لا تشترك بالعمل كظرف أو حال معا، إلا "كأنّ" و "كاف التشبيه" كأن تقول: "كأنْ زيداً غضبانَ أسدٌ".

ورد عليه ذهابه إلى أنّ الماضي لا يجوز أن يقع حالاً من غير "قد" ظاهرة أو مقدرة إن كانت هذه الحال حالاً مبنيةً، مع أن الصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير "قد"، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً(1).

_ باب الإعراب:

نصَّ أكثر أصحاب أبي حيان على أنه لا يُحذف حرف اللين للجازم، وأنك تقول: لم يقرا، ولم يوضو، ولم يقري، وقد خالفوا ابن عصفور في ذلك، فقد أجاز حذفه للجازم فتقول: لم يقر، ولم يوض، ولم يقر.

– باب النواصب للفعل المضارع:

ذهب أصحاب أبي حيان في حال دخول أفعال الشك قبل حتى المضارعة، مثل: حسبت وظننت وأرى وخلت وزعمت، لم يجز الرفع حيث جعلوا اعتراض الشك مبطلا للرفع، أما ابن عصفور فقد خالفهم في ذلك ولم يتصور الرفع.

– حكم اسم الإشارة في النداء إذا وصفت به "أي":

ذهب ابن عصفور إلى جواز الاقتصار على اسم الإشارة وصفا لأي بعد أداة النداء، وهذا شاذ لا تبنى عليه قاعدة عند أبي حيان وأصحابه والصحيح عند وجوب إتباع اسم الإشارة بنعت معرب بـ "أل"[2].

– باب ذكر الحروف:

---

(1) إرتشاف الضرب، أبو حيان، ج1/212_213

(2) انظر: إرتشاف الضرب، ج1/309

أفاد أبي حيان جواز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إن كان على أكثر من حرف، ويفصل بينهما إما بالقسم أو الظرف أو بالجار والمجرور ومنع أصحاب أبي حيان ذلك، ووافقهم ابن عصفور في قوله: " ولا يجوز أيضا الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم خاصة، أو بالظرف والمجرور..."

وتعددت ردود أصحاب أبي حيان على ابن عصفور في كتابه إرتشاف الضرب، فتقول خديجة الحديثي في كتابها: "قد لا تخلو صفحة ممن صفحات "الإرتشاف" من ذكر ابن عصفور إما مستشهدابه، وإما مبينا اختياره، أو مذهبه، أو رادا عليه"1.

وهنا أكون قد أوجزت موقف أصحاب أبي حيان من ابن عصفور الذي أظهرت فيه الباحثة كثرة ردود أبي حيان في أكثر آراء ابن عصفور في كتابه " إرتشاف الضرب"، سواءً بمخالفته أو تأييده للكوفيين أو البصريين أو غيرهم من النحاة والمذاهب.

آراء أصحاب أبي حيان الموافقة لابن عصفور

نذكر منها:

– باب العدد:

أجاز أبي حيان إضافة العشرين وأخواتها للمعرفة أو النكرة، وأنكر ذلك ابن عصفور وأيّد أصحاب أبي حيان، وقال: وأما ما حكاه الكسائي من قولهم: أخذته بمائة وعشرين درهم، فشاذ ولا يلتفت إليه".

– باب المجرور:

وافق ابن عصفور أصحاب أبي حيان في انتهاء الغاية بحرف الجر "حتى"، بحيث لا يكون ما بعدها إلا داخلا فيما قبلها نحو: ضربت القوم حتى زيد، فتكون انتهاء الغاية به، ودلل ابن عضفور بقوله:" وأما حتى الجارة فإنها لانتهاء الغاية، ولا يخلو أن يكون ما بعدها جزءا مما قبلها أو لا يكون".

ولكن من المميز ملاحظته بعد الدراسة هي نسبة موافقة أصحاب أبي حيان لآراء ابن عصفور مقابل كثرة آراءهم المخالفة لشيخهم أبي حيان، ولعل ذلك يؤكد بصرية ابن عصفور أيضا، ولهذا أفرد أبو حيان ذكر ابن عصفور مع أصحابه في باب الإخبار بقوله:" لا تقول في هذا ثاني اثنين": "اللذان هذا ثانيهما اثنان" هكذا قال أصحابنا وابن عصفور، وهو عندي يصح".

(1) خديجة الحديثي، أبو حيان الأندلسي.

الخاتمة

و الآن؛ توقفت إلى هذا الطريق من إعداد الدراسة وفق الخطة التي ذكرتها في مقدمة البحث حسب المنهج المقتضى وحسب ما رجوت، وقد توصلت الباحثة لبعض الحقائق والنتائج والذي يجدر بي تلخيصها حسب النحو الآتي:

أولا: النتائج

1. يعد أبو حيان من أشهر أعلام النحو والصرف في اللغة، فهو أهم شيوخ التحقيق والدارسين اللغويين، فله آراء نحوية متعددة وقيمة في النحو العربي.
2. يهدف هذا البحث إلى الخروج برؤية متكاملة لمعرفة مدى موافقة أبي حيان لأصحابه ومخالفته لهم خاصة، إذا علمنا أنه كان من أصحابه النحويين أثرٌ كبيرٌ فيمن بعدهم، فقد خدم النحو أكثر عمره، فصنف التصنيفات وأقرأ التلاميذ وأفاد منه الخلف والسلف.
3. يعدُّ أبو حيان من مؤيدي المذهب البصري، ولكن ذُكرت له مسائل نحوية وآراء مخالفة للمذهب البصري وتم رصدها.
4. تناول أبو حيان آراء أصحابه الذين ذكرهم في الإرتشاف، وقال عنهم في مائة وستين مسألة نحوية، ودرس آراؤهم وقاسها حسب التأييد أو المعارضة أو السكوت أحيانا دون ذكر رأيه فيها.
5. وَلد أبو حيان في الأندلس، فكان مغربي الهوى، يميل لآراء أصحابه حسب فطرته الأندلسية، ولكنه رجح أصحاب المذهب البصري ونهج منهجهم في مسائل فاقت عدد تأييده لأصحابه.
6. تم الوصول إلى فهم مصطلح "أصحابنا" الذي تكرر مائة وستين مرة في كتابه الإرتشاف وتم وترجمة حياتهم حسب ما صرّح أبو حيان عنهم.
7. أكثر الشراح ذكراً لآراء "أصحابنا" وأكثر من نسبة اعتراضه على آرائهم.
8. أكثر أبو حيان من الاستشهاد بالآيات القرآنية وأشعار العرب، وكان يلاحظ عليه الاستشهاد بالشعر المجهول قائله.
9. يعد الإرتشاف من أهم الكتب التراثية اللغوية في تاريخ العربية والثقافة الإسلامية،
10. تعدُّ دراسة آراء "أصحابنا" توجهاً جديداً وإضافة جيدة في فهم القواعد النحوية، وميسراً لتناولها في المسيرة الدراسية للمتخصصين.
11. سكت أبو حيان عن ستة وعشرين مسألة نحوية في الإرتشاف، وتبين أن سكوته عنها هو تأييدٌ لرأي أصحابنا بعد البحث والدراسة جيداً.
12. انفرد أبو حيان في فهمه لبعض المسائل حسب قاموس مصطلحاته الخاص به.

ثانياً:التوصيات

1. أوصي الباحثين بمنح كتب أبي حيان دراسة وافية وشاملة ومتعمقة تسلط الضوء على فكره وآرآئه وأصوله وشواهده.
2. البحث عن مصطلح "أصحابنا" في الكتب النحوية لأبي حيان لما فيها من شواهد نحوية بحاجة للدراسة.
3. ضرورة عقد مؤتمر علمي حول شخصية أبي حيان وجهوده في خدمة اللغة العربية.

الفهارس الفنية

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة ورقمها	الصفحة
	سورة آل عمران(3)	
91	﴿ مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾	
	سور النساء(4)	
53	﴿فإذًا لا يؤتون الناس نقيرًا﴾	
79	﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	
	سورة المائدة(5)	
95	﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾	61
117	أَنِ اُعْبُدُوا اللَّه	85
117	إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِه	85
	سورة الأنعام(6)	
91	قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتابَ الَّذِي جاءَ بِهِ مُوسى	
19	قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ	
	سورة الأعراف(7)	
194	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ﴾	46
142	﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾	61
	سورة يونس(10)	
16	﴿ وَلَا أَدۡرَاكُم بِهِۦ ﴾	95
	سورة هود(11)	
15	﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾	82

سورة الإسراء (17)		
76	﴿وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلًا﴾	64
73	﴿وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنا غَيْرَهُ، وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾	64
74	﴿كِدْتَ تَرْكَنُ﴾	64
سورة الكهف(18)		
38	﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدا﴾	49
103	اقلْ هل نُنَبِّئكم بالأخسرين أعمالًا﴾	61
86	﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾	90
سورة الأنبياء (21)		
97	﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	35
سورة الحج(22)		
46	﴿فَإِنَّهَا لَا تعمى الْأَبْصَار﴾	35
سورة الشعراء (26)		
197	﴿أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُم آيَة أَن يَعْلَمَهُ﴾	35
سورة العنكبوت(29)		
14	﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾	55
سورة فاطر(35)		
32	﴿فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِنَفْسِه﴾	80
سورة محمد (47)		
16	﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾	89
سورة النور (24)		
31	﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾	90
سورة القدر (97)		
5	﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	75
سورة الإخلاص (604)		
1	﴿ قُل هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	35

فهرس الأبيات الشعرية

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
1	الأعاديا	الطويل	أبو حيان	8
2	المعاليا	الطويل	أبو حيان	8
3	لحيه	الوافر	أبو حيان	8
4	حليه	الوافر	أبو حيان	8
5	رائض	السريع	أبو حيان	8
6	بالعارض	السريع	أبو حيان	8
7	استعبرا	الرجز	الصفدي	9
8	سرى	الرجز	الصفدي	9
9	بحوْملِ	الطويل	امرئ القيش	23
10	يطرد		ابن الناظم	
	يظلم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	29
11	المِئْزَرِ	السريع	الفرزدق	29
12	ليسي	الرجز	رؤبة بن العجاج	32
	مني	المديد		33
13	الزّعَازِعُ	السريع	الفرزدق	50
	جهارَا	المتقارب		62
	هم		منسوب لزياد بن حمل التميمي	66
14	تبيت	الوافر	لعمرو بن قعاس	76
	لا نتفرّقُ	الطويل	الأعشى	78
15	ولا حرم	البسيط	زهير بن أبي سلمى	82
	فيغرق	الطويل	ذي الرمة	83
16	ونَعامُها	الكامل	لبيد بن ربيعة	89
	وبروقُ		عمرو بن الأهتم	89

المصادر والمراجع

سادسا: مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم .

1. الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله محمد بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت776هـ)- دار الكتب العلمية- الطبعة الاولى-بيروت.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد - رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى (1418هـ - 1998م).
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م.
4. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)- تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي- دار هجر للطباعة والنشر- الطبعة الأولى 1997م- القاهرة.
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان.
6. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م.
7. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمترضى، الزبيدي (ت1205هـ)- تحقيق: مجموعة من المحققين- دار الهداية للنشر- طبعة الكويت.
8. تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ _ 1986م.
9. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1417هـ.
10. علل النحو المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م عدد الأجزاء: 1

11. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيزطي (ت911هـ)–تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار إحياء الكتب العربية– الطبعة الأولى 1387 هـ - 1967 م– القاهرة.

12. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، 1418هـ - 1997م.

13. اللامات المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)المحقق: مازن المبارك الناشر: دار الفكر – دمشق ط: الثانية، 1405هـ 1985م ج: 1

14. الدرر اللوامع على همع الهوامع، الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1999م.

15. لسان العرب، ابن منظور، الناشر: دار صادر – بيروت، ط:1.

16. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 45 هـ)– تحقيق خليل إبراهيم جفال– دار إحياء التراث العربي– الطبعة الأولى، 1999م– بيروت.

17. البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى المتوفى سنة 837 هـالنحو الوافي ، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

18. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)– شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهرالناشر: دار الفكر العربي 752/2الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م

19. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق:عبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، الطبعة الأولى.

20. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

21. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحوالمؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان الطبعة: الأولى 1421هـ– 2000م عدد الأجزاء: 2

22. شرح تسهيل الفوائد المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م)عدد الأجزاء: 4

23. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك للمؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)-المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة: العشرون 1400 هـ - 1980 م عدد الأجزاء: 4

24. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)- تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1428 هـ

25. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ(المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: - ،عدد الأجزاء: 4

26. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م عدد الأجزاء: 4

27. حاشية العلامة الصبان"على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك تأليف:محمد بن علي الصبان الشافعي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة الأولى 1417 هـ -1997م عدد المجلدات: 4

28. شرح المفصل للزمخشري المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م عدد الأجزاء: 6

29. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب المؤلف: تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر عدد الأجزاء: 4 تاريخ الطبع: 1395 - 1975 م الناشر: جامعة قار يونس - ليبيا

30. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)المحقق: عبد الغني الدقر الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا عدد الأجزاء: 1

31. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م عدد الأجزاء: 4

32. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي لمؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ)الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى: 1412 - 1992 معدد الأجزاء: 1

33. متن الآجرومية لابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (المتوفى: 723هـ)ر دار الصميعي1419هـ-1998م

34. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ)-المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الأولى، 1373 هـ - 1954

35. كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، (م:77هـ)، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، تحقيق:محمود الطناحي 2/531_532.

36. إعراب القران لأبي جعفر النحاس، م:338هـ،مكتبة النهضة العربية،

37. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، (م:688هـ) دار الغرب الإسلامي، ط1،

38. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

39. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري سنة الولادة 538هـ/ سنة الوفاة 616هـ تحقيق : إبراهيم عطوه عوض الناشر : المكتبة العلمية- لاهور مكان النشر: باكستان

40. ليس في كلام العرب الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ) الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م عدد الأجزاء: 1

41. الممتع الكبير في التصريف علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ) مكتبة لبنان الطبعة: الأولى 1996عدد الأجزاء: 1

42. الأصول في النحو أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثالثة ، 1988

43. طبقات الشافعية، أبو بكر، محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت851 هـ)- تحقيق: الحافظ عبد العليم خان- عالم الكتب- الطبعة الأولى- بيروت.

44. نكت الهيمان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (764هـ)- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى 2007م- بيروت.

45. شرح الكافية الشافية لابن مالك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي الطبعة : الأولى عدد المجلدات :5

46. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م عدد الأجزاء: 1

47. البغداديات لأبي علي النحوي ، (ت 377 هـ) ، مطبعة العاني-بغداد المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي المحقق: يحي مراد الناشر: دار الكتب العلمية عدد المجلدات 1، الطبعة 1، سنة النشرر 1424 هـ-2003م

48. الأعلام، خير الدين بن محمود بن فارس الزركلي الدمشقي (1396هـ)- دار العلم للملايين- الطبعة الخامسة عشرة 2002 م بيروت.

49. أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ)- تحقيق: علي أبو زيد، ونبيل أبو عمشة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محم- الطبعة الأولى(1998م) دار الفكرالمعاصر- بيروت.

50. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين بن يوسف القفطي (ت646هـ)- تحقيق: محمد إبراهيم- دار الفكر العربي- الطبعة الأولى 1982م- القاهرة.

51. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (1250هـ)- دار المعرفة- الطبعة الأولى- بيروت.

52. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)- تحقيق: الدكتور: بشار عواد معروف- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى 2003م- بيروت.

53. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)- دار الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الرابعة- القاهرة.

54. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)- تحقيق: محمد عبد المعيد ضان- مجلس دائرة المعارف العثمانية- الطبعة الثانية 1972م- الهند.

55. ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي(ت545هـ)- تحقيق: عبد الرحمن الكصطاوي- دار المعرفة- الطبعة الثانية 2004م- بيروت.

56. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك (ت41هـ)- تحقيق: حمدو طمّاس- دار المعرفة للنشر- الطبعة الأولى 2004م- بيروت.

57. ذيل تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (ت765هـ)- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى 1998م- بيروت.

58. الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، مرعى بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (ت1033هـ)- تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف- دار الفرقان- الطبعة الأول- بيروت.

59. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت851هـ)- تحقيق: الحافظ عبد العليم خان- عالم الكتب- الطبعة الأولى- بيروت.

60. طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداووي المالكي (ت945هـ)- تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى 1983هـ- بيروت.

61. غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت833هـ)- عني بنشره برجستراس- دار الكتب العلمية- الطبعة الثالثة- بيروت 1982م.

62. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت180هـ)- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- الطبعة الثالثة 1988م- القاهرة.

63. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت720هـ)-تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- الطبعة الأولى 2004م- المدينة المنورة.

64. معجم الشيوخ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ)- تحقيق: بشار عواد، ورائد يوسف العنبكي، ومصطفى إسماعيل الأعظمي- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى 2004م.

65. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت140هـ)- دار إحياء التراث العربي- الطبعة الأولى- بيروت.

66. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزخشري (ت538هـ)- تحقيق: علي بو ملحم- مكتبة الهلال- الطبعة الأولى 1993مم- بيروت.

67. المقتضب، محمد بن زيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت285هـ)- تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة- عالم الكتب- الطبعة الثالثة- بيروت.

68. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان النحوي الأندلسي (ت745هـ)- تحقيق: سيدني كلازر- أضواء السلف.

69. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركان عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري(ت577هـ)- تحقيق: إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار، الزرقاء- الطبعة الثالثة 1985م- الأردن.

70. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري النويري (ت733هـ)- دار الكتب والوثائق القومية- الطبعة الأولى- القاهرة.

71. فوات الوفيات محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: 764هـ(المحقق :إحسان عباس الناشر :دار صادر – بيروت الطبعة :الأولى الجزء1973 – 1 :الجزء2 :، 3، 1974 – 4عدد الأجزاء4

72. الوافي بالوفيات المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي الناشر: دار إحياء التراث العربي سنة النشر: 2000 عدد المجلدات: 29

73. الكشاف الكتاب: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – 1407 هـ

74. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: السادسة، 1985 عدد الأجزاء: 1

75. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد المؤلف: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 – 827 هـ = 1362 – 1424 م) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

76. أمالي ابن الشجري المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ) المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة

77. سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني أبو الفتح، (المتوفي: 322هـ)–المحقق: حسن هنداوي، عدد المجلدات 1

78. شرح أبيات سيبويه المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ)المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر عام النشر: 1394 هـ – 1974 م عدد الأجزاء: 2

79. معاني القرآن المؤلف :أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفي: 207هـ)– المحقق :أحمد يوسف النجاتي محمد علي النجار عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر :دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة :الأولى

80. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة الطبعة: الأولى، 1431هـ – 2010 م عدد الأجزاء: 1

81. ديوان الفرزدق دار صادر بيروت لا طبعة ولا تحقيق.

82. المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418هـ -1998م.

83. العدد في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده النحوي اللغوي، تحقيق: عبد الله الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى 1413هـ -1993م، عدد الأجزاء 1.

84. رياض الصالحين

85. شرح شواهد المغني عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، دار النشر: لجنة التراث العربي، سنة النشر: 1386هـ -1966م، عدد المحلدات:2.

86. المقاصد النحوية في رح شواهد شروح الألفية الكشهورة بشرح الشواهد الكبرى، المؤلف: محمود بن أحمد بن موسى العيني بدر الدين، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، سنة النشر: 1431هـ -2010، رقم الطبعة:1، عدد المجلدات: 4

87. جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، المؤلف: أحمد الهاشمي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، سنة النشر: 1389 - 1969، عدد الطفعة:27، عدد المجلدات.

88. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الأولى، 1428 هـ - 2007 م.، عدد الأجزاء:10

89. دليل السالك على ألفية ابن مالك، عبد الله الفوزان، دار النشر: دار المسلم، سنة النشر:1999م، عدد المجلدات:3، رقم الطبعة:1.

90. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، عبد الحميد هنداوي، 2005 - 1425، عدد المجلدات: 1.

91. البديع في علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)- د. فتحي أحمد علي الدين، دار النشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1420هـ، عدد المحلدات:2.

92. الإيضاح في شرح المفصل المؤلف : ابن الحاجب (646 هـ)- المحقق : أ. د / إبراهيم محمد عبد الله، دار النشر: دار سعد الدين ، الأولى ، 2005 م، عدد الأجزاء:2.

93. المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق- شعبان عبد الوهاب محمد، دار النشر: مطبعة أم القرى، عدد المجلدات: 1.

94. الفصول المزيدة في الواو المفيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: 761هـ)-تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار النشر:دار البشير – عمان، الأولى، 1410هـ 1990م، عدد الأجزاء:1.

95. اللمع في العربية أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)- تحقيق: فائز فارس، دار النشر: دار الكتب الثقافية – الكويت، الطبعة:1، عدد الأجزاء:1.

96. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين العيني

97. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، سنة النشر: - 1412 1992م، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء:1.

98. أبو حيان الأنحوي (دكتوراه)-المؤلف:د.خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، دار النشر: دار التضامن، بغداد، الطبعة الأولى: 1385م-1966م.

99. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (368هـ)-تحقيق طه محمد المزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي- الناشر: مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأولى 1966م- القاهرة.

100. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، المفضل بن محمد بن التنوخي المعري (ت442هـ)-تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو- دار هجر للطباعة والنشر- الطبعة الثانية 1992م- القاهرة.

101. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت799هـ)= تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور- دار التراث للطبع والنشر- القاهرة.

102. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي (ت748هـ)- دار الحديث- الطبعة الأولى 2006م- القاهرة.

103. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت438هـ)- تحقيق: إبراهيم رمضان- دار المعرفة- الطبعة الثانية- 1997م- بيروت.

104. معاني القران للاخفش

105. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى 1993م- بيروت.

106. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)- دار صادر- الطبعة الثانية 1995م- بيروت.

107. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار النشر: جامعة أم القرى، سنة النشر:1402هـ- 1982م، رقم الطبعة :1، عدد المجلدات: 4.

108. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)- تحقيق: أ.د علي من محمد فاخر وآخرون، دار النشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى 1428هـ، عدد الأجزاء: 11.

109. اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)- تحقيق: د.عبد الإله النبهان، دار النشر: دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى 1416هـ-1995م، عدد الأجزاء:2.

110. سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م، عدد الأجزاء:2.

111. شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق، فواز الشعار، دار النشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر:1419هـ- 1998م، الطبعة الأولى، عدد المجلدات:3.

112. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)- تحقيق: صدقي محمد جميل، دار النشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة: 1420هـ

113. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي. تحقيق: خيري سعيد. تقديم: سيد حسين العفاني. المكتبة التوقفيفية – القاهرة. الجزء السابع عشر

114. عبد الكريم الأسعد. الوسيط في تاريخ النحو العربي. دار الشروق للنشر والتوزيع – الرياض. الطبعة الأولى.

115. الجامع – جامع شمل اعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم المؤلف : محمد عبد القادر بامطرف الناشر : دار الرشيد للنشرسنة النشر : 1981 م

116. مظاهر تأثير صوفية مراكش في التصوف المغربي المؤلف : د. حسن جلاب الناشر : المطبعة والوراقة الوطنية الطبعة : 1 – سنة 1994م عدد الصفحات : 266

117. الإعلام بم حل مراكش وأغمات من الأعلام العباس بن إبراهيم السملالي تحقيق عبد الوهاب ابن منصور المطبعة الملكية – الرباط الطبعة الثانية 1413هـ – 1993م

118. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية (ط. المثنى وإحياء التراث) المؤلف: عمر رضا حالة الناشر: مكتبة المثني – دار إحياء التراث سنة النشر: 1376 – 1957 عدد المجلدات: 15

119. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة

120. المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي أبو عبد الله المحقق: إحسان عباس – محمد بن شريفة – بشار عواد معروف سنة النشر: 2012 عدد المجلدات: 6 رقم الطبعة: 1

121. تاريخ ابن الوردي، أبو حفص عمر بن مظفر ابن أبي الفوارس، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (ت749هـ)– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى 1996م– بيروت.

122. جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، علم الدين السخاوي (ت643هـ)– تحقيق: عبد الحق القاضي– دار مؤسسة الكتب الثقافية– الطبعة الأولى 1999م– بيروت.

123. الورض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الحِميري (ت900هـ)– تحقيق: إحسان عباس– مؤسسة ناصر للثقافة– الطبعة الثانية 1980– بيروت.

124. غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت833هـ)- عني بنشره برجستراس- دار الكتب العلمية- الطبعة الثالثة- بيروت 1982م.

125. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن عبد الحق، ابن شمائل البغدادي، الحنبلي، صفي الدين (ت739هـ)- دار الجيل- بيروت- الطبعة الأولى.

126. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (1041هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار صادر- بيروت.

127. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغزي بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ابن تغري بردي (ت874هـ)- دار الكتب- القاهرة.